الموسم الثاني
للانصات المركزي

جريمة الانفال: خبراء المقابر الجماعية يواجهون الصعوبات بسبب احتضان الامهات لاطفالهن

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 31
الاحد
2024/12/29
No. : 7976

مع وحدة سوريا

شكل نظامها متروك لإرادة الشعب والنقاشات الدستورية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

- العراق واقليم كردستان
  - المعجزات..قفزة تاريخية جديدة بعد قرن من الزمان..(رؤية تركية)
  - الاتحاد الوطني يؤكد ضرورة العمل بروح اخوية لتقوية كوردستان
  - خبراء المقابر الجماعية: نواجه صعوبات بسبب احتضان الامهات لاطفالهن
  - القضاء العراقي يرد دعوى حول تعيين محافظ كركوك
  - السوداني يدعو إلى مراقبة دقيقة لحزب البعث المنحل الموجود في العراق
  - السوداني: نحترم إرادة السوريين ونتطلع لعملية سياسية شاملة
- رؤى وتحليلات سياسية حول العراق
  - الدبلوماسية الأمنية والمسار الجديد في العلاقات بين العراق وسوريا
  - زيارة عراقية إلى دمشق.. ماذا وراء التوقيت المتأخر؟
  - ديون 25 عاماً من الأسئلة العراقية
  - الإسلام السياسي الشيعي العراقي وضرورة المراجعة الفكرية
- سقوط الاسد..سوريا والمنطقة الى اين؟.....تغطية تحليلية شاملة
  - مظلوم عبدي : نحو حوار مباشر وعاجل لتحقيق عصر من السلام والأمن
  - "قلق أممي" من التصعيد ودعم امريكي- تركي للعملية السياسية
  - المجلس الخليجي يؤكد أهمية احترام سيادة سوريا وإحترام التنوع
  - روناهي: المجتمع الدولي بين تفهّم مخاوف تركيا وإهمال حقوق الكُرد
  - الشرق:مصير الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بعد سقوط نظام الأسد
  - فورين افيرز: عن كيفية الحفاظ على وحدة سوريا
  - مركز روج افا: التحدّيات أمام سلطة الحكم الجديدة في دمشق
  - نفتالي بينيت: تحولات ستؤثر على المنطقة بأكملها لعقود من الزمن
  - معاريف: الخطر الذي لا يتحدث عنه أحد: أردوغان يقرب حدوده من إسرائيل
  - د.محمد نورالدين : تركيا من تجديد المسجد الأموي إلى إقامة قواعد عسكرية
- بحوث ورؤى عالمية
  - كاثلين هيكس : الطابع المستقبلي للحرب(خطاب استراتيجي)
- الاخيرة:

محمد شيخ عثمان : 2025: عام التحول والحسم

العدد: 7976... 29-12-2024

مهنئا انعقاد مؤتمر الاتحاد الاسلامي واعادة انتخاب أمينه العام

الاتحاد الوطني يؤكد ضرورة العمل بروح اخوية لتقوية كوردستان

السيد الاستاذ صلاح الدين محمد بهاء الدين

اخوتنا واخواتنا في الاتحاد الاسلامي الكوردستاني

نهنئكم بمناسبة عقد المؤتمر التاسع للاتحاد الاسلامي الكوردستاني واعادة انتخاب سيادتكم كأمين عام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني ونتمنى لكم النجاح.

في هذه الفرصة نؤكد على تطوير العلاقات والتنسيق بيننا لاقامة حكم رشيد وخدمي، اتمنى ان نعمل جميعاً بروح اخوية ووطنية لتقوية كوردستان وبناء مستقبل اكثر استقرارا لمواطنينا، وانا متاكد بان توصيات ونتائج مؤتمركم ستكون في هذا الاطار ومن اجل تقديم المزيد من الخدمات لشعبنا.

دمتم في فرح وسؤدد

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/١٢/٢٨

ووجه المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٤/١٢/٢٨برقية تهنئة الى الاستاذ صلاح الدين بهاء الدين فيما يأتي نص البرقية:

الاستاذ/ صلاح الدين بهاء الدين الامين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني

السادة/ المجلس القيادي الجديد للاتحاد الاسلامي الكوردستاني

بمناسبة عقد ونجاح اعمال المؤتمر التاسع للاتحاد الاسلامي الكوردستاني وانتخاب سيادتكم وانتخاب مجلس قيادي جديد، نتقدم اليكم باحر التهاني والتبريكات، ونتمنى ان تكون قرارات المؤتمر والسياسة المستقبلية للاتحاد الاسلامي عاملاً لتعزيز العلاقات بين جميع الاطراف الكوردستانية لانشاء تنسيق مشترك تجاه الملفات الوطنية والقومية وتوحيد قدراتنا لتقديم المزيد من الخدمات لبلدنا وشعبنا.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

هذه المرحلة المعقدة والحساسة للمنطقة بحاجة الى تفاهمات و مواقف موحدة

وبعث قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، السبت ٢٠٢٤/١٢/٢٨ ببرقية تهنئة الى الاستاذ صلاح الدين بهاء الدين بمناسبة اعادة انتخابه امينا عاما للاتحاد الاسلامي الكوردستاني في المؤتمر التاسع، دعا فيه الى الوحدة وتعميق روح التعايش والوئام في الاقليم، وفيما يأتي نصها:

الاستاذ صلاح الدين بهاء الدين

الامين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني

أتقدم اليكم بأحر التهاني والتبريكات والى اعضاء المؤتمر وجميع اعضاء وجماهير الاتحاد الاسلامي الكوردستاني بمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع واعادة انتخابكم امينا عاما للاتحاد الاسلامي الكوردستاني، نأمل ان تحقق النتائج والقرارات المصادق عليها في مؤتمركم انجازا ونجاحا اكبر لحزبكم.

في هذه المرحلة المعقدة والحساسة للمنطقة، تحتاج بلادنا الى تفاهمات و مواقف موحدة اكثر بين الاطراف السياسية لاغتنام الفرص وابعاد المخاطر عبر خلق اجماع واتخاذ قرارات حكيمة، وبهذا ننتظر من الاتحاد الاسلامي ان يلعب دورا كبيرا ومؤثرا بعد المؤتمر لتعميق روح التعايش والوئام والوحدة في اقليم كوردستان، ومن اجل هذا نحن على استعداد لتقديم شتى انواع التنسيق والتعاون.

قوباد طالباني

نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان

خبراء المقابر الجماعية: نواجه صعوبات بسبب احتضان الامهات لاطفالهن

بدء انتشال رفات نساء واطفال كرد من مقبرة جماعية بجنوب العراق

بدأت السلطات العراقية انتشال رفات «نحو مائة» امرأة وطفل أكراد يُعتقد أنهم أُعدموا في الثمانينات في عهد الرئيس السابق صدام حسين، من مقبرة جماعية كُشفت هذا الأسبوع، على ما أفاد به ثلاثة مسؤولين لـ«وكالة الصحافة الفرنسية».

وتقع هذه المقبرة الجماعية في منطقة تل الشيخية في محافظة المثنى بجنوب العراق، وتبعد عن الطريق العام المعبّد بين ١٥ إلى ٢٠ كيلومتراً، بحسب مراسل «وكالة الصحافة الفرنسية».

وفتحت فرق متخصصة هذه المقبرة في منتصف ديسمبر (كانون الأول) بعد اكتشافها في ٢٠١٩، وهي ثاني مقبرة جماعية تُفتح في هذا الموقع، بحسب ضياء كريم مدير دائرة المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء الحكومية المكلفة العثور على المقابر الجماعية والتعرف على الرفات.

وقال كريم لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، الأربعاء: «بعد رفع الطبقة الأولى للتربة وظهور الرفات بشكل واضح، تبيّن أن جميع الرفات يعود لأطفال ونساء يرتدون الزي الكردي الربيعي».

ورجّح أن يكونوا جميعهم متحدّرين من قضاء كلار بمحافظة السليمانية في شمال العراق، مقدّراً أن يكون عددهم «لا يقلّ عن مائة»، غير أن عمليات الانتشال لا تزال جارية والأعداد غير نهائية.

وأُعدم الرئيس السابق صدام حسين الذي أطيح نظامه في عام ٢٠٠٣ بعيد غزو أميركي للبلاد، قبل انتهاء محاكمته بتهمة «إبادة» آلاف الأكراد في إطار «عمليات الأنفال» التي شنها عام ١٩٨٨.

وتقول الأمم المتحدة إن نحو ٢٩٠ ألف شخص بينهم مائة ألف كردي اختفوا قسراً في إطار حملة الإبادة الجماعية التي شنها صدام حسين في كردستان العراق بين ١٩٦٨ و٢٠٠٣.

دُفنوا وهم أحياء

وأوضح كريم أن عدداً كبيراً من الضحايا «أُعدموا في هذا المكان بطلقات نارية في الرأس من مسافة قريبة»، مرجّحاً مع ذلك أن يكون البعض الآخر «دُفنوا وهم أحياء»، إذ لا دليل وفق قوله على وجود رصاص في جمجماتهم.

من جهته، أشار أحمد قصي، رئيس فريق التنقيب عن المقابر الجماعية في العراق إلى «صعوبات نواجهها الآن في هذه المقبرة بسبب تداخل الرفات ببعضها، إذ بعض الأمهات كنّ يحضنّ أطفالهنّ الرضّع» حين قُتلوا.

وبالتزامن مع بدء عمليات الانتشال في هذه المقبرة الجماعية، «تم العثور على مقبرة جماعية أخرى» بحسب ضرغام كامل رئيس الفريق الوطني لفتح المقابر الجماعية.

وتقع تلك المقبرة، وفق قوله، في منطقة قريبة من سجن نقرة السلمان السيئ الصيت، حيث كان يخفي نظام صدام حسين معارضيه السياسيين.

وتشير تقديرات حكومية إلى أن أعداد المفقودين بين العامين ١٩٨٠ و١٩٩٠، من جراء القمع الذي كان يمارسه نظام صدام حسين، بلغت نحو ١/٣ مليون شخص.

وإضافة إلى المقابر الجماعية المرتبطة بعهد صدام حسين، ما زالت السلطات العراقية تعثر على مقابر جماعية مرتبطة بجرائم تنظيم «داعش». وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن التنظيم الجهادي ترك خلفه أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية يرجح أنها تضم نحو ١٢ ألف جثة.

واكتشف العراق نحو ٢٨٩ مقبرة جماعية منذ ٢٠٠٦، بحسب مؤسسة الشهداء.

القضاء العراقي يرد دعوى حول تعيين محافظ كركوك

أصدرت محكمة القضاء الإداري في بغداد قرارا برد دعوى حول تعيين ريبوار طه محمود بمنصب محافظ كركوك من خلال المرسوم الجمهوري الذي أصدره رئيس الجمهورية بهذا الشأن، ويقول مستشار في رئاسة الجمهورية: « لم يتواجد الخصومة في هذه الدعوى لهذا تم ردها».

وأعلنت محكمة القضاء الإداري عن مضمون القرار حول الدعوى، انه «تشكلت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٤ برئاسة المستشار الدكتور عثمان سلمان العبودي وعضوية كل من المستشار بشار أحمد محمد والمستشار المساعد الدكتور عامر زغير محيسن المأذون بالقضاء باسم الشعب، واصدرت القرار حول دعوى المدعية سلوى احمد ميدان على رئيس الجمهورية برد الدعوى المدعية لعدم وجود سند قانوني لها».

وجاء في مضمون قرار محكمة القضاء الإداري «انه بحسب المادة (٢٦/اولا) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة (٢٠٠٨) المعدل التي تنص على ان (يصدر امر تعيين المحافظ بمرسوم الجمهوري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه وعندها يباشر مهامه) وبإصدار المرسوم فان رئيس الجمهورية قد انجز مهماته الدستورية والقانونية بعد انتخاب المحافظ وفق الإجراءات والشروط القانونية المنصوص غليها في قانون المحافظات».

ويقول هاوري توفيق المستشار في رئاسة الجمهورية في منشور على حسابه الخاص بمنصة الفيسبوك: « الدعوى كانت مقامة من عضو في مجلس محافظة كركوك من قائمة خميس الخنجر على المرسوم الجمهوري الذي أصدره رئيس الجمهورية بتعيين ريبوار طه بمنصب محافظ كركوك، وقد نسيت المدعية انه بحسب القانون يكون انتخاب المحافظ من قبل مجلس المحافظة ومن ثم يتم اصدار المرسوم الجمهوري للمحافظ المنتخب».

كما تضمن قرار محكمة القضاء الإداري «ان مجلس المحافظة هو المسؤول عن صحة الاجراءات الشكلية والجوانب الموضوعية لصحة قرار الانتخاب المتخذ منه بانتخاب المحافظ وليس رئيس الجمهورية، وبهذا لم يثبت للمحكمة اصدار أي مخالفة للقانون من قبل رئيس الجمهورية».

ان رد ورفض الدعاوى التي تقام من هنا وهناك في المحاكم المختلفة ضد انتخاب محافظ كوردي في كركوك يعتبر نصرا دستوريا وقانونيا لشرعية القضية الكوردية في كركوك والمناطق المتنازع عليها واحقية وصحة نضال الديمقراطي للاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه المناطق عبر نيله ثقة الشعب.

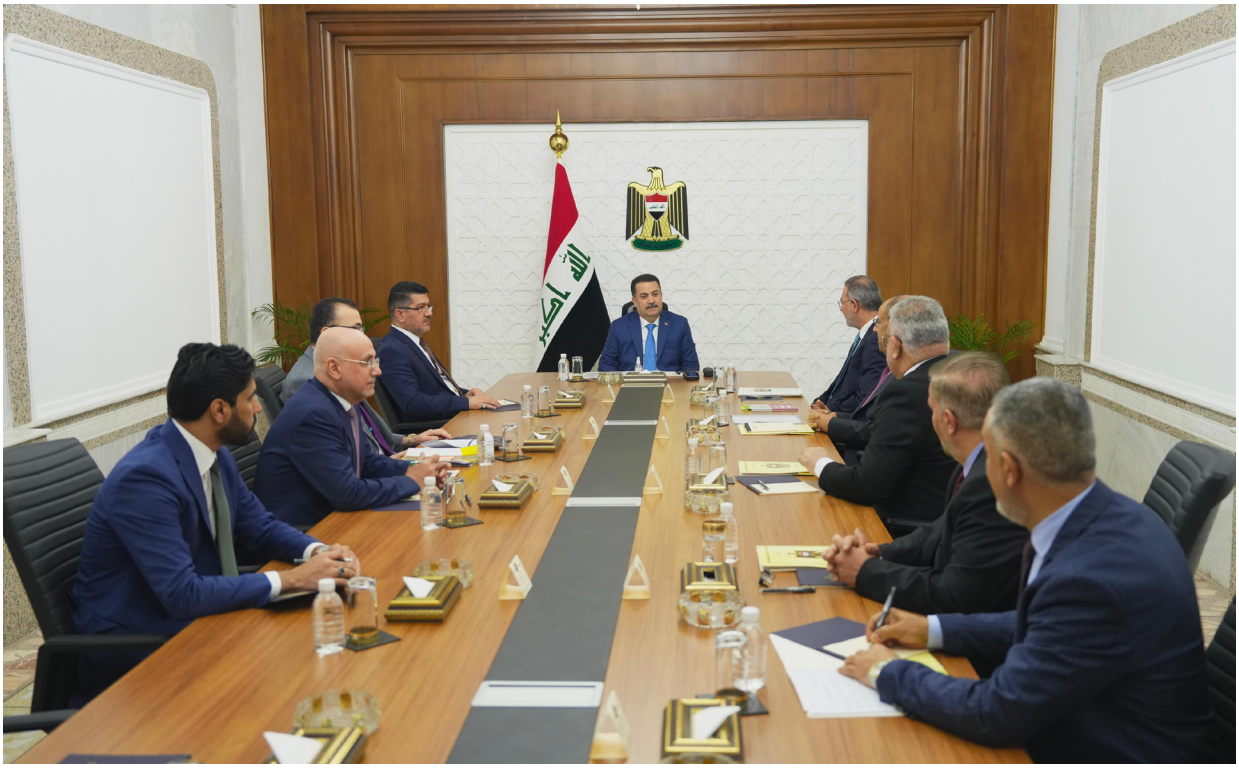

السوداني يدعو إلى مراقبة دقيقة لحزب البعث المنحل الموجود في العراق

جدد رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، يوم الخميس، موقف الحكومة بشأن المراقبة الدقيقة لوجود حزب البعث العربي الاشتراكي المنحل على الساحة العراقية.

وشدد السوداني، خلال اجتماعه مع رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، باسم محمد البدري، على «مواصلة الحكومة المراقبة الدقيقة لما يستجد على الساحة العراقية بشأن وجود حزب البعث المنحل أو أي تشكيل له صلة بالحزب وأفكاره العدوانية التي تسببت في تدمير العراق والتنكيل بأبنائه»، وفق ما أفادت به «وكالة الأنباء الألمانية».

وأشار إلى أن الحكومة تتعامل مع وجود حزب البعث وفقاً للقوانين العراقية السارية، داعياً هيئة المساءلة والعدالة إلى «تقديم تقرير مفصل للحكومة يتضمن مجمل إجراءاتها وما أنجزته من بيانات، والمتبقي من عملها الذي رسمه لها الدستور والقوانين النافذة، وفقاً لورقة الاتفاق السياسي الواردة في المنهاج الوزاري التي صوت عليها البرلمان في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٢».

ووفق بيان من الحكومة العراقية، فقد جرت خلال اللقاء «مناقشة معالجة آثار الحقبة المظلمة والانتهاكات الصارخة ضد الإنسانية، التي تسببت فيها سياسات نظام البعث المقبور، ومحاسبة كل من ارتكب الجرائم بحق أبناء الشعب العراقي في تلك الحقبة، وكذلك مناقشة ما تبقى من عمل هيئة المساءلة والعدالة في مجال إنفاذ القانون وتطبيق المهام والأهداف التي تشكلت على أساسها الهيئة».

السوداني: نحترم إرادة السوريين ونتطلع لعملية سياسية شاملة

رئيس الوزراء الاتحادي يدحض المزاعم : ماهر الأسد لم يدخل العراق

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، يوم الجمعة، احترام إرادة السوريين والتطلع لعملية سياسية شاملة.

وقال السوداني في مقابلة صحفية : إن «الحكومة العراقية تحترم إرادة السوريين وتتطلع لعملية سياسية شاملة»، لافتاً الى أن «أي خلل في سجون سوريا سيدفعنا لمواجهة الإرهاب».

وأضاف: «أبلغنا الإدارة في سوريا رؤيتنا بشأن الوضع الراهن، ونحن حريصون على التنسيق مع سوريا لضبط الحدود».

وقال السوداني إن النظام السوري المخلوع لم يطلب منه التدخل العسكري خلال تقدم فصائل المعارضة نحو دمشق، لافتا إلى أن ماهر الأسد لم يدخل العراق بعد سقوط النظام خلافا لما أشيع وأوردته تقارير إعلامية.

وعقب سقوط النظام المفاجئ نشرت بعض وسائل الإعلام التابعة للبارتي وكذلك قناة الحدث معلومات واهية عن أن ماهر الأسد فر إلى العراق، وتوجه بعدها إلى جبال قنديل على الحدود العراقية الإيرانية من جهة محافظة السليمانية بإقليم كردستان وفي حماية قوات حزب العمال الكردستاني، إلا أن أيا من تلك التقارير لم يقدم معلومات مؤكدة عن مصيره أو مكان وجوده.

وأضاف السوداني «، أن «الحكومة العراقية تحترم إرادة السوريين وتتطلع لعملية سياسية شاملة»، وفق تعبيره. وأشار إلى أن «أي خلل في سجون سوريا سيدفعنا لمواجهة الإرهاب»، في إشارة إلى المئات من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية المعتقلين في سوريا والذين يثيرون قلق بغداد.

وقال السوداني «أبلغنا الإدارة في سوريا رؤيتنا بشأن الوضع الراهن، ونحن حريصون على التنسيق مع سوريا لضبط الحدود».

لقاءات تشاورية لبحث أوضاع العراق والتطورات في المنطقة

الى ذلك التقى رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، الجمعة، رئيس مجلس النواب محمود المشهداني. وجرى خلال اللقاء التأكيد على ضرورة توحيد الخطاب والمواقف، بما يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، و أهمية التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتكامل في عملهما، بجانب العمل على تشريع القوانين الداعمة لبرامج الحكومة الخاصة بتحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

كما تناول اللقاء مناقشة تطورات الأوضاع الإقليمية، خصوصاً ما يجري في سوريا، وأهمية احترام إرادة شعبها ودعم الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة الاستقرار فيها، وعدم المساس بوحدة أراضيها.

وأجرى السوداني، الجمعة ايضا سلسلة لقاءات منفصلة شملت رئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم، والأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري، ورئيس حزب تقدم السيد محمد ريكان الحلبوسي. وتأتي هذه اللقاءات في إطار المباحثات التي يجريها سيادته مع الزعامات والقيادات السياسية، في ضوء التطورات والأحداث التي تشهدها المنطقة، فضلاً عن مناقشة المستجدات والملفات المعنية بالشأن الداخلي العراقي.

المرحلة الحالية تتطلب توحيد الصفوف وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع القوى

وجرى، خلال اللقاءات، بحث الأوضاع العامة في البلاد وضرورة دعم الحكومة في إتمام برنامجها ومستهدفاته الأساسية لتحقيق التنمية، مع التأكيد على أن المرحلة الحالية تتطلب توحيد الصفوف وتعزيز التنسيق والتعاون بين جميع القوى والكتل لترسيخ الأمن والاستقرار في العراق.

كما تمت مناقشة أحداث المنطقة وما تشهده سوريا، والتشديد على أهمية احترام إرادة شعبها وعدم التدخل بشؤونها، ودعم الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة استقرارها، والتأكيد على ضرورة التحرك الدولي والإقليمي لإيقاف انتهاكات الكيان الصهيوني وجرائمه ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك أهمية تثبيت اتفاق وقف النار في لبنان.

رئيس المخابرات العراقية يلتقي الشرع.. والملفات الأمنية تتصدر المباحثات

الى ذلك استقبل قائد إدارة العمليات العسكرية في سوريا أحمد الشرع، الخميس، رئيس جهاز المخابرات العراقية حميد الشطري في دمشق، حيث بحثا عدداً من الملفات الأمنية.وذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» أن الشطري، الذي كُلّف برئاسة جهاز المخابرات العراقي الأسبوع الماضي، التقى الشرع بحضور وزير الخارجية بحكومة تصريف الأعمال أسعد الشيباني، ورئيس جهاز الاستخبارات أنس خطاب، الذي تم الإعلان عن تعيينه في وقت سابق الخميس.

وقالت وكالة الأنباء العراقية «واع»، نقلاً عن مصدر رفيع ضمن الوفد العراقي، إن «المباحثات ركزت على الملفات الأمنية»، مشيرة إلى أن الوفد «ناقش حماية الحدود والتعاون بشأن منع عودة نشاط تنظيم داعش، وكذلك حماية السجون التي تضمها داخل الأراضي السورية».وأشار المصدر، إلى أن «الوفد العراقي عرض أيضاً تصورات وطلبات العراق حول احترام الأقليات والمراقد المقدسة»، مضيفاً أن «الإدارة السورية الجديدة أبدت دعمها لمطالب العراق ومخاوفه، بما يتعلق بالملفات التي جرى النقاش حولها».

وكالة الأنباء العراقية نقلت عن الناطق باسم الحكومة باسم العوادي قوله إن الوفد العراقي «بحث التطورات على الساحة السورية، ومتطلبات الأمن والاستقرار في الحدود المشتركة بين البلدين».

د.فراس إلياس:

الدبلوماسية الأمنية والمسار الجديد في العلاقات بين العراق وسوريا بعد الأسد

جاءت الزيارة التي قام بها رئيس جهاز المخابرات العراقي حميد الشطري، إلى العاصمة السورية دمشق في ظهر يوم الخميس ٢٦ ديسمبر/ كانون الأول الجاري، لتدشّن مرحلة جديدة من العلاقات بين بغداد ودمشق، خصوصًا أنها زيارة جاءت بعد فترة من التردد والضبابية في الموقف العراقي ممّا يجري في سوريا ما بعد سقوط نظام بشار الأسد، وبالتأكيد هي تحول هامّ في سياق التعاطي العراقي الذي كان لا بدَّ أن يجد له مكانًا ممّا يجري هناك.

تشير زيارة الشطري دمشق إلى أن العراق أراد أن

> زيارة الشطري تدشن مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين

يبني مسارًا مختلفًا عن مسار باقي دول الإقليم، التي بدأت تتفاعل تباعًا مع الوضع السوري، من خلال جعل الدبلوماسية الأمنية هي المعيار الذي ينبغي أن تقوم عليه المسارات الأخرى بين بغداد ودمشق.

حيث إن الخوف الذي يتردد داخل أروقة النظام السياسي في بغداد، نابع بالأساس من أن صعود نظام سياسي جديد في دمشق، يتبنّى موقفًا متشددًا من طهران، سيخلق مساحة للمواجهة مع بغداد، وبالتالي هذه النظرة المركّبة هي ما دفعت قوى الإطار التنسيقي ذات العلاقات الجيدة مع طهران، لتجد نفسها في موقف المستهدف من النظام السياسي الجديد في دمشق، رغم عدم وجود ما يؤكد صحّة ذلك، على الأقل حتى الآن.

دلالات هذه الزيارة

تشير هذه الزيارة بوضوح إلى أن بغداد ترى أن مشكلتها مع الوضع الجديد في سوريا أمنية وليست سياسية، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى تعدد المشاكل الأمنية بين العراق وسوريا، بداية من تهديدات تنظيم "داعش"، إلى شبكة تجارة المخدرات، إلى تهديدات حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية، إلى بقايا وفلول النظام السوري التي لجأت للعراق بعد سقوط الأسد، وبالتالي هي بحاجة لتفاهمات أمنية مع القيادة الجديدة في سوريا، قبل الحديث عن تفاهمات سياسية واقتصادية.

إن قيام حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، بإعطاء مهمة تطبيع العلاقات مع دمشق إلى مؤسسة أمنية (جهاز المخابرات) وليس مؤسسة سياسية (وزارة الخارجية)، تشير إلى رؤية بغداد أن المخاوف التي دفعتها إلى عدم إعطاء تصور واضح ممّا يجري في سوريا هي مخاوف أمنية، وإن هذه المخاوف بحاجة لمعالجتها، من أجل تحويلها إلى فرص سياسية واقتصادية واعدة.

بالتأكيد إن الخطوة الأخيرة بإرسال وفد عراقي إلى دمشق، مهما كان مستواها ونوعها، تعكس قرارًا عراقيًا جريئًا في الانفتاح على سوريا، فالعلاقات بين الدول يجب أن تكون عابرة للأشخاص والعقد الطائفية، حيث الأنظمة السياسية تذهب والشعوب والدول هي من يبقى، ومشتركات العراق مع سوريا أكبر من أي دول جارة أخرى، وهذه حقيقة يجب أن تكون حاضرة في أذهان صنّاع القرار في بغداد، فدمشق ستكون قريبة ممّن يكون قريبًا منها.

إن هذه الزيارة وبهذا المستوى قد لا تعكس اعترافًا قانونيًا عراقيًا بالوضع الجديد في سوريا، بل قد تعكس اعترافًا واقعيًا به، وهذا بحدّ ذاته تحول هامّ في سلوك

> **بغداد بدأت تتفاعل تباعا مع الوضع السوري**

بغداد، وإن التقدم الذي سيبنى على هذه الزيارة هو ما سيحدّد شكل العلاقات المستقبلية بين دمشق وبغداد، لكن الأهم فيها أنها حدثت وحرّكت المياه الراكدة بين البلدَين.

زيارة لها أبعاد أخرى

بالوقت الذي تواجد فيه رئيس جهاز المخابرات العراقي في دمشق، كانت هناك زيارة أخرى يجريها وزير الداخلية العراقي عبدالأمير الشمري، إلى العاصمة التركية أنقرة، والتي التقى خلالها نظيره التركي علي يرلي كايا، والتي بحثت في ملفات سبق أن بحثها وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي، خلال زيارته الأخيرة إلى أنقرة مطلع الأسبوع الجاري.

ولا تختلف الملفات التي بحثها الشمري مع نظيره التركي، عن تلك التي بحثها الشطري مع القائد العام للإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع، خصوصًا فيما يتعلق بموقف العراق من التعاطي التركي والإدارة السورية الجديدة مع حزب العمال الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية.

ممّا لا شك فيه أن حكومة السوداني تدرك جيدًا أن أي مسار دبلوماسي مع الإدارة الجديدة في سوريا يجب أن يجد صداه مع أنقرة، بحكم التشابك الأمني الذي تشهده الحدود العراقية التركية السورية، خصوصًا مع تلويح تركيا بقرب شنّ عملية عسكرية تستهدف مناطق تواجد قوات سوريا الديمقراطية.

وبالتالي إن بناء تفاهم أمني عراقي سوري، بالتوافق مع قيام تركيا بعملية عسكرية في شمال شرق سوريا، هي ضرورة تفرض على العراق التفاهم مع سوريا، بغضّ النظر عن التحفظات التي يحملها قادة العراق من الوضع الجديد في سوريا.

فضلاً عن ذلك، إن التفاهمات الأخيرة التي جرت بين بغداد وعمان والرياض، أوصلت حكومة السوداني إلى قناعة مهمة، وهي إن أي تأخير بالانفتاح على دمشق سيجعل العراق بعيدًا عن أي ملامح للانتقال السياسي في سوريا.

كما إن تأمين الوضع في سوريا يمثل اليوم حاجة عراقية، في ظل تصاعد تهديدات تنظيم "داعش" وقوات سوريا الديمقراطية، أيضًا إن الحاجة لتأمين الحدود العراقية السورية بعيدًا عن أي اضطرابات، جعلت المتغير الأمني هو المحدّد الرئيسي في العلاقات بين دمشق وبغداد.

ممّا لا شك فيه إن البُعد الذي لم يأخذ حيزًا هامًّا من هذه الزيارة هو إيران، التي تجد نفسها ورغم الخسائر التي تعرضت لها في سوريا، مهتمة بأي تقدُّم للعلاقات

> تأخير الانفتاح على دمشق يبعد العراق عن ملامح الانتقال السوري

بين دمشق وبغداد، وأنها تمثل فرصة كبيرة لتأمين وضعها في العراق أولاً، والبحث عن فرصة للعودة إلى دمشق ثانيًا.

ورغم صعوبة مثل هذه الفرضية، بالنظر إلى الأدوار السلبية التي لعبتها طهران في سوريا، إلا إن التصريحات الأخيرة للمرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وعضو مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، تشير بما لا يقبل الشك إلى أن إيران ليست بوارد التخلي عن التفكير بسوريا من جديد، رغم ما تعرضت له هناك من خسائر استراتيجية كبيرة.

ورغم أن زيارة الشطري إلى دمشق قد تخلق مسافة أمان بين ما تريده بغداد وما تريده طهران من دمشق، إلا إن مسألة احتفاظ إيران بتواجد عسكري داخل العراق، وقريب من الحدود مع سوريا، سواء عبر مقرات الحرس الثوري أو الفصائل المسلحة القريبة منها، تبقى متغيرًا هامًّا قد يحكم على فرص نجاح أو فشل زيارة الشطري إلى دمشق.

تحدّ حقيقي

فإيران بالتأكيد بحاجة للتهدئة على الحدود العراقية السورية من أجل إنتاج تموضعات جديدة لها، وتخدم استراتيجية الفوضى التي لوّحت بها مؤخرًا، وهذا بحدّ ذاته تحدّ حقيقي أمام حكومة السوداني، في كيفية جعل المسار الأمني الذي وُضعت أُسُسه مع زيارة الشطري إلى دمشق، متغيرًا هامًّا في حجب الطموحات الإيرانية عن سوريا في المرحلة المقبلة.

ممّا لا شك فيه أن الفرص الواعدة في الساحة السورية كبيرة جدًّا، ويمكن للعراق أن يكون المستفيد الأكبر منها، فيما لو تحول من النهج الأمني إلى النهج السياسي في علاقاته مع دمشق، وهذه فرصة أيضًا لكي يتحرر العراق من قيود الجغرافيا والأيديولوجيا التي وضع نفسه بها.

فالانتقال من مستوى إجراءات بناء الثقة مع القيادة الجديدة في سوريا، إلى مستوى توسيع وتشبيك العلاقات، سيجعل العراق أكثر طرف إقليمي مستفيد من الساحة السورية، بحكم كون العراق أكبر دولة لديها حدود مع سوريا، وهي ميزة لا تتمتع بها أي دولة أخرى مجاورة لسوريا.

*دكتوراه في العلوم السياسية، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في العراق

زيارة عراقية إلى دمشق.. ماذا وراء التوقيت المتأخر؟

أحمد الدباغ-نون بوست:»خطوة جاءت بفعل الضغط الأمريكي والخليجي"، بهذه الكلمات وصف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي، زيارة رئيس جهاز المخابرات العراقي إلى دمشق أمس، والتي تهدف إلى فتح باب التواصل مع العاصمة السورية التي شهدت قبل ٢٠ يومًا سقوط نظام الرئيس بشار الأسد بعد ثورة بدأت في عام ٢٠١١.

وأفاد المتحدث باسم الحكومة، باسم العوادي، بأن وفدًا عراقيًا أمنيًا برئاسة رئيس جهاز المخابرات، حميد الشطري، التقى برئيس الإدارة السورية الجديدة في دمشق، أحمد الشرع، وخلال اللقاء بحث التطورات على الساحة السورية، بالإضافة إلى مناقشة متطلبات الأمن والاستقرار في الحدود المشتركة بين البلدين.

ومن ضمن الملفات التي بحثها الوفد العراقي مع الإدارة السورية الجديدة حماية الحدود، والتعاون في منع عودة نشاط تنظيم داعش وحماية السجون، كما طلب العراق احترام الأقليات والمراقد.

زيارة متأخرة

تأتي زيارة رئيس جهاز المخابرات العراقي إلى سوريا في وقت متأخر جدًا، بعد نحو ٢٠ يومًا من سقوط نظام الأسد، بينما سارعت العديد من الدول العربية والإقليمية ودول الجوار السوري والعواصم الأوروبية إلى اتخاذ مواقف سريعة من دمشق وإبداء دعمها للشعب السوري.

ويعزو الكاتب الصحفي أياد الدليمي تأخر العراق في التعامل مع الواقع السوري الجديد إلى موقف المؤسسة السياسية العراقية، التي لا تتبع في كثير من الأحيان مصلحة البلاد، حسب قوله.

وفي منشور له على منصة "إكس"، قال الدليمي إن هذا التأخير سيشكل لاحقًا عبئًا إضافيًا على الدولة العراقية،

خاصة أن الوضع السوري لا يُعتبر منفصلاً جغرافيًا عن العراق، بل يشكل جزءًا من عمقه ومستقبله، بحسب قوله.

ضغوطات أمريكية وخليجية

ويبدو أن زيارة الوفد العراقي إلى دمشق لم تكن لتتم لولا الضغوط الأمريكية أولاً، ومن ثم الخليجية، وهو ما أكده عضو ائتلاف دولة القانون، عصام الكريطي، الذي أشار إلى أن "إرسال الحكومة العراقية وفدًا رسميًا إلى دمشق واجتماعه مع الإدارة السورية الجديدة جاء نتيجة ضغوطات أمريكية وخليجية من أجل تواصل بغداد مع دمشق بعد التطورات الأخيرة".

وأوضح الكريطي أن رئيس الوزراء العراقي لم يتخذ هذه الخطوة إلا بعد التشاور مع الكتل والأحزاب السياسية، خاصة الإطار التنسيقي وقوى ائتلاف إدارة الدولة، وأن الضغوط الخارجية الأمريكية والخليجية كانت المحفز الأساسي وراء هذا التوجه.

ومن خلال مواقف الحكومة العراقية، يمكن القول إنها لم تستوعب بعد الواقع السياسي السوري الجديد بعد سقوط الأسد، الذي جاء مفاجئًا وسريعًا وغير متوقع، لا سيما أن تسارع الأحداث الإقليمية في العراق منذ سبتمبر/أيلول الماضي، وبدء حرب لبنان، جعل السياسة في منطقة الشرق الأوسط تتخذ منحى لم تكن الحكومة العراقية، ومن خلفها إيـران، الحليف الأقـوى لبغداد، تتوقعه.

قلق متبادل

في ظل المتغيرات التي مر بها العراق خلال العقد الماضي، كان من الواجب أن تكون الحكومة العراقية من أوائل الدول التي تتعامل مع الإدارة السورية الجديدة، إذ إن الحدود المشتركة بين البلدين تمتد لأكثر من ٦٠٠ كيلومتر، فضلاً عن وجود مصالح عراقية في سوريا، مثل الحفاظ على الوجود السياسي وضغط الملف السوري

> **بحث الوفد حماية الحدود، والتعاون في محاربة داعش وحماية السجون**

في مخيم الهول، بالإضافة إلى وجود نحو ٢٠٠ ألف لاجئ سوري في العراق وفقًا لإحصائيات غير رسمية.

ومع ذلك، يبدو أن كلا الجانبين العراقي والسوري يتوجسان من بعضهما البعض، إذ لا يزال العراقيون يرون في الإدارة السورية الجديدة امتدادًا للفصائل المسلحة التي تصفها الحكومات العراقية بأنها "إرهابية ومتطرفة".

من جهة أخرى، ترى الإدارة السورية الجديدة أن الفصائل العراقية المسلحة، إلى جانب الدعم السياسي الذي قدمته الحكومة العراقية لنظام بشار الأسد المخلوع، كانا لهما دور في استمرار معاناة السوريين طوال ١٣ عامًا من الثورة، بما شهدته من تهجير لنصف الشعب السوري، فضلاً عن مئات الآلاف من القتلى والمفقودين.

بالعودة إلى ما قبل تاريخ ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، كانت السياسة العراقية تدعم بشار الأسد وتصف ما يحدث في سوريا بأنه هجمات من جماعات إرهابية، وذلك بداية من دعم رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي لبشار الأسد قبل أكثر من عقد من الزمن، وصولاً إلى تصريحات مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، الذي نشر على منصة "إكس" في الأول من ديسمبر الجاري عبارة قال فيها: "لن تسبى زينب مرتين"، في إشارة للوضع السوري.

التغيرات المتسارعة

بيد أن التغييرات المتسارعة التي حدثت في سوريا

> **طلب وفد العراق من الشرع احترام الأقليات والمراقد**

أجبرت الحكومة العراقية على تعديل موقفها أو تحديث استراتيجياتها، فقد أكد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني احترام الحكومة العراقية لإرادة الشعب السوري والتطلع إلى عملية سياسية شاملة في سوريا.

وقال السوداني: "الحكومة العراقية تحترم إرادة السوريين وتتطلع إلى عملية سياسية شاملة. أبلغنا الإدارة في سوريا رؤيتنا بشأن الوضع الراهن، ونحن حريصون على التنسيق مع سوريا لضبط الحدود".

نتائج مشروطة

يقول الباحث الأقدم في مركز الجزيرة للدراسات، الدكتور لقاء مكي، إن زيارة الوفد العراقي إلى دمشق مهمة وتحمل معاني عديدة، ومع ذلك يشير مكي إلى أن الأمر مرتبط بنتائج هذه الزيارة، وما قد تحققه من بناء الثقة بين الطرفين.

وأضـاف مكي في منشور على منصة "إكـس" أن البراغماتية وحدها لن تكون كافية لإغلاق ملف الشكوك، حيث إن عناصر الاختلاف بين العراق وسوريا كثيرة، مثل علاقة العراق مع إيران وتعدد الأجهزة الأمنية فيه، وأوضح أن ما يصل إليه رئيس المخابرات العراقي قد لا يعكس رأي الاستخبارات العسكرية أو الأمن الوطني في العراق.

وأشار مكي إلى أن هناك قوى سياسية مسلحة في العراق لن تقبل بأي تطور في العلاقات بين البلدين يتجاوز هذا المستوى، وأن هذه القوى قد تكون فوجئت بالزيارة، ولن تقبلها إلا على مضض. وأكد أن المواقف مرتبطة ببعضها البعض، وأن موقف العراق من سوريا سيتحدد بناءً على الوقائع والتطورات على الأرض في المنطقة.

وصمة عار جديدة

ويظهر جليًا أن القوى السياسية الشيعية المحسوبة على الإطار التنسيقي لم تستوعب بعد أهمية التغييرات الحاصلة على الساحة السورية، حيث وصف القيادي في منظمة بدر ومسؤول محور الشمال، محمد مهدي البياتي، زيارة الوفد العراقي ولقاءه برئيس السلطة السورية المؤقتة أحمد الشرع بأنها "وصمة عار جديدة".

وقال البياتي: "لقاء الوفد العراقي مع الشرع يأتي في سياق الضغوط الأمريكية الرامية إلى تبييض صفحته وتبرئته من الجرائم التي ارتكبها في العراق والمنطقة، بهدف فرض أمر واقع جديد"، واصفًا الشرع بأنه "إرهابي".

وأضـاف البياتي أن "سياسة فـرض المجرمين وأصحاب السوابق على الشعوب ليست بالأمر الجديد في الاستراتيجية الأمريكية، بل تمثل نهجًا قديمًا ومستمرًا يعكس سعيها المستمر لدعم شخصيات تتماشى مع تاريخها الحافل بالجرائم"، وتابع قائلاً: "أما موقف الشرفاء فهو واضح وثابت: سلم لمن سالمكم، وحرب لمن حاربكم إلى يوم القيامة، وستظل أيادينا على الزناد دفاعًا عن الحق وتأكيدًا على النهج الإلهي".

وبناءً على التصريحات الأخيرة للقيادي في منظمة بدر، يمكن التنبؤ بأن العلاقات العراقية السورية لا يمكن أن تشهد، في المدى المنظور، تطورات كبيرة مشابهة لتلك التي قد تشهدها العلاقات السورية مع دول الخليج والأردن وبقية دول الإقليم، باستثناء إيران التي تبدو في انتظار ما ستؤول إليه تطورات الشرق الأوسط، التي لا تزال تشهد حراكًا نشطًا حتى اللحظة.

*صحفي عراقي ومدون

ديون 25 عاماً من الأسئلة العراقية

نظام ما بعد صدام بلا أجوبة... يبحث عن نفسه في حربٍ ما

لندن: علي السراي:يسأل كثيرون في العراق بحكم عادة الإحباط: ماذا لو كان صدّام حسين يحكم حتى اليوم؟ يستسهل كثيرون أجوبة «فانتازية»، لكن أيام صدّام نفسها كانت لتجيب: عراق معزول، بحصار أو حرب يشنها هو، أو تُشن عليه.

يشكك عراقيون في أن «التحولات» قد تحققت بالفعل منذ الغزو الامريكي للعراق، الذي أطاح بالنسخة العراقية من حزب «البعث»، ورئيسها الذي أُعدم في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٦، لتتراكم لاحقاً أسئلةٌ يفشل الجميع في الإجابة عنها.

بعد ربع قرن، يبدو العراق بلداً يجمع الأسئلة. يطويها ويمضي، هادئاً أو صاخباً، من دون أجوبة. في أفضل الأحوال يراجع نفسه فيعود إلى لحظة أبريل (نيسان) ٢٠٠٣. يفتح أسئلة جديدة عن الحرب الأهلية (٢٠٠٥)، والبدائل المسلحة (٢٠٠٧)، و«داعش» (٢٠١٤) والاحتجاج (٢٠١٩)، والنفوذ الإيراني (على طول الخط)، كلها أسئلة مطروحة على العراق، لا يجيب عنها العراقيون.

سؤال صدّام والبديل

زلزلت هجمات سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ امريكا والعالم. ارتعدت بغداد. كان صدّام حسين ذلك العام قد «نشر» ما زُعِم أنها رواية هو مَن كتبها، «القلعة الحصينة». في شارع المتنبي، معقل الكتّاب والكُتبيين، وسط بغداد، كان روادٌ يقتنون سراً رواية أخرى، لكنها ممنوعة، للسوري حيدر حيدر

> **بعد ربع قرن من احتيال صدام حسين وبدلائه على الأسئلة الكبرى، هرب بشار الأسد**

«وليمة لأعشاب البحر». والكتب الممنوعة تُباع بأغلفة «مستعارة»، مرة بغلاف كتاب «أم كلثوم... حياتها وأغانيها»، أو بغلاف كتاب آخر كان يقدم صدّام حسين «قائداً مفكراً».

في الرواية الأولى، كان بطلها «صباح حسن» الجندي في الجيش العراقي. تأسره إيران جريحاً فيهرب عائداً لصيانة «قلعة الأمة العربية». في الثانية يهرب بطلها «مهدي جواد»، الشيوعي العراقي، من بغداد إلى الجزائر، ليلقي نفسه في البحر، بعد قصة حب «منبوذة»، وليمةً في البحر.

كأن صدّام «المرعب» والعراقيين «المرعوبين» ينسجون قصصاً عن الهرب من العراق وإليه، في رحلة بين السؤال واللاجواب. في تلك السنة، وحين اتُّهم النظام بأنه طرف في هجمات «عالمية» لها صلة بتنظيم «القاعدة»، «انتُخب» -هكذا ورد الفعل في أدبيات «البعث»- قصي صدّام لعضوية لجنة قيادية في حزب البعث، وانطلقت تكهنات عن «التغيير» عبر التوريث بوصفه جواباً عن سؤال البديل، وكان بشار الأسد يومها قد أمضى موزّثاً، عاماً على رأس البعث السوري، وبعد عامين غزت الولايات المتحدة بغداد، ووُلد عراق صار اليوم «كبيراً» بربع قرن، ولم ينضج بعد.

سؤال بغداد وجواب واشنطن

حين يرصد عراقيون الزلزال السوري هذه الأيـام، لا يستطيعون فهم كيف حدث «التغيير» السريع من دون دبابات امريكية وقاذفات «بي ٥٢»، ولماذا يصر السوريون على الاحتفال كل يوم بـ«الحرية» من دون «أجنبي»، حتى مع الظلال التركية الناعمة، كما تصيبهم الدهشة من مزاحمة السوريين لـ«أبو محمد الجولاني» الذي لم يختفِ بعد، و«أحمد الشرع» الذي لم تكتمل ولادته، على أجوبة البديل، من دون حمَّام دم، حتى الآن.

لأن العراقيين يحكمون على العالم من ذكرياتهم، ويقيّمون الآخر من أسئلتهم التي لا يجيبون عنها. تفيد وقائع ربع قرن بأنهم ينتظرون من الآخر الإجابات.

تقول ذكريات العراقيين في أغسطس (آب) ٢٠٠٣، بعد ٤ أشهر من احتلال العراق، إن السفارة الأردنية هوجمت بالقنابل، ومقر الأمـم المتحدة بمركبة ملغومة قتلت موظفين من بينهم رئيس البعثة سيرجيو دي ميلو، واعتقل الامريكيون علي حسن المجيد، «الكيماوي»، ابن عم صدّام، كما قُتل ١٢٥ شخصاً في انفجار بالنجف من بينهم رجل الدين الشيعي محمد باقر الحكيم.

في ذلك الشهر الدامي، مثالاً، سأل العراقيون عن الأمن، ونسوا بديل صدّام والديمقراطية والنموذج الغربي الموعود، لتثبت الوقائع اللاحقة أن الجواب عن سؤال الأمن كان احتيالاً للتهرب من سؤال العدالة الانتقالية.

سؤال الحرب الأهلية

حين اصطحب بول بريمر، حاكم العراق الامريكي، أربعة من المعارضين إلى زنزانة صدّام حسين، انهالوا عليه بالأسئلة: «لماذا غزوت الكويت؟»، قال عدنان الباججي (دبلوماسي مخضرم)، و«لماذا قتلت الكرد في مجزرة الأنفال؟»، قال عادل عبد المهدي (رئيس وزراء أسبق)، و«لماذا قتلت رفاقك من البعثيين؟»، يسأل موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي السابق، فيما لعنه أحمد الجلبي، فجفل صدّام، وابتسم.

خرج بريمر متخيلاً «هتلر في صدّام» كما وصف في مذكراته «عامي في العراق». خرج المعارضون الأربعة بأجوبة كان من المفترض أن تُعينهم على إدارة «العدالة الانتقالية»، ولم يفعل أحد. كان هذا أواخر ديسمبر ٢٠٠٣.

في العام التالي، سلَّمت واشنطن إياد علاوي حكومة مؤقتة محدودة الصلاحيات، لتتفرغ هي بصلاحية مفتوحة لمعركتين طاحنتين، في النجف ضد «جيش المهدي» بزعامة مقتدى الصدر، وأخرى ضد جماعات مسلحة في

الفلوجة، من «مقاومين» و«أصوليين».

انشغل المعارضون في «مجلس الحكم الانتقالي» -هيئة مؤقتة شكّلها بريمر على أساس المحاصصة في يوليو (تموز) ٢٠٠٣- بترتيب أوراق أعدها الامريكيون للحكم، وكتبوا مسودات عن خرائط الشيعة والسنة والكرد، محمولة على ظهر أسئلة تاريخية عن الأغلبية والأقلية، وحكم «المظلومين» من بعد «الظالمين».

على الأرض، كان حي الغزالية (غربي بغداد) المختلط يستعد لأول فرز طائفي، بالدم. تلك الليلة، شتاء ٢٠٠٥، نُحرت عائلة داخل حمّام المنزل، فأعاد المنتقمون رضيعاً إلى أهله، مخنوقاً. على الفور رُسمت حدود فاصلة بين السُّنة والشيعة، وتحولت سوق شعبية، تقسم المدينة إلى نصفين، إلى خط تماس. تبادل «جيشان» جديدان الهاونات و«الآر بي جي»، والكثير من الضحايا.

كتب المعارضون في مجلس الحكم، داخل المنطقة الخضراء، مسودة الحكم الانتقالي. صوَّت ٨ ملايين عراقي لإنشاء «جمعية وطنية» في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥، ولم يُعرف إذا كانوا قد قرروا استبدال أمراء الطوائف بصدّام، لكنهم اتفقوا في الغزالية على كتابة «رخصة عبور» للسنة والشيعة، من المهجَّرين والمهاجرين، لاجتياز خط التماس، وفرز المدينة.

تناسلت «جيوش» في بغداد، وباتت الصحافة ترقم الأخبار: من السبت إلى السبت، أيام دامية. وخلال عامين ضغط الامريكيون على بغداد لتثبيت الأمن. كان شارع «حيفا» المختلط، وسط بغداد، مسرحاً دموياً على مدار الساعة، مسكه «الجيش الرسمي»، فانفلتت جيوش أخرى في محيط الشارع ومنه إلى كل بغداد: نقاط تفتيش وهمية، وملثمون حقيقيون، بأسلحة الطوائف، و«الدماء إلى الركب».

تلك الأيام بدت جواباً على سؤال البديل، لكن مَن سأله ومَن أجاب عنه؟

عام ٢٠٠٦، ولأن إبراهيم الجعفري (أول رئيس وزراء منتخب) بات منبوذاً من الداخل والخارج، ذهب العراق فوراً إلى عصر نوري المالكي دون أن يجيب عن الأسئلة السابقة. قال المالكي ما معناه المجازي والحرفي: أنا دولة القانون.

> **بِركة من الأسئلة تحاصر كل من يسأل عن عراق ما بعد الأسد بالريبة والشك**

رأى العراقيون ذلك جواباً عن «الدولة» و«القانون»، وغضّوا الطرف عن الـ«أنا» في «منيفستو» المالكي الشهير.

سؤال المالكي

أُعجب الامريكيون بالمالكي. كان ديك تشيني (نائب الرئيس الامريكي ٢٠٠١ - ٢٠٠٩) يتندر بالتزامه بـ«إنجاز استقرار العراق»، لكنه قبل ذلك كان قد أرسل جيمس ستيل (ضابط امريكي متهم بإدارة الحروب القذرة في السلفادور منتصف الثمانينات) إلى بغداد لمواجهة «التمرد السني»، بإنشاء «فرق الموت» الشيعية. كان ستيل يمشي في ظل أحمد كاظم، وكيل وزير الداخلية يومها، وفي ظله هو يسير أمراء حرب جدد.

في ٢٠٠٦، زُلزلت العملية السياسية العراقية بتفجير مرقد «العسكريين» في سامراء. انطلقت أسئلة عن «ضرورة» رسم الخرائط الجديدة، بتقاطعات حادة؛ إذ برَّأ المرجع علي السيستاني، في فبراير (شباط) ٢٠٠٧، «أهل السنة» من التفجير، لكنَّ المالكي نفى ضلوع طهران رداً على اتهام امريكي، في يوليو ٢٠١٣.

سؤال إيران... و«داعش»

حاول المالكي إنقاذ نفسه مع سقوط المدن تباعاً في يد «داعش»، رغم أنه «المنتصر» على إياد علاوي في انتخابات ٢٠١٠ برصاصة رحمة «قانونية».

يوم ٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٤، وكان التنظيم يخوض معارك في الموصل، اجتمع المالكي مع شيوخ قبائل ووجهاء سُنة بناءً على نصيحة كان قد أهملها لتدارك الأمر.

> ذكريات العراقيين تحكم، أكثر من الدستور والحياة الحزبية والبرلمان

قيل إنه وعدهم بما لا يريد، فسقط ثُلث العراق في يد «داعش»، وأفتى السيستاني بـ«الجهاد»، وتبيَّن لاحقاً أن الفتوى ليست لإنقاذ رئيس الوزراء.

رحل المالكي، ووصل قاسم سليماني. وتعلم رؤساء الوزارة اللاحقون كيف يرزحون تحت ضغط طهران، حتى حينما كان يتناوب جهاز «الإطلاعات» و«الحرس الثوري» على مكاتب الحكومة بوصفتَي عطار مختلفتين.

ما زرعه جيمس ستيل، جناه قاسم سليماني. ومع عام ٢٠١٧ صارت الفصائل المسلحة قوة مهيمنة في العراق، تدور حولها فصائل أخرى، تلعب أحياناً أدوار «التمرد» و«المقاومة»، مع الحكومة وضدها.

يومها، وبعد ١٤ عاماً، أرست إيران أركان ما يجوز وصفها الآن بـ«حديقة المقاومة»، التي تفيض فصائل مسلحة وميزانيات مالية ضخمة.

سؤال «تشرين»

لم يُجِب العراقيون عن سؤال «داعش»، وعادت الفصائل من معارك التحرير «منتصرة». وتجاهل كثيرون «جواب» السيستاني على سؤال «الحشد الشعبي» بوصفه «النجفي» قوة لـ«حماية العراق»، وليس الشيعة وحدهم، فاختنق الشارع بسؤال: ماذا بعد؟ جاءت حكومة عادل عبد المهدي، في أكتوبر ٢٠١٨، بديون متراكمة من الأسئلة المعلقة. بعد عام، في أكتوبر ٢٠١٩، خرج آلاف من الشباب يحتجون على احتيالات السؤال الأول، بأثر رجعي.

تلقى المحتجون جواباً بالرصاص الحي، قُتل المئات، وخُطف آخرون وأُسكت البقية. قدم عبد المهدي للقاتل هدية «التبرئة» بوصفه «طرفاً ثالثاً»، ورحل. لاحقاً ملك سياسيون عراقيون شيئاً من شجاعة الاعتراف، وأزاحوا لثام الطرف الثالث عن وجه الفصائل الموالية.

حيلة «الطرف الثالث» طرحت سؤالاً عن الحد الفاصل بين الفصائل والحشد الشعبي، ومر دون اكتراث جواب حامد الخفاف، ممثل السيستاني في ١٢ سبتمبر ٢٠١٩: «المرجع ينتظر تنفيذ قانون وأمر ديواني، بفك ارتباط منتسبي (الحشد) عن الأطر الحزبية، وهيكلة هذه القوة».

تشكلت حكومة مصطفى الكاظمي في مايو (أيار) ٢٠٢٠، بوصفها حلاً وسطاً بين سؤال البديل وجواب الطرف الثالث، لم تصمد تسوياته، ولم ينجُ به «رقصه مع الأفاعي»، فرحل هو الآخر، كما نزل مقتدى الصدر من المسرح، بعد دراما عنيفة في قلب المنطقة الخضراء.

عام ٢٠٢٢، غادر الجميع، وبقيت إيران تتوج نفسها في العراق، بوضع اليد على كل شيء؛ من الدولار إلى السلاح.

سؤال ما بعد الأسد

بعد ربع قرن من احتيال صدّام حسين وبدلائه على الأسئلة الكبرى، هرب بشار الأسد من دمشق. وبدا أن النخبة السياسية تتوجس من هذه المفارقة، رغم أنها تطفو على بِركة من الأسئلة. مع ذلك تحاصر كل من يسأل عن عراق ما بعد الأسد بالريبة والشك، لأن عراق ما بعد صدّام محسوم من دون حسم.

برتبك العراق -دولةً ونظاماً- في هذه اللحظة. مواجهة السؤال السوري تكشف عن الارتباك: هل ننتظر طهران لتتعامل مع أحمد الشرع، أم نسأل الجولاني عن ذكرياته في العراق؟

ذكريات العراقيين تحكم، أكثر من الدستور والحياة الحزبية والبرلمان والمجتمع المدني، لأنهم مثقلون بسداد ديون الأسئلة التي لا يجيبون عنها، وإذ يسألون: ماذا لو لم نكن في «محور المقاومة»؟ يستسهل كثيرون أجوبة فانتازية، فيما أيام العراق نفسها كانت لتجيب: عراق محاور، ينتظر حرباً، أو يشارك في رسم خرائطها.

د.إياد العنبر:

الإسلام السياسي الشيعي العراقي وضرورة المراجعة الفكرية

لم يكن مستغربا أن هيمنة قوى الإسلام السياسي الشيعي على المجال العام في العراق بعد سقوط الدكتاتورية وتغيير نظام الحكم نحو «الديمقراطية» في ٢٠٠٣، ومن ثم بات الطريق معبدا أمام القوى والحركات السياسية الإسلامية الشيعية إلى سدة الحكم ما دامت هناك انتخابات، لأنهم الأكثر فاعلية وتنظيما في تحشيد الأتباع في مواسم الانتخابات. رغم مرور أكثر من عشرين عاما على ممارستهم الحكم، إلا أن حضورهم السياسي لم يتجاوز دائرة التمركز في دوائر السلطة، من دون أن يرافقه تغيير على مستوى الخطاب أو المراجعة النقدية للأطروحات الفكرية التي كانوا تبنونها في فترة المعارضة، ولا محاكمة أيديولوجياتهم.

تقييم تجربة القوى الإسلاموية في العراق يحتاج استحضار البيئة السياسية التي نشأت وعملت فيها في أيام المعارضة، إذ لم تساهم في إنضاج تجربتها السياسية. وهناك علاقة سببية وثيقة بين طبيعة وبنية النظام السياسي القائم ودور قوى المعارضة السياسية وسلوكها، ومن ثم تكون المعارضة امتدادا طبيعيا للثقافة والسلوك السياسي السائد في بلد معين. ولذلك فالمعارضة هي الوجه الآخر للنظم السياسية القائمة، حيث تتعلم أساليبها وتتبنى أطرها وآلياتها وسلوكها العام إذا وصلت الحكم!

مأزق قوى الإسلام السياسي الشيعي في العراق بدأ مع دخولهم العملية السياسية، واستمر إلى يومنا هذا. فهي لم تنجح في إسقاط نظام حكم صدام بعنوان الثورة التي رفعت شعارها في المعارضة، ولم تنجح في إسقاطه من الداخل، وإنما تعاملت مع واقع إسقاط النظام نتيجة التدخل العسكري الامريكي في العراق ٢٠٠٣. ومن ثم، فإنها لم تفرض طروحاتها الفكرية نحو أسلمة الدولة والحكم على النظام السياسي الجديد، ولكن ساهمت بقوة في تشكيل ملامحه، وتغلغل بعض من أيديولوجياتهم في

> المأزق بدأ مع دخولهم العملية السياسية، واستمر إلى يومنا هذا

تشكيل بنود الدستور والتشريعات القانونية.

أما على مستوى الممارسة السياسية، فقد استثمرت في شعاراتها الطائفية ومخاوف العودة إلى «المظلومية الشيعية» للتحشيد السياسي وإيهام الجمهور بأنهم مدافعون عن «حق المكون الأكبر». وأسست بناء على ذلك، منظومة حكم قائمة على أساس مساومات وتنازلات من أجل البقاء في السلطة. وبدأت تنحسر فاعليتها الاجتماعية القائمة على أساس معارضتها للدكتاتورية ومطالبتها بحقوق الطبقات المسحوقة، بعد أن تحولت ممارساتها في إدارة الدولة إلى الاستئثار في السلطة والهيمنة عليها. وكما يقول كنعان مكية في كتابه «جمهورية الخوف»: «إن ضحايا القسوة والظلم ليسوا أفضل من معذبيهم، بل إن وضعهم في العادة ليس أكثر من مجرد انتظار لتبادل الأدوار معهم».

غياب المراجعة

وحتى الآن، لم تحدث مراجعة فكرية عند أحزاب الإسلام السياسي الشيعي في العراق، ما يعني وجود أزمة تجديد بالفكر. إذ لا توجد طروحات يمكن أن تقدم أي نموذج للحكم، يقوم على أسس ومبان فكرية تتلاءم مع ما تسوقه في خطاباتها السياسية التي تتحدث فيها عن الديمقراطية والاحتكام إلى الدستور، ويبدو أن تلك المشكلة مركبة.

فهي في فترة التأسيس لم تستطع أن تخرج من دائرة الأدبيات السياسية التي أنتجتها تيارات «الإحيائية الإسلامية» بشأن الدولة ونظام الحكم الإسلامي، وبعد ٢٠٠٣ لم تستطع أن تقدم أي نموذج من نماذج الحكم التي كان يطرحها قادتها في أيام المعارضة، ومن ثم كانت مواقفها في التعاطي مع الواقع السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ قائمة على أساس تعامل برغماتي. وبالتالي من يقرأ أدبياتها في فترة المعارضة ويقارنها مع سلوكها ومواقفها في العمل السياسي، يمكن أن يصل إلى نتيجة تفترض أنها- أي أدبياتهم السياسية- كانت تنظر لدولة طوباوية.

وفي أساسها، تنتمي طروحات الإسلام السياسي الشيعي في العراق إلى تيار الإحيائية الإسلامية، التي تركز على مسألة الهوية الإسلامية والدعوة إلى أسلمة الدولة والمجتمع. وقد يكون نوعا من المبالغة اللفظية، وصف نتاجات القيادات السياسية الإسلاموية الشيعية في العراق بأنها تحتوي فكرا سياسيا ينظر فيه لنموذج «دولة». إذ لا يعدو أن يكون في عداد الأدب السياسي الحركي.

وتدعي أغلب الأحزاب السياسية الشيعية التقليدية أنها تنتمي إلى المدرسة الفكرية للسيد محمد باقر الصدر، والذي كان يدعو فيها إلى إقامة «دولة إسلامية عقائدية»، ويؤكد على أنها ضرورة شرعية لإقامة حكم الله على الأرض، ولتجسيد دور الإنسان في خلافة الله، وهي أيضا ضرورة حضارية لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الإسلامي. ولذلك يقومالأساس «رقم ٥» من أسس «حزب الدعوة الإسلامي»، والتي ينسب كتابتها إلى «الشهيد محمد باقر الصدر»، على اعتبار أن الدولة الإسلامية «دولة فكرية»، لأنها تحمل رسالة الإسلام الفكرية.

بيد أن هذه الرؤية والأسس الفكرية، لم تعد حاضرة في الخطاب السياسي لـ«حزب الدعوة الإسلامي» بعد ٢٠٠٣، ولذلك نجده قد تخلى عما جاء في الفصل الأول من النظام الداخلي لـ«حزب الدعوة الإسلامية»، والذي حدد هدفه في «تغيير واقع المجتمع البشري إلى واقع إسلامي، بتغيير المفاهيم والسلوك والأعراف والعلاقات

على كل المستويات، على أساس من العقيدة والرابطة الأخلاقية الإسلامية وإحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية، تحقيقا لإرادة الله سبحانه في عباده وابتغاء مرضاته جل شأنه». لأنها لم تعد تتلاءم مع قبوله المشاركة في تأسيس «النظام الديمقراطي» في العراق.

وطروحات مؤسس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، و«تيار الحكمة» بعد انشقاقه من «المجلس»، في ثمانينات القرن الماضيالسيد محمد باقر الحكيم (اغتيل ٢٠٠٣)، التي تنظر لدور الأمة في اختيار الولي الفقيه «من خلال التدقيق في وجود المواصفات التي وضعها الشارع المقدس كشروط أساسية في الولي الفقيه... وتقديم المشاورة الصالحة للحاكم الإسلامي». يبدو أنها قد تحولت إلى نصوص تراثية مكانها في أرشيف ومكتبات «المجلس الأعلى» و«تيار الحكمة»، واستبدلت بشعارات سياسية منها «الشراكة الوطنية» و«الدولة العصرية العادلة» كما يرددها دائما السيد عمار الحكيم في مهرجانات خطابية ومواسم الانتخابات. والمفارقة أنه لا «الشراكة الوطنية» أنتجت استقرارا سياسيا، ولا شعار «الدولة العصرية العادلة» تحقق لينافس نظرية العدالة التي قدمها جون راولز وأمارتيا سن.

والتيار الصدري، الذي يعود بعنوانه إلى السيد محمد محمد صادق الصدر (اغتيل ١٩٩٩) على الرغم من كونه لم يشارك في تأسيس بنية النظام السياسي بعد ٢٠٠٣، فإنه لم يتمسك بطروحات السيد محمد الصدر التي تتبنى ولاية الفقيه العامة والمطلقة، كما ناقشها في كتابه «ما وراء الفقه»-الجزء التاسع، ورفضه الواضح للنظام الديمقراطي في كتابه «نظرات إسلامية في إعلان حقوق الإنسان». إذ تبنى السيد مقتدى الصدر خيار التوجه نحو «دعم الديمقراطية لإيصال المخلصين إلى سدة الحكم».

إذن، مشكلة أيديولوجيات الإسلام السياسي الشيعي في العراق، بقيت مجرد يوتوبيا تدعو إلى إقامة نظام حكم إسلامي، ولم تكن قادرة على التعاطي مع واقع التغيير

> **مشكلة أيديولوجيات الإسلام السياسي الشيعي في العراق، بقيت مجرد يوتوبيا**

السياسي بعد ٢٠٠٣، وأثبتت عجزها عن التصالح مع واقع الدولة بما تحمله من مصاديق واقعية كمفهوم مجرد وكمجموعة من الممارسات. إذ يبدو أن الغلبة أصبحت لواقعية العمل السلطوي، وما تفرضه من برغماتية، وباتت ضرورة تفرضها الرغبة بالوصول أو البقاء في الحكم، حتى وإن كان على حساب التخلي عن الأفكار والطروحات التي تأسست عليها تيارات الإسلام السياسي الشيعي في العراق، والتي كانت تروج لها طوال فترة المعارضة.

وأستحضر هنا مقارنة مهمة، فبعد مرور عشر سنوات على تجربة حكم الإسـلام السياسي في إيـران، بدأت تتمخض ولادة تيار فكري إصلاحي لتقييم التجربة وتقديم طروحات تتراوح بين النقد والإصلاح.

لكنها بصورة عامة تجاوزت حالة الانغلاق الفكري الذي حاول دعاة ولاية الفقيه العامة تنميط الفكر السياسي الشيعي بنموذجه. لذلك برزت أسماء وعناوين وطروحات فكرية أمثال محمد خاتمي، وعبد الكريم سروش، ومحسن كديور، ومحمد مجتهد شبستري. أما في العراق وبعد تجربة عشرين عاما فلا نزال ننتظر مفكرين يستثمرون مواقف التصالح مع الواقع السياسي ويساهمون ببناء نظرية سياسية تعالج الأزمات السياسية في العراق. ويقدمون مشروعا سياسيا شيعيا قائما على أساس فكر الارتباط بين المشروع الإيراني والمشروع العراقي.

*مجلة «المجلة» اللندنية

مظلوم عبدي :

نحو حوار مباشر وعاجل لتحقيق عصر من السلام والأمن

قائد «قسد» : تركيا لا تستجيب للوساطة... وكوباني مهدَّدة بكارثة

شكل النظام السياسي لسوريا الجديدة تحدده النقاشات الدستورية

قواتنا مستعدة «مبدئياً» لنقل أمن الحدود إلى سلطة دمشق

لندن: علي السراي:كشف قائد «قوات سوريا الديمقراطية»، مظلوم عبدي، عن تنسيق ميداني مع «إدارة العمليات العسكرية» منذ اليوم الثاني لمعارك «ردع العدوان»، رغم عدم وجود مفاوضات سياسية مباشرة مع «هيئة تحرير

الشام» التي يقودها أحمد الشرع. وقال إن قوات «قسد» مستعدة للاندماج في الجيش السوري الجديد، لكن بعد الاتفاق على «صيغة مناسبة» عبر التفاوض.

وشدد عبدي، خلال حوار مع «الشرق الأوسط»، على ضرورة أن «تبقى سوريا بلداً موحداً»، لكن تحديد شكل نظامها السياسي «متروك لإرادة الشعب السوري والنقاشات الدستورية».

وحذر عبدي من «كارثة» تهدد مدينة «كوباني» مع استمرار التحشيد العسكري التركي، رغم أن «قسد» اقترحت على أنقرة عبر وسطاء «منطقة منزوعة السلاح»، لكنها لا تستجيب حتى الآن.

ودعا عبدي إلى حوار كامل ومباشر، وبشكل عاجل، لتحقيق «عصر من السلام والأمن حتى تتمكن سوريا من المضي قدماً وإعادة البناء»، على حد تعبيره، كما أعرب عن استعداده «من حيث المبدأ» لنقل مسؤولية أمن الحدود إلى السلطات الجديدة في دمشق.

وفيما يلي نصّ الحوار الذي أُجري عن بُعد:

سقوط النظام كان متوقعا

*** هل كانت لديكم معلومات عن تحرك الفصائل السورية قبل يوم ٢٧ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٢٤؟ وهل توقعتم انهيار نظام الأسد في عشرة أيام؟**

– كانت هناك معلومات تشير إلى بدء حملة عسكرية من الفصائل السورية المسلحة على النظام السوري السابق، وهذا كان متوقعاً، لكن ما لم يكن متوقعاً هو الانهيار السريع في صفوف الجيش السوري وعدم مقاومته، وأيضاً تخلي حلفائه الداعمين له على طول عمر الثورة السورية. لقد حدث ما حدث، وأعتقد أنه سيُكشف عن المزيد مستقبلاً، وما دار خلف الكواليس عن هذه المرحلة.

تنسيق ميداني مع «هيئة تحرير الشام»

*** هل كان هناك تنسيق أو اتصالات مع «هيئة تحرير الشام» خلال أيام المعارك العشرة؟**

– لم يكن هناك تنسيق قبل بدء عملية «ردع العدوان» من «هيئة تحرير الشام»، لكن حدث تنسيق ميداني بيننا في اليوم الثاني من المعركة لتجنب الاصطدام بين قواتنا الموجودة في بعض أحياء حلب، وأيضاً لإجلاء النازحين من المخيمات في منطقة تل رفعت التي تعرضت لهجوم من فصائل مدعومة تركياً، وما زال هذا التنسيق الميداني مستمراً.

دولة لا مركزية تعددية ديمقراطية

*** كيف ترون مستقبل سوريا بعد إسقاط نظام بشار الأسد؟ هل تشاركون في مفاوضات مع «هيئة تحرير الشام» حول شكل الدولة ونظامها السياسي؟**

– لم نصل بعد إلى مفاوضات مباشرة مع «هيئة تحرير الشام»، لكن نعتقد أنه يجب أن تكون سوريا دولة لا مركزية تعددية ديمقراطية، حيث تتم حماية هوية البلاد المتنوعة دستورياً، وحقوق جميع مكونات الشعب السوري بمن فيهم الشعب الكردي.

لا نبحث عن تقسيم سوريا ومستعدون للعب دورنا في البناء والمشاركة في الحكومة التي ستدير البلاد. لقد شهدت

سوريا الكثير من إراقة الدماء. وندعو اليوم بشكل عاجل إلى حوار كامل ومباشر لتحقيق عصر من السلام والأمن حتى تتمكن سوريا من المضي قدماً وإعادة البناء.

*** هل سوريا التي يطمح إليها الكرد فيدرالية أم كونفيدرالية؟**

– من المهم أن تبقى سوريا موحَّدة قبل كل شيء، أما شكل نظام الحكم الذي نعتقد أنه ستتم مناقشته كثيراً، فهو أمر متروك لإرادة الشعب السوري والمناقشات الدستورية.

شروط «قسد»

*** ما شروط «قسد» لو حدث تفاوض حول مصير مناطق الإدارة الذاتية؟**

– لا نرغب في تسميتها شروطاً، لكن هناك أمور يفرضها الواقع لا بد من أخذها بعين الاعتبار. الأولوية تكمن في أن تتوقف العمليات العسكرية على كامل التراب السوري خصوصاً الهجمات التي تقوم بها تركيا والفصائل الموالية لها على قوات سوريا الديمقراطية لنتمكن، نحن بوصفنا سوريين، من مناقشة مستقبل بلدنا فيما بيننا من دون تدخلات خارجية أو وصايات. مناطق الإدارة الذاتية هي مناطق سورية ويجب أن يكون لممثليها دور وصوت مسموع، ويتم مشاركتهم لبناء المستقبل.

وبخصوص موارد البلاد، فإن ملكيتها تعود إلى جميع الشعب السوري. ونحن ملتزمون بمستقبل تُوزع فيه الموارد من الدولة لصالح جميع السوريين، بطريقة عادلة ومتساوية تحقق الاستقرار والازدهار للجميع مع الأخذ بالاعتبار وضع المناطق التي هُمِّشت من نظام بشار الأسد.

مع جيش وطني واحد

*** قائد الإدارة الجديدة في دمشق أحمد الشرع طالب جميع الفصائل السورية بنزع سلاحها، بعضها وافق بالفعل. ما موقف «قسد»؟**

– سوريا المستقبل يجب أن يكون لها جيش وطني واحد يدافع عن البلاد والمواطنين السوريين. هذا أمر لا خلاف عليه، وسلاح قوات سوريا الديمقراطية سيكون سلاحاً لهذا الجيش الوطني ومندمجاً فيه بكل تجاربه وقوته، ولكي يحدث هذا لا بد من مناقشات مباشرة للتوصل إلى صيغة حول كيفية تنفيذ هذا الأمر.

المخاوف الكردية بشأن كوباني

*** تتفاقم المخاوف الكردية بشأن مدينة عين العرب (كوباني). ما مصير المدينة؟ ما خطة «قسد» مع احتمالات الهجوم عليها؟**

– ما زال التهديد بالهجوم على كوباني من الفصائل المدعومة تركياً مرتفعاً جداً، وهناك خطر حقيقي.

نعمل مع شركائنا في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية على خفض التصعيد هناك، لذا اقترحنا منطقة منزوعة السلاح لتبديد المخاوف التي تدّعيها تركيا، لكنّ الأخيرة لم تستجب حتى الآن لهذه الوساطة، ولا تزال التحشيدات العسكرية التركية متواصلة. في الحقيقة، الهجوم على كوباني سيكون بمثابة الكارثة، وسيشكل تهديداً كبيراً لاستقرار المنطقة، وهذا ما لا نرغب فيه.

الاتصالات مع تركيا غير مباشرة

*** هل هناك اتصالات أو مفاوضات -مباشرة أو غير مباشرة- مع أنقرة حول وضع المناطق السورية المحاذية للحدود التركية؟**

- الاتصالات مع تركيا غير مباشرة، إذ تتم عن طريق شركائنا في التحالف الدولي الذي تقود الولايات المتحدة الأميركية، لكننا نرغب في أن تكون هناك مفاوضات مباشرة لتحييد المخاوف التركية، لكن إلى الآن لم تُبدِ تركيا جاهزيتها لهكذا مفاوضات رغم جاهزيتنا لها.

لاارتباطات تنظيمية مع الكردستاني

*** قوى إقليمية ودولية تطالبكم باستمرار بفك الارتباط مع حزب «العمال الكردستاني». كيف تتعاطون مع هذه المطالبات التي تشغل دولاً وجهات دولية؟**

- أكدنا سابقاً أن «قسد» ليست لديها ارتباطات تنظيمية مع حزب العمال الكردستاني. بعض عناصره وآخرون انضموا إلينا في معركتنا مع «داعش» وشاركونا القتال جنباً إلى جنب، لكن سيتم إخراجهم فور توقف العمليات العسكرية وإيجاد آلية مناسبة لتنفيذ ذلك. القرار في شمال وشرق سوريا لطالما كان بيد السكان وسيبقى، وليس هناك أي مبرر لهذه المخاوف.

*** ثمة قلق كردي من غياب جبهة سياسية موحدة في مناطق الإدارة الذاتية. كيف تتعاملون مع القوى الكردية الأخرى في مناطقكم؟**

- مناطق الإدارة الذاتية لا تضم الكرد فقط. يفضل أن تكون هناك رؤية متفق عليها بين جميع المكونات التي تعيش في هذه المناطق بمن فيهم الكرد الذين نعمل على توحيد وجهات نظرهم ليمثّلوا أنفسهم بالشكل المطلوب.

*** هل ستسمح «قسد» بعودة «البيشمركة» السوريين من كردستان العراق إلى سوريا؟**

- نحن نتحدث عن بناء جيش وطني سوري ونزع السلاح ودمج الفصائل في هذا الجيش، وإذا عاد أفراد «بيشمركة روج» إلى وطنهم من الخارج فهذا أمر طبيعي للمساهمة في بناء وطنهم.

مخاطر «داعش»

*** كيف تقيّمون المخاطر التي يشكّلها تنظيم «داعش» في الأراضي السورية؟**

- محاربة «داعش» أولوية للشعب السوري والمنطقة. قوات «قسد» مستعدة للعمل مع الحكومة الجديدة بدمشق في العمليات ضد التنظيم ومشاركتها مسؤوليات مكافحة الإرهاب.

نحن ملتزمون بضمان حماية أمن جيراننا، لأن سوريا لن تشكل تهديداً لسلامتهم واستقرارهم. ومستعدون للعمل مع الحكومة المركزية لوضع تدابير تضمن عدم تهديد أي جهة غير سورية لأمن سوريا أو جيرانها، كما أننا جاهزون من حيث المبدأ لنقل مسؤوليات مراقبة الحدود بشكل سلس إلى السلطات في دمشق وفق صيغة يُتفَق عليه.

*** هل يخطط مظلوم عبدي لزيارة دمشق؟**

- بكل تأكيد، دمشق هي عاصمتنا، سنزورها عندما تكون الظروف مهيَّأة.

«قلق أممي» من التصعيد ودعم امريكي- تركي للعملية السياسية

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

ناقش وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن، ونظيره التركي هاكان فيدان، السبت، العملية السياسية في سوريا.وأكد بلينكن خلال اتصال هاتفي مع فيدان على الحاجة إلى دعم عملية سياسية في سوريا تعطي الأولوية لحكومة شاملة وممثلة للجميع.

وجاء في بيان لمكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية نسب للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر مایاتي:

تحدث وزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن يوم السبت مع نظيره التركي هاكان فيدان لمناقشة آخر التطورات في سوريا. وشدد الوزير بلينكن على ضرورة دعم عملية سياسية بقيادة وملكية سورية تحترم حقوق الإنسان وتعطي الأولوية لحكومة شاملة وتمثيلية. وناقش الوزيران الهدف المشترك المتمثل بمنع الإرهاب من تعريض أمن تركيا وسوريا للخطر.-نهاية البيان-

قلق اممي من التصعيد

على صعيد آخر، قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون إن التصعيد في عدد من المناطق السورية أمر مثير للقلق.

وشدد بيدرسون، خلال جلسة مغلقة بمجلس الأمن يوم السبت، على ضرورة «استعادة سيادة سوريا ووحدتها وسلامتها ووقف جميع أعمال العنف». وأشار إلى أن «المبادئ الأساس لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ تحظى باتفاق واسع».

وأضاف المسؤول الأممي «يجب أن يكون الانتقال السياسي بيد سورية مع ضمان الحكم الموثوق وغير الطائفي والإصلاح الدستوري والانتخابات النزيهة ومشاركة المرأة».

ودعا بيدرسون، الأسبوع الماضي، إلى تنظيم انتخابات «حرة وعادلة» مع انتهاء المرحلة الانتقالية في سوريا بعد نحو ثلاثة أشهر، آملاً في الوقت نفسه «بحل سياسي» مع الإدارة الذاتية الكردية.

وصرح بيدرسون في حديث لصحافيين من أمام فندق في العاصمة السورية دمشق «نحتاج إلى مساعدة إنسانية فورية، لكننا يجب أن نتأكد أيضاً من أنه يمكن إعادة بناء سوريا، وأن نشهد تعافياً اقتصادياً، ونأمل بأن نرى بداية عملية تنهي العقوبات». ورأى أيضاً أنه «لا تزال هناك تحديات في بعض المناطق، وأن أحد أكبر التحديات هو الوضع في شمال شرقي البلاد».

وانفجرت «سيارة مفخخة» مساء الجمعة وسط مدينة منبج شمال شرقي سوريا، بحسب ما أعلن جهاز «الخوذ البيضاء» والمرصد السوري لحقوق الإنسان الذي أفاد عن أضرار مادية من دون سقوط ضحايا. ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن الانفجار.

وكانت منبج خاضعة لسيطرة القوات الكردية لأعوام، قبل أن تسقط خلال الأسابيع الأخيرة في أيدي فصائل مسلحة موالية لتركيا.

من جانبه، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن هذا الهجوم هو الثاني من نوعه خلال أيام.

وخلال الـ٢٤ من ديسمبر (كانون الأول) الجاري أدت عبوة ناسفة زرعت في سيارة داخل منبج إلى مقتل شخصين، وفق المصدر ذاته.

وأشار المرصد في بيان إلى أن الانفجار الذي وقع الجمعة أدى إلى «أضرار مادية»، مضيفاً «لا توجد معلومات عن خسائر بشرية».

إيران: ما حدث في سوريا نتاج خطة امريكية إسرائيلية مشتركة

الى ذلك قالت الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، السبت، إن «ما حدث في سوريا ناتج عن خطة امريكية إسرائيلية مشتركة، مضيفة أن «حلف امريكا يحاول استخدام جميع القدرات الدولية والإقليمية للتغلب على إيران».

وتابعت: «الأحداث الأخيرة في المنطقة، وخاصة التطورات في سوريا، تظهر استمرار الشر وانعدام الأمن وعمق عداء الاستكبار العالمي الذي تقوده امريكا المجرمة الشريرة الكبرى ضد الدول المحبة للحرية، ولا ينبغي أن يكون

هناك شك في ذلك إن ما حدث في سوريا هو نتاج خطة امريكية صهيونية مشتركة».

وأكملت: «ومن الواضح أن نظام الهيمنة الذي تقوده امريكا في منطقة غرب آسيا يسعى لتحقيق أهدافه الشريرة، وحالياً فإن أكبر عائق أمام ظلمهم وجرائمهم هو النظام المقدس للجمهورية الإسلامية، لذا فهو يحاول استخدام جميع القدرات الدولية والإقليمية للتغلب على هذه العقبة، لكن إذا رجع إلى أيامه الماضية سيفهم أنهم كما في الماضي فان الشعب الإيراني المسلم البطل سيبطل كل احلامهم، وبفضل الله لن يحققوا شيئاً في سوريا أيضاً».

سوريا تواجه مستقبلا غامضا

وقال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، الأربعاء، إن سوريا تواجه مستقبلا غامضا بعد الإطاحة مؤخرا بالرئيس السوري بشار الأسد الذي حكم بلاده لفترة طويلة.

وقال عراقجي، بحسب وكالة أنباء الطلبة الإيرانية «إيسنا»، «من المبكر للغاية الحكم على مستقبل سوريا، حيث يمكن للعديد من العوامل أن تؤثر بشكل كبير على الوضع السياسي هناك.»

وأوضح عراقجي بأن «من يعتقدون حاليا بتحقيق انتصارات مؤكدة، لا ينبغي لهم أن يفرحوا قبل الأوان.

وتأتي تصريحات عراقجي بعد أن رفض وزير الخارجية السوري الجديد أسعد حسن الشيباني تحذيرات مماثلة وجهها المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي،

لافروف: لا يمكن السماح بتفتت سوريا

في غضون ذلك قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الخميس، إن روسيا تعول على استئناف التعاون الاقتصادي مع السلطات السورية الجديدة، وإنها تأمل «ألا تكرر سوريا مصير ليبيا»، بعد تغيير السلطة الحاكمة في البلاد، مشدداً على أنه لا يمكن السماح لسوريا بـ«التفتت إلى أجزاء»، رغم أن «البعض يريد ذلك حقاً».

وأضاف خلال مؤتمر صحافي عبر الفيديو، رداً على سؤال لـ«الشرق»، أنه ينبغي أن تشارك جميع المجموعات السياسية والإثنية، والدينية في الانتخابات في سوريا، معرباً عن استعداد روسيا لـ«المساهمة في دعم العملية السياسية».

وقال لافروف إنه «يجب منع تقسيم سوريا إلى دويلات»، وإنه على إسرائيل «عدم ضمان أمنها على حساب الآخرين».

وأكد أن روسيا «مهتمة بالحوار مع السلطات السورية الجديدة»، ليس فقط بشأن أمن الدبلوماسيين الروس ولكن أيضاً بشأن القضايا الإقليمية وقضايا أخرى.

وقال إن روسيا تبحث مع السلطات السورية الجديدة قضايا ضمان سلامة مواطنيها، مشيراً إلى أن «سفارتنا في دمشق تعمل بشكل طبيعي ونتواصل مع السلطات الحالية هناك».

«نتفهم مخاوف تركيا»

وأعرب لافروف عن تفهم موسكو لـ«مخاوف تركيا الأمنية على الحدود السورية»، قائلاً إنه يجب ضمان أمن تركيا

مع الحفاظ على سيادة سوريا.وقال إن قائد الإدارة الجديدة في سوريا أحمد الشرع وصف العلاقات مع روسيا بأنها طويلة الأمد واستراتيجية، مضيفاً أن موسكو تتفق معه في ذلك.

وكان يوري أوشاكوف، مساعد الرئيس الروسي للسياسة الخارجية، قد قال الاثنين إن روسيا على تواصل مع الإدارة الجديدة في سوريا على المستويين الدبلوماسي والعسكري.

والأسبوع الماضي، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن بلاده لم تُهزم في سوريا بل حققت أهدافها هناك.

ووصف الوضع في سوريا بأنه «ليس سهلاً، ولكن روسيا تتوقع أن يحل السلام والهدوء هناك»، مضيفاً أن «موسكو اقترحت استخدام قاعدة حميميم لإيصال مساعدات إنسانية إلى الشعب السوري وتمت الموافقة على ذلك»، حسبما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية الرسمية.

روسيا: لم نتخذ قراراً بشأن قواعدنا في سوريا

وقال الكرملين إنه لم يتم اتخاذ قرارات نهائية بعد بشأن مصير القواعد العسكرية الروسية في سوريا، فيما ذكرت الخارجية الروسية أن عمل السفارة الروسية في دمشق «مستمر».

وبشأن التواجد العسكري الروسي في سوريا، قال بوتين: «نحن نقيم علاقات مع جميع الجماعات التي تسيطر على الوضع هناك، ومع جميع دول المنطقة، والغالبية العظمى منهم يقولون لنا إنهم سيكونون مهتمين ببقاء قواعدنا العسكرية في سوريا. نحن بحاجة إلى التفكير في الأمر، لأنه يجب أن نقرر بأنفسنا كيف ستتطور علاقاتنا مع تلك القوى السياسية التي تسيطر الآن، وستسيطر على الوضع في هذا البلد في المستقبل».

وأشار الرئيس الروسي، إلى أن روسيا نقلت ٤٠٠٠ مقاتل إيراني من سوريا إلى طهران. وأوضح بوتين أنه عندما اقتربت جماعات المعارضة المسلحة من حلب، انسحبت القوات الحكومية والوحدات الموالية لإيران دون قتال.

الإدارة الجديدة في سوريا: ليست لنا مشكلة مع إسرائيل

في تطور جديد صرح محافظ دمشق ماهر مروان، يوم الجمعة، بأن «إسرائيل ربما شعرت بالقلق بعد تغيير النظام في سوريا بسبب «فصائل» معينة، عندما تقدمت وقصفت، بدعوى أن هذه المخاوف كانت «طبيعية».

ونقلت صحيفة غربية، يوم الجمعة، عن مروان أن سوريا ليس لديها أي خوف تجاه إسرائيل والمشكلة ليست مع إسرائيل نفسها، موضحا أن دمشق «لا تسعى للتدخل في أي أمر يهدد أمن إسرائيل أو أمن أي دولة أخرى في المنطقة وهذا الموقف يتماشى مع سياسة الحكومة الجديدة».وأكد المسؤول السوري أن أولويات الحكومة السورية تتركز على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، مشيرا إلى أن «الشعب السوري يسعى للسلام ولا يرغب في النزاعات».

وتأتي هذه التصريحات متناغمة مع ما قاله في وقت سابق قائد العمليات العسكرية في سوريا أحمد الشرع، عندما شدد على أنه «لا نريد أي صراع سواء مع إسرائيل أو مع أي طرف آخر».

المجلس الخليجي يؤكد أهمية احترام سيادة سوريا ومكافحة التطرف وإحترام التنوع

حث المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جميع الأطراف ومكونات الشعب السوري على تضافر الجهود وتغليب المصلحة العليا والتمسك بالوحدة الوطنية وإطلاق حوار وطني شامل لتحقيق تطلعاتهم في الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار.

جاء ذلك في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الـ٤٦ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي بشأن الأوضاع في سوريا و لبنان الذي عقد في الكويت يوم الخميس برئاسة وزير الخارجية عبد الله اليحيا رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري ومشاركة وزراء الخارجية في دول المجلس والأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي.

وأكـد المجلس الـوزاري أهمية احترام سيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية والتصدي للإرهاب والفوضى ومكافحة التطرف والغلو والتحريض وإحترام التنوع وعدم الإساءة لمعتقدات الآخرين.

وأعرب المجلس الـوزاري عن دعمه لكل الجهود والمساعي العاملة على الوصول إلى عملية انتقالية شاملة وجامعة تحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق في الاستقرار والتنمية والحياة الكريمة كما أكد

المجلس جدد رفض التدخلات الأجنبية في شؤون سوريا

المجلس الوزاري على أن أمن سوريا واستقرارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار أمن المنطقة.

ورحـب المجلس الـوزاري بالخطوات التي تم اتخاذها لتأمين سلامة المدنيين وحقن الدماء وتحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على مؤسسات الدولة السورية ومقدراتها وقرار حل الميليشيات والفصائل المسلحة وحصر حمل السلاح بيد الدولة باعتبار هذه الخطوات ركائز رئيسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في سوريا واستعادتها لدورها الإقليمي ومكانتها الدولية.

كما رحب المجلس الوزاري بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى انشاء بعثة للأمم المتحدة لمساعدة ورعاية العملية الانتقالية في سوريا مع التأكيد على ضرورة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحسن الجوار وفض النزاعات سلميا حفاظا على السلم والأمن الاقليمي والدولي.

وأكد المجلس الوزاري على مضامين البيان الصادر عن وزراء خارجية لجنة الاتصال العربية الوزارية بشأن سوريا في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤م في مدينة العقبة بشأن دعم جهود الأمم المتحدة في مساعدة الشعب السوري في إنجاز عملية سياسية يقودها الأشقاء السوريون ورعاية اللاجئين والنازحين والعمل على عودتهم الطوعية والآمنة إلى ديارهم وفقا للمعايير الدولية.

وأدان المجلس الـوزاري الهجمات الإسرائيلية المتكررة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة بما في ذلك احتلال المنطقة العازلة على الحدود السورية في انتهاك صارخ لسيادة سوريا واتفاق فض الاشتباك المبرم في العام ١٩٧٤م مشددا على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لوقف هذه الاعتداءات على الأراضي السورية وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي السورية المحتلة.

الجولان ارض سورية

كما أكد المجلس الـوزاري أن هضبة الجولان أرض سورية عربية وأدان قرارات الاحتلال الإسرائيلي بالتوسع في الاستيطان في الجولان المحتلة في انتهاك جسيم لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولتمكين سوريا اقتصاديا دعا المجلس الوزاري إلى رفع العقوبات عنها كما دعا كل الشركاء والدول والمنظمات المعنية إلى تقديم كل وسائل الدعم للشعب السوري الشقيق مؤكدا على استمرار دول مجلس التعاون في تقديم المساعدات الإنسانية.

> المجلس اكد اهمية التصدي للإرهاب الفوضى وإحترام التنوع

الموقف من لبنان

وبشأن لبنان أكد المجلس الـوزاري على مواقف مجلس التعاون الثابتة بشأن دعم سيادة لبنان وأمنه واستقراره ووحـدة أراضيه وأهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهاب وتهريب المخدرات وكافة الأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة مشددا على أهمية دور القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي.

كما أكد المجلس الوزاري ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار في لبنان مدينا استمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي نتج عنها الآلاف من الضحايا المدنيين وتهجيرهم وتدمير البنية التحتية والمنشآت المدنية والصحية بالإضافة إلى الهجمات التي تعرضت لها قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان (يونيفيل).

وشدد المجلس الوزاري على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان خاصة القرار ١٧٠١ واتفاق الطائف لاستعادة الأمن والاستقرار الدائم في لبنان وضمان احترام سلامة أراضيه واستقلاله السياسي وسيادته داخل حدوده المعترف بها دوليا وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.

وأكد المجلس الوزاري على دعم جهود المجموعة الخماسية بشأن لبنان التي أكدت على إجراء الانتخابات الرئاسية في أقرب وقت ممكن وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لوفاء الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها تجاه مواطنيها مشيدا بجهود أصدقاء وشركاء لبنان في استعادة وتعزيز الثقة والتعاون بين لبنان ودول مجلس التعاون ودعمهم لدور الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي في حفظ أمن لبنان.

ونـوه المجلس الــوزاري بالمساعدات السخية المقدمة من دول مجلس التعاون إلى الشعب اللبناني الشقيق وبما قدمته الدول الشقيقة والصديقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة في لبنان.

وفيما يتعلق بقطاع غزة أكد المجلس الوزاري وقوف مجلس التعاون الثابت والدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق والدفاع عن حقوقه المشروعة معربا عن تطلع دول المجلس لنجاح جهود الوساطة القطرية المصرية الأمريكية للإفراج عن الرهائن والمحتجزين.

وشدد على ضرورة التوصل الى وقف فوري ودائم وشامل لإطلاق النار وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح جميع المعابر بشكل فوري ودون شروط وضمان ايصال المساعدات الإنسانية والإغاثية والإمــدادات الطبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة.

بوزان كرعو:

المجتمع الدولي بين تفهّم مخاوف تركيا وإهمال حقوق الكُرد

في ضوء التوترات المستمرة في المنطقة والتدخّلات المتكررة من قبل تركيا في الأراضي السوريّة، يبرز تساؤل مُلِحّ حول الكيل بمكيالين الـذي يتبعه المجتمع الدولي في تعامله مع المخاوف الأمنية للأطراف المختلفة، فبينما يسارع المجتمع الدولي إلى تفهم مخاوف تركيا بشأن أمنها القومي، فإنه يتجاهل المخاوف الوجوديّة للشعب الكردي الذي يعاني من سياسات أنقرة العدائية، سواء بدعمها للمجموعات المرتزقة أو بمحاولاتها المستمرة لتغيير التركيبة السكانية في المناطق الكردية.

ازدواجية المعايير في التعامل مع المخاوف الأمنية

إذا كان المجتمع الدولي يُقدِّر مخاوف الرئيس التركي أردوغان بشأن وجود مئات المقاتلين الكرد المسلحين بأسلحة خفيفة على حدودها الجنوبية، فعليه بالمثل أن يولي اهتمامًا بمخاوف الشعب الكردي من السياسات التركية التي تهدد وجود ثلاثة ملايين كردي في الجزء الكردستاني الملحق بالأراضي السورية.

تركيا التي تدّعي أن أمنها مهدد، كانت ولا تزال توفر الدعم العلني والضمني لمرتزقة الجيش

> على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما بمخاوف الشعب الكردي من السياسات التركية

الوطني السوري حاليًا، وداعش سابقًا، ما يُشكل تهديدًا وجوديًا للشعب الكردي.

تركيا ودعم الإرهاب

لا يمكن إغفال دور تركيا في تعزيز الفوضى في سوريا عبر دعمها للجماعات المتطرفة والمرتزقة، مما أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المناطق الكردية.

داعش، الذي كان أحد أبرز الأدوات التي استخدمتها تركيا لتحقيق مصالحها الجيوسياسية، استهدف المناطق الكردية بشكلٍ مباشر وارتكب جرائم إبادة وتهجير بحق المدنيين الكُرد، واليوم تستمر أنقرة في دعم مرتزقة الجيش الوطني التي تمارس انتهاكات جسيمة في المناطق المحتلة، مثل عفرين وسرى كانيه من تهجير قسري ونهب وتغيير ديموغرافي ممنهج.

تهديد وجودي للشعب الكردي

سياسات تركيا التوسعية في سوريا لا تهدد فقط الأمن القومي السوري، بل تُشكّل خطرًا وجوديًا على الشعب الكردي. إن التغيير الديموغرافي الذي تنفذه أنقرة في المناطق الكردية يهدف إلى محو الهوية الكردية من تلك المناطق، مما يجعل الشعب الكردي أمام تحدٍ خطير يمس وجوده وتاريخه، ومع وجود ثلاثة ملايين كردي في هذه المنطقة، فإن السياسات التركية تمثل تهديدًا مباشرًا لاستقرارهم ومستقبلهم.

دعوة للمجتمع الدولي

على المجتمع الدولي أن يُـدرِك أن أمن تركيا المزعوم لا يمكن أن يكون على حساب وجود شعب بأكمله، إذا كانت مخاوف تركيا من المقاتلين الكرد على حدودها تُعتبر قضية أمن قومي، فإن مخاوف الكرد من السياسات التركية العدائية تستحق الاهتمام ذاته، لذلك يتعيّن على المجتمع الدولي اتخاذ موقف متوازن يضمن حقوق الشعب الكردي في العيش بأمان على أرضه التاريخية، بعيدًا عن التهديدات والاعتداءات.

وأخيراً إن القضية الكردية ليست مجرد ملف أمني أو سياسي، بل هي قضية تتعلق بحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، إذا أراد المجتمع الدولي تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، فعليه أن يتعامل مع مخاوف جميع الأطراف بإنصاف وعدالة، فكما يُطلب من الكرد احترام المخاوف الأمنية لتركيا، يجب على المجتمع الدولي أن يطالب تركيا باحترام وجود وحقوق الشعب الكردي في العيش بأمان وسلام.

*صحيفة «روناهي»/الادارة الذاتية

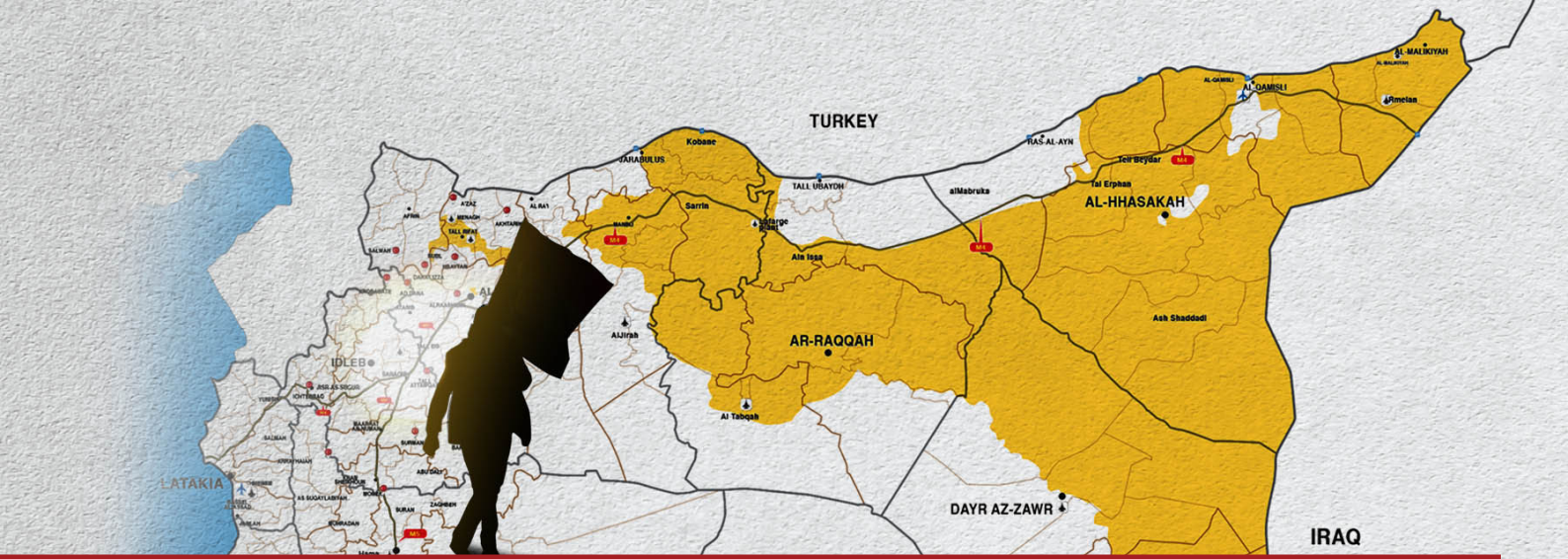

مصير الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بعد سقوط نظام الأسد

دراسة تحليلية يناير/كانون الثاني 2020

تقرير/موقع فضائية الشرق: منذ سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد هذا الشهر، برز الحديث عن مصير ما يُعرف بـ»الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا»، وذلك في خضم التوترات العسكرية بين قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، التي تسيطر على هذه المنطقة، وفصائل موالية لتركيا.

باتت المنطقة التي تديرها الأقلية الكردية محطاً للأنظار، انطلاقاً من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لباقي المناطق السورية، حيث تُعتبر «خزان النفط والغاز» لاقتصاد البلاد، بالإضافة إلى مستقبل «قسد» كقوة عسكرية، والتي تنظر إليها تركيا على أنها امتداد لـ»حزب العمال الكردستاني» الذي تصنّفه «منظمة إرهابية»، كما يلف الغموض مستقبل آلاف الطلاب والموظفين الخاضعين لقوانين خاصة بهذه الإدارة.

تتولى «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» إدارة المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمن، وهو ما دفع مسؤوليها لوضْع قوانين وشكل حكم خاص بهم، بعدما كانت هذه المناطق تحت سيطرة تنظيم «داعش» قبل طرده على يد التحالف الذي قادته الولايات المتحدة.

واستمرت «الإدارة الذاتية» في توسيع نطاق الأجزاء الخاضعة لها من مدن شمال الحسكة ومدينتَي عين العرب (كوباني) وعفرين، باتجاه شرق وجنوب الحسكة ومركز مدينة الرقة وغالبية مناطقها الإدارية، بالإضافة إلى الضفة الشرقية لنهر الفرات في دير الزور بمدنها وبلداتها في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، مما يجعل الحديث عن مستقبلها العسكري والإداري أمراً مهماً لدى الإدارة السورية الجديدة، وفي ظل أهميتها الاقتصادية كذلك.

الأهمية الجغرافية لإقليم شمال وشرق سوريا

تشكل مناطق إدارة «قسد» نحو نصف طول الحدود مع تركيا والعراق، إذ يمتد الشريط الحدودي مع العراق من بلدة عين ديوار شمال محافظة الحسكة وحتى الباغوز بالقرب من البوكمال بريف دير الزور الشرقي، وبمسافة تصل إلى أكثر من ٤٦٠ كيلومتراً.

وتمتد المنطقة الفاصلة بين مناطق سيطرة «قسد» وتركيا من عين ديوار على مثلث الحدود السورية مع العراق وتركيا، وصولاً إلى أطراف منبج بريف حلب، وبمسافة تزيد على ٤٢٠ كيلومتراً، باستثناء نحو ١٣٠ كيلومتراً سيطرت عليها فصائل «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا في المنطقة الممتدة من مدينة رأس العين، وحتى الريف الغربي لمدينة تل

أبيض شمال الرقة، وذلك بعد العملية التي أطلقت عليها تركيا «نبع السلام» في أكتوبر ٢٠١٩.

ولهذه الأسباب تكتسب المنطقة أهمية سياسية وجغرافية، لكونها مرتبطة بملفات حساسة مع دول جوار سوريا، سواء ملاحقة خلايا «داعش» بالنسبة للعراق، أو ما تعتبره تركيا خطراً يتمثل في وجود «قسد» على حدودها الجنوبية، وهو ما يجعل من مناقشة مستقبل هذه المنطقة مهماً للدول الثلاث، خاصة وأنها تضم أكثر من ١٥ قاعدة عسكرية امريكية.

كما يوجد بها مخيمَي «الهول» و«روج» اللذين يضمّان أكثر من ١٠ آلاف شخص من عائلات «داعش»، إلى جانب عشرات السجون ومراكز الاحتجاز، وأبرزها سجنَي «الصناعة» و«جويران» في الحسكة، و«الرقة المركزي» في الرقة، و«جركين» في المالكية، و«كم البلغار» في الشدادي، وبها نحو ١٣ ألف معتقل متهم بالانتماء لـ«داعش»، بينهم ما لا يقل عن ٨ آلاف أجنبي من أكثر من ٥٠ جنسية.

كانت زيارة رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم كالن، ونظيره العراقي حميد الشطري إلى دمشق، حيث اجتمع كلاً منهما مع مسؤولي الإدارة السورية الجديدة، بعد أسابيع قليلة من تولّيها زمام المرحلة الانتقالية، بمثابة مؤشر على مدى أهمية ملف «قسد» وارتباطه بقضايا متعلقة بالأمن القومي للبلدان الثلاثة، ورغبتها في معالجته دون أي تداعيات تشكل خطراً على الأمن الإقليمي والدولي.

كما يفسّر هذا مساعي الولايات المتحدة وفرنسا للوصول إلى صيغة توافقية تفرض بموجبها دمشق سلطتها على المنطقة مع مراعاة الخصوصية الكردية، ودون إفساح المجال لخلايا «داعش» حتى لا تعيد تنظيم صفوفها من جديد.

اقتصاد سوريا ومناطق «قسد»

تُمثّل المناطق التي تديرها «قسد» شريان حيوياً لاقتصاد البلد الذي تشتد حاجته للبدء بإجراءات إعادة الإعمار وتدوير عجلة الإنتاج، ومعالجة ملفات المحروقات والكهرباء، خاصة في ظل وجود البنية التحتية الأساسية لهذه القطاعات في المناطق التي تتبع الإدارة الذاتية حالياً.

بلغ إنتاج سوريا النفطي نحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، لكن بعد نشوب الحرب هوى الإنتاج ليصل إلى نحو ١٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٥، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الامريكية. وفي ٢٠٢٣، بلغ إنتاج سوريا من النفط والسوائل ٤٠ ألف برميل يومياً، وفقاً لتقديرات أوردتها صحيفة «الشرق الأوسط».

أما فيما يخص الغاز، فكانت سوريا تنتج ٣٠ مليون متر مكعب يومياً قبل ٢٠١١، لكن الإنتاج انخفض ١٠ ملايين متر مكعب يومياً، بما يقل عن احتياجات سوريا لتشغيل محطات الكهرباء البالغة ١٨ مليون متر مكعب يومياً.

أنهكت الحرب قطاع النفط والغاز ضمن انهيار الاقتصاد بوجه عام، وحوّلت سوريا إلى مستورد للطاقة، إذ باتت دمشق تعتمد على الاستيراد لتأمين ٩٥٪ من احتياجاتها النفطية، فبحسب تقديرات رسمية تستورد البلاد نحو ٥ ملايين برميل شهرياً، أو ما يزيد على ١٦٠ ألف برميل يومياً، بعدما كانت تصدّر ١٥٠ ألفاً من الخام يومياً قبل عام ٢٠١١، بحسب منصة «الطاقة» المتخصصة في القطاع.

وتسيطر قوات «قسد» حالياً على مناطق كبيرة في شرق وشمال شرق البلاد، حيث يتواجد معظم الاحتياطي النفطي، البالغ إجماليه ٢٫٥ مليار برميل، بحسب إحصاءات إدارة معلومات الطاقة الامريكية.

كما تضم المنطقة التي تحكمها «قسد» أكبر الحقول في البلاد، بما في ذلك حقل السويدية، الذي كان ينتج ما بين ١١٠ آلاف إلى ١١٦ ألف برميل من النفط يومياً، وحقل الرميلان، الذي كان ينتج ٩٠ ألف برميل يومياً، في الحسكة، فضلاً عن حقول دير الزور، وعلى رأسها حقل العمر النفطي الذي كان ينتج نحو ٨٠ ألف برميل يومياً، بحسب منصة «الطاقة» المتخصصة.

قال مسؤول في شركة لصيانة خطوط النفط والغاز بشمال وشرق سوريا، عرّف نفسه باسم «عماد»، إن «معامل غاز كونيكو والشدادي والسويدية في كل من الحسكة ودير الزور كانت تنتج غالبية حاجة البلاد من الغاز المنزلي والكهرباء بواقع ١٢٠٠ كيلوواط/ساعة لحقل كونيكو فقط، بالإضافة لأكثر من ٥٠٠ كيلوواط/ساعة للشدادي والسويدية التي كانت مربوطة بمصافٍ وخطوط توليد طاقة في بانياس وحمص».

وأشار عماد إلى أن رفْع العقوبات الامريكية والغربية عن سوريا «مهم لإعادة تأهيل آبار وحقول ومعامل النفط والغاز شرق البلاد والتي لم تعد تنتج سوى ٢٠٪ من إنتاجها قبل عام ٢٠١١، وهو ما سيساعد في التعافي الاقتصادي وإعادة إنتاج البلاد لمصادر الطاقة والكهرباء».

ويرى أن «الوصول إلى اتفاق بين الإدارة السورية الجديدة وقسد؛ سينعكس بشكل إيجابي على اقتصاد البلاد، ويعيد ربطه ببعضه بعد سنوات من التعطيل».

كما توفر مناطق سيطرة «قسد» في الحسكة وحدها نحو نصف إنتاج سوريا الزراعي، والذي وصل إلى أكثر من مليون و٧٦٠ ألف طن في عام ٢٠١١، بنسبة تجاوزت ٥٠٪ من إنتاج البلاد، بالإضافة لإنتاج أكثر من ٤٠٪ من إجمالي محاصيل القطن والشعير والبقوليات، بينما تنتج المحافظة نحو ٧٠٪ من القمح السوري.

وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية على أهم ٣ سدود مائية في البلاد، وهي «الطبقة» و«البعث» بريف الرقة، بالإضافة إلى «سد تشرين» في ريف حلب الشمالي الشرقي، مع استحواذها على غالبية مساحات جريان نهرَي دجلة والفرات وراوفدهما، وهو ما يجعل الثروة المائية فعلياً بيد «قسد».

خلافات عسكرية وإدارية

تواجه كل هذه المزايا تهديداً بعدما وصل الكرد إلى مفترق طرق يتعلق بمستقبلهم في أعقاب سقوط نظام الأسد، وفي وقت طرح فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على «قسد» خياراً بين «إلقاء السلاح أو «الدفن في الأراضي السورية مع أسلحتهم»، ما يجعل من التنبؤ بمصير المنطقة أمراً صعباً.

وأمام هذا الضغط التركي الواضح، تجد قوات سوريا الديمقراطية نفسها أمام خيارات صعبة، خاصة أن أنقرة تعتبر غالبية قادة «قسد» أعضاء في حزب «العمال الكردستاني» وعليهم مغادرة الأراضي السورية.

من جهتها، تحاول «قسد» أن تضغط على تركيا أيضاً عبر الحليفة المشتركة الولايات المتحدة، للعمل على إيجاد صيغة تنزع فتيل المواجهة، وتضع القضايا العسكرية والسياسية والإدارية على طاولة الحوار.

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الأربعاء، إن المسلحين الكرد في سوريا «إما أن يلقوا أسلحتهم أو يدفنوا في الأراضي السورية مع أسلحتهم»، وفق تعبيره.

ملفات عالقة

لا يتعلق مستقبل قوات سوريا الديمقراطية في حلْ نفسها أو الاندماج في الجيش السوري الجديد فحسب، فالمنطقة تخضع لقوانين خاصة تُطبَّق من أكثر من ١٠ سنوات، بالإضافة إلى وجود نظام تعليمي خاص بالمدارس والجامعات المحلية، وأيضاً قانون للانتخابات ودستور خاص، وهو ما يجعل هذا الملف أكثر تعقيداً في حال أصرّ الطرفين، «قسد» وتركيا، على مواقفهما من القضايا المختلفة.

في تصريحات سابقة، قالت الرئيسة المشتركة لهيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية، سميرة حاج حسين، إن «أكثر

من ٨٥٠ ألف طالب يدرس مناهج خاصة بالإدارة الذاتية ومغايرة للمناهج الحكومية، كما أنها باللغات العربية والكردية والسريانية».

وأوضحت أن «هناك ٤١٠٠ مدرسة تعتمد هذه المناهج ويدرّس فيها نحو ٤١ ألف معلم»، مضيفة أن هناك أيضاً «عدة جامعات محلية في كل من القامشلي وعين العرب (كوباني) والرقة وعفرين، لا تعتمد المناهج الحكومية».

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد يقفون بالقرب من مركبة عسكرية بعد الإطاحة بنظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد في القامشلي بسوريا. ٩ ديسمبر ٢٠٢٤ – Reuters

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد يقفون بالقرب من مركبة عسكرية بعد الإطاحة بنظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد في القامشلي بسوريا. ٩ ديسمبر ٢٠٢٤ – Reuters

كما يبرز مصير أكثر من ربع مليون موظف وعسكري يعملون في مؤسسات الإدارة الذاتية و«قسد» وقوى الأمن الداخلي «الأسايش» ومدى قدرتهم على الاحتفاظ بوظائفهم في حال تم التوصل إلى اتفاق بين الإدارة السورية الجديدة والإدارة الكردية لشمال وشرق سوريا.

مستقبل غامض

مع تعدد الملفات الخلافية بين الإدارة السورية الجديدة و«الإدارة الذاتية» بشأن مصير نحو ثلث مساحة البلاد، وعمودها الفقري الاقتصادي والزراعي، يرى الأستاذ السابق في جامعة الفرات، فريد سعدون، أن «الأمور بالنسبة لمستقبل شمال شرق سوريا غير واضحة، في ظل عدم الوصول حتى الآن إلى عتبة التفاوض بين قسد ودمشق».

وأضاف سعدون أن «الكثير من القضايا لم تُعالّج وغير مطروحة على طاولة الحوار»، مشيراً إلى أن «حل هذا الملف يكمن في خيارين هما بشكل سلمي، أو التوجّه إلى الخيار العسكري».

ولفت الأكاديمي الكردي إلى أن «المؤشرات الأولية تميل إلى الخيار العسكري، في ظل استمرار هجمات فصائل الجيش الوطني السوري (المدعومة من تركيا) على محور جسر قره قوزاق وسد تشرين بريف حلب، والتهديدات التركية بشن هجمات على مدينة كوباني».

ويرى أن «الحل المناسب يكمن في أن تدخل قوات حكومة دمشق الجديدة من هيئة تحرير الشام وباقي الفصائل كقوات فصْل على الشريط الحدودي الفاصل بين مناطق سيطرة قسد وتركيا»، موضحاً أن هذه الخطوة «ستحقق فكرة إنشاء منطقة آمنة تسعى إليها تركيا منذ بداية الحرب في البلاد، وتبدد مخاوفها وتنزع ذرائعها بتهديد قسد وحزب العمال الكردستاني على أمنها القومي».

ونوّه سعدون إلى أن «السياسيين الكرد يركزون حالياً مع الامريكيين للتوصل لآلية تحول دون نشوب حرب في البلاد»، مبيناً أن «الخطوة الأهم الآن هي التوصل لاتفاق عسكري، ومن ثم ستأتي باقي القضايا الخلافية تباعاً، والتي يمكن التوصل فيها إلى حلول مُرضية لجميع الأطراف».

وعن وجود أي مؤشرات بشأن انطلاق حوار بين الكرد وتركيا، رجَّح سعدون أن تكون هناك «ضغوط دولية لإحراز تقدم في هذا السياق، ومناقشة نوع الحكم وشكل الدولة، وهي أمور ستكون مفصلية بشأن مصير المنطقة، خاصة فيما يتعلق باعتماد النظام المركزي أو اللامركزية للدولة».

وأردف بالقول إن «فرص التوصل لحل شامل متوفرة في حال توفرت الإرادة من الطرفين وحصل خيار الحوار على الدعم الدولي والإقليمي اللازم من الأطراف كافة».

سام هيلير*

عن كيفية الحفاظ على وحدة سوريا

*موقع مجلة «فورين افيرز» الامريكية

قبل فرار بشار الأسد من سورية في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) الحالي، لم تكن سوى قلة من الدول ترغب فعلياً في سقوط حكومة الديكتاتور السوري.

ولم يكن السبب وراء ذلك أن الحكومات الأجنبية تحب الأسد أو توافق على الطريقة الوحشية التي حكم بها سورية، بل لأنها كانت تخشى مما قد يحل محله: حكم الجماعات المسلحة المتطرفة، والصراعات الطائفية، والفوضى التي قد تبتلع سورية -لا بل معظم الشرق الأوسط.

كانت هذه الرؤية المخيفة أيضاً هي حجة نظام الأسد للبقاء، إذ كان يدعي أن استمراره في الحكم يمنع الفوضى والمجازر، وكان كثير من الناس، بمن فيهم صناع السياسات الدوليون، مقتنعين بذلك. في العام ٢٠١٥، عندما اقتربت المعارضة المسلحة من الإطاحة بالأسد، اعتبر المسؤولون الامريكيون احتمال انتصار المعارضة بصورة كاملة وسقوط النظام بمثابة «نجاح كارثي».

والآن، رحل الأسد والسوريون يحتفلون في شوارع دمشق، وجماعات المعارضة تحاول تنظيم انتقال سياسي، والعالم على وشك اكتشاف ما سيحدث بعد سقوط النظام. وقد ظل الأسد قاسياً وظالماً حتى

> يترك سقوط نظام الأسد الأبواب مشرعة أمام تحديات كبيرة في سورية

النهاية، على الرغم من أنه كان يدير دولة تزداد فقراً واختلالاً.

وترك الأسد وراءه بلداً محطماً، وأي حكومة جديدة -ناهيك عن ائتلاف من جماعات المعارضة المسلحة المتناحرة- ستواجه تحديات جسيمة في التعامل مع هذه الظروف.

ومع ذلك، فإن السجل السيئ للجماعات المتمردة السورية عندما سيطرت على مساحات كبيرة من الأراضي يجعل التفاؤل أمراً صعباً أيضاً.

مع ذلـك، فإن نجاح سورية يصب في مصلحة الجميع فالسوريون لا يريدون مزيداً من المعاناة والدمار، والمجتمع الدولي لا يستطيع أن يقف موقف المتفرج أمام تفكك سورية.

والآن على الدول المعنية أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة سورية، بما في ذلك تشجيع انتقال سياسي سلمي وشامل، وتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية سخية، لضمان عدم تحقق أسوأ المخاوف بشأن سورية ما بعد الأسد.

سقوط الأسد

في العام ٢٠١١، حـاول نظام الأسـد قمع حركة احتجاجية وطنية عمت جميع أنحاء البلاد. وتحولت هذه الاحتجاجات إلى تمرد مسلح، واجهه الأسد بعنف متصاعد ووحشي. وفي مراحل عدة من الحرب التي تلت ذلك، بدا أن حكومة الأسد كانت في خطر حقيقي من أن تدحرها قوات المعارضة المسلحة.

لكن التدخلات العسكرية من حليفَي الأسد، إيران وروسيا، ساعدت على استقرار حكومته عسكرياً ومكنتها من استعادة السيطرة. وبين العامين ٢٠١٥ و٢٠٢٠، قصف الأسد المعاقل التي سيطرت عليها المعارضة في جميع أنحاء سورية بغية إخضاعها، وتمكن من استعادة معظم البلاد.

ثم دخلت الحرب حالة من الجمود لفترة مطولة. وخلال هذه الفترة، عززت تركيا سيطرتها على معاقل المعارضة الباقية في شمال سورية، في حين بسطت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المدعومة من الولايات المتحدة نفوذها على شرق سورية، بما في ذلك على الموارد الزراعية والبتروكربونية (المركبات العضوية المشتقة من البترول أو الغاز الطبيعي) الأكثر قيمة في البلاد.

وبسبب العقوبات الامريكية الجديدة وانهيار الاقتصاد في لبنان المجاور، غرقت سورية بأكملها، خصوصاً المناطق الخاضعة لحكم النظام، في أزمة اقتصادية عميقة. ومع ضعف مؤسسات الدولة السورية وجيشها تدريجاً، ظهر عجز الحكومة، بسبب ندرة الموارد، عن تحقيق الاستقرار وإعادة إعمار المناطق التي استعادتها من المعارضة.

ولكن، في هذا العام، ومع انشغال إيران وروسيا في نزاعات أخرى، اغتنمت بقايا المعارضة السورية المسلحة هذه الفرصة. كانت «هيئة تحرير الشام» وغيرها من فصائل المعارضة تنظم صفوفها لأعوام في معقل تحميه تركيا في محافظة إدلب شمال غربي سورية.

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، شنت هذه الفصائل هجوماً على مدينة حلب

الشمالية. وعندما اخترقت دفاعات الجيش السوري واستولت على المدينة، أدى ذلك إلى انهيار متسلسل للجيش السوري على مستوى البلاد.

وبقيادة «هيئة تحرير الشام»، تقدمت القوات جنوباً من حلب باتجاه العاصمة دمشق، في وقت انتفض فيه السوريون في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، بما في ذلك المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة سابقاً. وفي الثامن من كانون الأول (ديسمبر) الحالي، مع تقدم فصائل المعارضة نحو دمشق من الشمال والجنوب، فر الأسد إلى روسيا. وبعد أكثر من ١٣ عاماً من الحرب الأهلية الطاحنة، انهار نظام الأسد في أقل من أسبوعين.

والآن، في دمشق ما بعد الأسد، تولت «هيئة تحرير الشام» زمام الأمور في محاولة لإدارة عملية انتقال سياسي منظمة، ونصّبت «حكومة الإنقاذ السورية» المؤقتة التي كانت قد أنشأتها سابقاً في إدلب، كسلطة انتقالية وطنية. وعلاوة على ذلك، نشرت قواتها الأمنية في العاصمة، وأقامت نقاط تفتيش على الطرق الرئيسة في جميع أنحاء البلاد، وحذرت بصورة متكررة مقاتلي المعارضة المنتصرين من إساءة معاملة المدنيين أو نهب ممتلكاتهم.

المتمردون في سُدة الحكم

يفترض كثيرون في الأوساط الإعلامية والسياسية الغربية الآن أنه من الواضح أن «هيئة تحرير الشام» ستتولى الحكم في سورية. ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى الشك في أن الأمور ستكون بهذه البساطة. فحتى بضعة أسابيع مضت، لم تكن «هيئة تحرير الشام» تسيطر سوى على ثلثي إحدى المحافظات الواقعة في الأطراف الريفية السورية. وسوف تشكل إدارة سورية بأكملها تحدياً مختلفاً تماماً.

> **يتعين على المجتمع الدولي دعم انتقال سياسي شامل وتقديم المساعدات**

«هيئة تحرير الشام» هي النسخة الأحدث من «جبهة النصرة» التي كانت في الأصل تمثل الطليعة السورية (الجناح السوري) لتنظيم «داعش»، ثم تحولت إلى فرع لتنظيم «القاعدة» في سورية. وفي العام ٢٠١٦، أعلنت الهيئة عن قطع علاقتها بتنظيم «القاعدة» والجهاد العابر للحدود الوطنية، على الرغم من أنها ما تزال تضم بعض المتشددين المخضرمين والمقاتلين الأجانب في صفوفها. وقد صنفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والولايات المتحدة وحكومات وطنية أخرى كمنظمة إرهابية.

خلال الأعوام الأخيرة، عملت «هيئة تحرير الشام» بصورة دؤوبة على تحسين صورتها وضمان إزالتها من قوائم الإرهاب الدولية. ومع تقدم قوات المعارضة نحو دمشق، حاولت الهيئة وقائدها «أبو محمد الجولاني» تقديم صورة تتسم بالجدية والاعتدال. وأصدرت الهيئة بيانات تطمئن المكونات العرقية والطائفية المتنوعة في سورية، وكذلك الأطراف الدولية المختلفة، في حين أجرى الجولاني مقابلات مع وسائل إعلام غربية أكد خلالها تاريخ التعايش في سورية والتزامه بالحكم القائم على المؤسسات.

مع اجتياح «هيئة تحرير الشام» دمشق، أظهرت قواتها نسبياً درجة من الانضباط. وكانت التقارير عن عمليات الإعدام الفورية (من دون محاكمة) وعمليات الانتقام الطائفية محدودة. وربما يرجع هذا جزئياً إلى

> انهيار سوريا ستكون عواقبه أسوأ، سواء بالنسبة للسوريين أو للمنطقة بأسرها

الطريقة التي سلّم بها جزء كبير من الجيش السوري الأراضي من دون مقاومة. ولا شك في وقوع بعض أعمال العنف الانتقامية وفرار آلاف السوريين الخائفين من سيطرة المتشددين إلى لبنان. ولكن في الوقت الراهن، لم تشن المعارضة المنتصرة حملة انتقامية ضد أعدائها السابقين، أو ضد المجتمعات المرتبطة بصورة واسعة بالنظام السابق.

للأسف، لا يبشر سجل «هيئة تحرير الشام» على المستوى المحلي بالخير في ما يتعلق ببناء حكومة وطنية تراعي التنوع الديني والعرقي والسياسي في سورية. فقد أظهرت الهيئة في إدارتها لإدلب انعداماً حقيقياً للالتزام بالتعددية السياسية. وكانت قد نظمت بعض الإجراءات الشكلية لإضفاء الشرعية على حكومة الإنقاذ التابعة لها في إدلب، بما في ذلك عقد مؤتمر دستوري يفترض أنه شامل، لكنها لم تكُن عمليات ديمقراطية مفتوحة أو تشاركية. كان الجولاني دائماً هو المسيطر، على الرغم من أنه لم يكُن يشغل منصباً حكومياً رسمياً، وكان ينظر إليه ببساطة على أنه الزعيم الفعلي لإدلب. وقبل بضعة أشهر فحسب، قمعت أجهزة الأمن التابعة لـ«هيئة تحرير الشام» بعنف الاحتجاجات في إدلب التي طالبت بالإفراج عن المعتقلين الذين تحتجزهم الهيئة وإنهاء حكم الجولاني.

تمكنت «هيئة تحرير الشام» من فرض النظام والاستقرار نسبياً في إدلب. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن تتمكن الهيئة من تكرار نموذج سيطرتها على إدلب في جميع أنحاء سورية. فقد كان ترسيخ سيطرة «هيئة تحرير الشام» في إدلب عملية استغرقت أعواماً طويلة وشهدت عنفاً متكرراً، قامت «الهيئة» خلاله بسحق الفصائل المعارضة المنافسة والقضاء على المنشقين والمخالفين من داخلها.

ويبدو من الوارد أن باستطاعة «هيئة تحرير الشام» توسيع أجهزتها الإدارية والأمنية من إدلب إلى حلب المجاورة بعد بسط سيطرتها هناك. لكن تعميم هذا النموذج على سورية بكاملها يبدو مستحيلاً. فسورية من الناحية الجغرافية أكبر بكثير، وتضم عدداً من السكان يساوي ١٠ أضعاف سكان إدلب، وهي أكثر تنوعاً، كما أنها تعج الآن بالمسلحين الذين لا يخضعون لسيطرة «هيئة تحرير الشام» فعلياً. وعلى الرغم من أن «هيئة تحرير الشام» نجحت في ترسيخ ثقافة قوية من الانضباط الداخلي، فإن عدد مقاتليها الذي يقدر بنحو ٣٠ ألفاً، لا يبدو كافياً لحكم سورية بأكملها أو السيطرة على الجماعات المسلحة المتعددة التي قد تظهر أو تعمل في ظلها.

في الواقع، ليست «هيئة تحرير الشام» الممثل الوحيد للمعارضة المسلحة في سورية، وهي لم تكُن حتى الممثل الوحيد للمعارضة المسلحة في إدلب نفسها، حيث جمعت الهيئة فصائل حليفة عملت كقوات مساندة لها.

ولا يمكن للهيئة السيطرة على جميع الجماعات المسلحة النشطة الآن في أنحاء البلاد. ومن المؤكد أن الفصائل التي أعادت حشد قواتها في وسط البلاد وجنوبها خلال الأسابيع الماضية لا تخضع لأوامر الجولاني.

عندما سيطرت مجموعات المعارضة السورية سابقاً على أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك جنوب سورية

وريف دمشق وبعض المناطق الشمالية التي احتلتها الفصائل المدعومة من تركيا، غالباً ما كانت النتيجة حكماً تعسفياً من الميليشيات واقتتالاً داخلياً بين أفراد الجماعة نفسها. وفشلت محاولات توحيد الفصائل المحلية وبناء مؤسسات موحدة مـراراً وتكراراً. ولم تتمكن «هيئة تحرير الشام» من تحقيق النجاح في إدلب إلا بفضل الصبر لفترة طويلة والمثابرة والأساليب القسرية الدموية.

في الوقت الحالي، يتطلع كثيرون إلـى تركيا لاستخدام نفوذها على «هيئة تحرير الشام» والفصائل المعارضة الأخرى للمساعدة في توجيه عملية انتقال السلطة في سورية.

مع ذلك، وعلى الرغم من أن تركيا لديها بعض النفوذ على «هيئة تحرير الشام»، يبدو أنها لا تسيطر بصورة كاملة عليها. وعلى سبيل المثال، أثارت «الهيئة» استياء الحكومة التركية في السابق عندما استولت على الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات المدعومة من تركيا في حلب.

وحتى الفصائل المعارضة في شمال سورية الخاضعة لتركيا بصورة كاملة -أي التي تتلقى تمويلاً كاملاً من أنقرة وتعمل في المناطق التي تحتلها تركيا وتديرها مؤسسات مرتبطة بأنقرة- لم تظهر تركيا أي قدرة على فرض الانضباط عليها أو الحد من انتهاكاتها.

وفي الغالب، أطلقت أنقرة العنان لهذه الفصائل للعمل ضد «قـوات سورية الديمقراطية» الخاضعة لقيادة الكرد والتي تعتبرها أنقرة ذراعاً لـ«حزب العمال الكردستاني»، وهو جماعة كردية مسلحة محظورة. وحتى بعد سقوط الأسد، استمرت الفصائل المدعومة من تركيا في مهاجمة «قوات سورية الديمقراطية» في شمال سورية.

هناك أسباب تدعو إلى الشك في مصداقية تحول

> **السجل السيئ للجماعات المتمردة يجعل التفاؤل أمراً صعباً أيضاً**

«هيئة تحرير الشام» إلى الاعتدال. لكن الخطر الأكثر إلحاحاً الذي يهدد سورية ليس التطرف الإسلامي، بل الفوضى التي قد تنجم عن انتصار المعارضة. وهناك خطر حقيقي يتمثل في خروج الوضع في سورية ما بعد الأسد عن السيطرة، وفي انجرار البلاد إلى صراع مفتوح بين الجماعات المسلحة، بل أيضاً إلى أعمال انتقامية فردية لا حصر لها وتصفية حسابات دموية.

محكوم بالفشل

أياً كان النظام الذي سيحل محل الأسد، فإن الحكومة الجديدة لن تواجه ظروفاً مواتية لتحقيق الاستقرار والتعافي. ويبدو من المرجح أن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة بالفعل في سورية ستتفاقم أكثر.

ووفقاً للأمم المتحدة، كان هناك ١٦٫٧ مليون سوري في حاجة إلى مساعدات إنسانية في العام ٢٠٢٤، أي ما يشكل أكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلاد، وهو أعلى رقم سجل منذ بداية الحرب في سورية. كما يعتقد بأن نحو ١٢٫٩ مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وفي الواقع، كانت الخدمات الحكومية قد انهارت بالفعل قبل سقوط الأسد.

وفي المناطق التي كانت تحت سيطرة نظام الأسد خصوصاً، أدت انقطاعات الكهرباء إلى تعطيل الحياة اليومية والخدمات العامة، مثل التعليم وضخ المياه الجارية.

> لا يبشر سجل «هيئة تحرير الشام» على المستوى المحلي بالخير

تجدر ملاحظة أن «هيئة تحرير الشام» نفسها لديها موارد محدودة. وقد تمكنت المجموعة من الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في إدلب بفضل المساعدات الإنسانية المدعومة دولياً التي كانت تتلقاها عبر تركيا. وما تزال «هيئة تحرير الشام» مصنفة كمنظمة إرهابية، وقد تتولى الآن السلطة في سورية المنهارة اقتصادياً والمثقلة بالفعل بعقوبات واسعة. وليس من الواضح كيف سيعمل الجهاز الحكومي والاقتصاد السوريين الخاضعين لأنظمة عقوبات عديدة ومتداخلة، أو ما إذا كان تدفق الدعم الدولي اللازم من الجهات المانحة سيتحقق.

ولا يمكن توقع أن يُبقي حلفاء الأسد القدامى سورية واقفة على قدميها، إذ يبدو أن إيران أوقفت بالفعل شحنات النفط التي كانت ضرورية لتوليد الطاقة. وأبلغت وكالات الإغاثة الإنسانية عن نقص في السلع الأساسية وزيادات حادة في أسعار المواد الغذائية في المدن الكبرى في جميع أنحاء البلاد.

يشير بعض المراقبين إلى أن سقوط نظام الأسد قد يمهد الطريق لعودة اللاجئين السوريين. ومع ذلك، ربما تكون النتيجة خلاف ذلك، أي حدوث تدفقات جديدة من الهجرة إلى خارج سورية. وكان من الخطأ تبسيط الأمور بالادعاء أن جميع اللاجئين الذين غادروا سورية بعد اندلاع الحرب الأهلية العام ٢٠١١ كانوا يفرون من اضطهاد نظام الأسد. كان هذا صحيحاً بالنسبة لبعضهم، لكن كثيرين آخرين كانوا يحاولون الهروب من حالة انعدام الأمن والعنف بصورة عامة، والتجنيد العسكري الإجباري في الجيش السوري، أو الانهيار الاجتماعي-الاقتصادي.

ولكي يتمكن اللاجئون من العودة بطريقة مستدامة ومجدية، يجب أن تكون سورية مكاناً يمكن للناس أن يعيشوا فيه فعلياً؛ مكاناً آمناً يوفر خدمات عامة ووظائف موثوقة. حتى اللاجئون السوريون الذين يشعرون بالفرح لسقوط الأسد لن يتمكنوا من العودة إلى وطنهم إذا انهار القانون والنظام، أو إذا لم يتمكنوا من إيجاد سبل لإعالة أسرهم.

وقد يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى زيادة المنافسة العنيفة بين الجماعات المسلحة السورية على الأراضي والموارد. فبعد أكثر من عقد من الحرب، طورت هذه الجماعات مصالحها وحاجاتها المستقلة.

ولن تختفي الأسواق السوداء التي ظهرت في ظل اقتصاد الحرب السوري بمجرد رحيل الأسد. لقد كانت الجهات المرتبطة بالأسد، بما فيهاالجماعات التي كانت تعارضه ذات يوم، تجني مئات ملايين الدولارات من خلال تهريب الأمفيتامينات غير المشروعة (مثل الكبتاغون). وقد يؤدي الصراع على السيطرة على هذه التجارة الآن إلى تأجيج العنف بين الفصائل المتنافسة.

بالإضافة إلى ذلك، ستترتب على الهجرة الجديدة من سورية واستئناف الصراع الداخلي آثار مزعزعة للاستقرار على جيران سورية، وكذلك احتمال أن يقوم هؤلاء الجيران أنفسهم بدور المخرب المزعزع للاستقرار داخل سورية.

من جهة، تستمر تركيا في تبني خطاب متشدد ضد «الإرهابيين الانفصاليين» التابعين لـ«قوات سورية الديمقراطية» وتشجع وكلاءها المحليين على مواصلة الهجمات ضد القوات التي يقودها الكرد. وبالتوازي،

قصفت إسرائيل ودمرت منشآت عسكرية سورية في جميع أنحاء البلاد واستولت على مزيد من الأراضي على طول مرتفعات الجولان.

ويغلب أن بعض الدول في المنطقة، خاصة في محيط سورية، تشعر بالقلق من احتمال وصول جماعة إسلامية متشددة إلى السلطة في دمشق. وهناك خطر حقيقي الآن يتمثل في أن تلجأ الدول الإقليمية إلى تجنيد فصائل محلية لتأمين مصالحها في سورية، وربما من خلال الاستيلاء على مناطق عازلة على طول الحدود السورية. ويبدو من المستبعد أن تكون كل هذه الظروف مواتية لتحقيق انتقال سياسي ناجح.

تجنب الكارثة

لن يفتقد أحد بشار الأسـد. فقد ارتكب النظام السوري تحت حكمه وحكم والده، حافظ، فظائع مروعة للاحتفاظ بالسلطة. وقد تعامل بوحشية وبطش مع الشعب السوري وأدخله في دوامة من البؤس. ولا يخفى شعور الارتياح الذي انتاب معظم السوريين بعد رحيل الأسد، الذي تجلى في الاحتفالات التي عمت شوارع دمشق ومدن أخرى، وفي المشاعر الجياشة التي صاحبت فتح شبكة السجون التابعة للنظام وإطلاق سراح المعتقلين.

الآن يتعين على جميع الأطراف أن تضمن عدم تحقق أشد التوقعات قتامة بعد شأن سقوط الأسد، وألا يكون البديل عنه مجرد الفوضى والعنف. لا شك في أن السوريين أنفسهم سيقومون بالدور الرئيس في تقرير مستقبل بلدهم. ومع ذلك، يمكن للدول الخارجية أن تساعد أيضاً من خلال تشجيع «هيئة تحرير الشام» وغيرها من الجماعات السورية على تحقيق انتقال سياسي سلمي وشامل إلى أقصى حد ممكن. وبالتوازي مع ذلك، يتعين على الدول المانحة

> **هناك أسباب تدعو إلى الشك في مصداقية تحول «هيئة تحرير الشام» إلى الاعتدال**

أن تعمل على إطلاق برنامج كبير للمساعدات الإنسانية والاقتصادية لسورية، بما في ذلك تقديم المساعدات للسوريين الأكثر ضعفاً ودعم الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد.

وينبغي لها أن ترفع فوراً العقوبات المفروضة على حكومة الأسد السابقة، بما في ذلك إصدار الإعفاءات أو التراخيص التي تحيد العقوبات المفروضة على مؤسسات الدولة، مثل البنك المركزي السوري وعلى القطاعات الاقتصادية بأكملها. ويتعين على الجهات الخارجية أن تثبط بقوة أي صراع فصائلي جديد في البلاد، وأن تقاوم إغراء تعزيز مصالحها الخاصة من خلال دعم مجموعة على حساب أخرى.

على الرغم من أن بعض الـدول قد تكون لديها تحفظات مفهومة تجاه «هيئة تحرير الشام»، فإنها يجب أن تسعى إلى إنجاح عملية الانتقال في سورية وألا تتدخل لإفشالها بأي حال من الأحوال، ذلك لأن انهيار سورية ستكون عواقبه أسوأ، سواء بالنسبة للسوريين أو للمنطقة بأسرها. وإذا غرقت سورية في الفوضى، فلن يكون ذلك مجرد كارثة إنسانية، بل سيكون أيضاً بمثابة تبرير لنوع الحكم الديكتاتوري الأسدي.

*سام هيلير: محلل سياسي وزميل في «مؤسسة القرن» (سينتشوري إنترناشيونال)، في مركز «مؤسسة القرن للأبحاث والسياسات الدولية».

التحدّيات أمام سلطة الحكم الجديدة في دمشق

*مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

منذ جلاء الفرنسيين عنها في ١٧نيسان ١٩٤٦ مرّت سوريا بسلسلة من الفوضى والانقلابات العسكرية، ثم بفترة الوحدة مع مصر/١٩٥٨-١٩٦١/ حتى الانفصال، حدث الانقلاب البعثي في ٨ آذار ١٩٦٣ وحرب حزيران ١٩٦٧، ثم حَكم آل الأسد سوريا منذ الانقلاب في ١٦ تشرين ١٩٧٠ إلى ٨ كانون الأول ٢٠٢٤ حيث الهروب المخزي لبشار الأسد.

مَن أسقط حكم الأسد؟

يبدو أنّ هذا الانتصار الكبير والسريع لهيئة تحرير الشام (النصرة) وسيطرتها على دمشق خلال عشرة أيام دون مقاومة تُذكَر تقف وراءها قوة عالمية عُظمى، وكافة المراقبين يرون أنّ إسرائيل وأمريكا تقفان خلف ذلك، خاصة بعد إنهاء القوة الإيرانية وأذرعها في لبنان وسوريا، وبالتالي؛ لتركيا دور ثانوي في الاستفادة من ذلك وتمرير أجنداتها؛ ففي البداية نأت تركيا بنفسها – وأبدت تخوّفها حين سيطرت "هتش" على حلب – وكانت روسيا وإيران لحينها لا تزالا قويّتَين في سوريا. اتّضح من اجتماع الدوحة بين وزراء خارجية دول (تركيا وإيران وروسيا) في٢٠٢٤/١٢/٧ وفق مسار أستانا، لينضمّ إليهم المبعوث

الأممي إلى سوريا غير بيدرسون، اتّفق المجتمعون على سيادة سوريا ووحدة أراضيها، والحثّ على الحوار بين الحكومة السورية والمعارضة، في حين كانت الأخيرة قد سيطرت على حماة بعد حلب وتتقدّم نحو حمص ودمشق، لذا؛ حتى لحظة سقوط دمشق كان الرئيس التركي يأمل اللقاء بالنظام السوري والتوافق حول تسليم المعارضة ومحاربة الإدارة الذاتية معاً، أمّا بعد سقوط دمشق وهروب الأسد، تبنّت تركيا الانتصار ونسبت الفضل لنفسها، وراحت تدفع بمرتزقتها نحو الإدارة الذاتية لاحتلال مناطق جديدة من تل رفعت والشهباء ومنبج، وتهدّد كوباني المدينة التي أسقطت أسطورة داعش.

أفراح سقوط دمشق

بعد توالي سقوط المدن والقرى السورية بيد المعارضة المسلّحة من خلال عملية سمّتها (ردع العدوان) بقيادة هيئة تحرير الشام (هتش) تم تتويجها فجر يوم الأحد ٢٠٢٤/١٢/٨ بإسقاط نظام بشار الأسد، وقد احتفل الشعب السوري بكافة أطيافه – ماعدا الموالين والمستفيدين – بعد/٥٠/ عاماً من القهر والذلّ والطغيان تحت ظلام حكم البعث، انتصر الشعب وفرح وتنفّس الصعداء بعد سقوط حكومة البعث والأسد وتماثيله، لتعمّ الاحتفالات في ساحة الأمويين بدمشق وكافة المدن السورية، وتناقلت وكالات الأنباء أنّ بشار الأسد قد غادر دمشق إلى جهة غير معلومة، ليتّضح بعد ذلك أنّه التجأ إلى روسيا عبر مطار "حميميم" الروسي. وقد زاد من حنق العالم على وحشية النظام البائد اقتحام وفتح السجون، وخاصة سجن صيدنايا سيِّئ الصيت، وتحرير السجناء ومشاهدة بقايا الناس الأحياء الأموات، وكذلك العثور على العديد من المقابر الجماعية.

ردود الأفعال العربية والدولية:

لبحث التطوّرات في سوريا عُقِد اجتماع في ١٣/ كانون الأول الجاري في مدينة العقبة الأردنية بعد أيام من إسقاط نظام بشار الأسد، حضرته مجموعة الاتصال الموسّعة التابعة لجامعة الدول العربية، وفي اليوم التالي انضمّت إليه كلّ من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا والأمم المتحدة؛ وفي نهاية الاجتماع دعا المجتمعون إلى حوار سوري شامل وضرورة تشكيل حكومة سورية جامعة تمثّل جميع مكوّنات الشعب، كما أدانوا التوغّل الإسرائيلي في الجنوب السوري، ووجدوا أنّ القرار الأممي /٢٢٥٤/ لم يعد صالحاً بعد سيطرة (هتش) – المصنّفة "إرهابيا"– على الحكم في دمشق، وأنّه لابدّ من قرار جديد من مجلس الأمن الدولي لمراعاة التطوّرات حول ذلك؛ دَعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة ألاّ تشكّل سوريا مصدر تهديد لجيرانها، وطلبت الحفاظ على حقوق الأقليات والنساء.

كما عقد مجلس الأمن يوم الثلاثاء ١٢/١٧ أول اجتماع له بعد سقوط الأسد، وأعلن عن الالتزام القويّ بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ودعا المجلس إلى التوجّه نحو عملية سياسية سورية تلبّي تطلّعات المواطنين وتستند إلى مبادئ القرار/٢٢٥٤/ بشكل ديمقراطي، في حين تحدّث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا "غير بيدرسون" إلى الاجتماع فقال: الكثيرون يشعرون بالقلق إزاء المستقبل.

وأبدت بعض الدول العربية (مصر، العراق، الأردن، الإمارات العربية) قلقها من سيطرة الإخوان المسلمين، المدعومة تركياً وقطرياً وذات خلفية تعود لتنظيم "القاعدة"، على الوضع في سوريا، وطلبت من دول العالم عدم الإسراع بالاعتراف، والانتظار لحين انقشاع زوبعة غبار سيطرة (هتش) على الوضع في سوريا ومعرفة نواياها.

أمّا إسرائيل، التي تدّعي أنّ لها الفضل الأكبر في الإطاحة بنظام الأسد بإنهاء حليف سوريا الرئيسي إيران في لبنان وسوريا، فتتخوّف من أسلحة وعتاد الأسد وأن تستخدمها جماعة متشدّدة ضدّها، فقامت بتدميرها بشكل كامل، وتموضعت في جبل الشيخ وتمدّدت إلى الجنوب من دمشق تحسّباً لأي طارئ.

الأطماع والدور التركي المفتاح:

قال الرئيس الأمريكي المنتخب "ترامب" أن تركيا تقف وراء الأحداث التي شهدتها سوريا، وقال عن الرئيس التركي أنّه رجل ذكي للغاية، وأنّ تركيا قامت بعملية استيلاء "غير ودّية" ودون إزهاق عدد كبير من الأرواح في سوريا – مع أنّه كان يريده أن تكون في عهده – وتحقّق الذي كان ينتظره الأتراك منذ آلاف السنين؟

واعتبر ترامب أنّ تركيا ستمتلك قدرة التحكّم بمجريات الأحداث وبيدها المفاتيح في سوريا، مؤكداً أنّ في سوريا الكثير من الأمور غير الواضحة؛ فهل تصريح ترامب في عبارة (غير ودّية) – والذي يُؤوَّل بتفسيرات عديدة – يدلّ على أنّ تركيا قد تصرّفت لوحدها دون العودة لأمريكا، وتريد التحكّم لوحدها بسوريا، أم أنّه – ترامب – مرتاح لدور تركيا مع إسرائيل في إضعاف إيران وتراجع الروس لمنافع في أوكرانيا؟

فهل من المعقول أنّ الدولتين لا علاقة لهما بذلك؟ فجميع التحليلات تشير إلى الضوء الأخضر منهما (أمريكا وإسرائيل)، لتُبعِدا الشُبهات عنهما أنّهما قد تعاملا مع قوة مصنّفة على لائحة الإرهاب العالمية ومطلوب رأس زعيمها، فالرئيس بايدن قال عنه: "لنرى الأفعال لا الأقوال"، أي يبدو أنّ "الجولاني" كان قد وعدهم بأنّه سيغيّر من أيديولوجيته الإسلامية المتشدّدة، ووعدهم بإقامة دولة مدنية تحترم التنوّع وحقوق الإنسان، وهنا سارع أردوغان لإرسال وزير خارجيته ورئيس استخباراته إلى دمشق لكسب المنافع وقطع الطريق أمام الاستحقاقات الكردية، فهل سيصطدم أردوغان مع "قسد" – القوة الحليفة لأمريكا – في حرب شاملة، وسيحلّ هذا التناقض بشكل ما بعد وصول ترامب للحكم في ٢٠/يناير كانون الثاني /٢٠٢٥؟ فبعد سقوط دمشق نرى كيف أنّ أردوغان قد دفع بمرتزقته لاحتلال تل رفعت والشهباء ومن ثم منبج ليرتكبوا فيها جرائم ضدّ الإنسانية، واليوم يهدّد كوباني المحرّرة، المدينة التي كان يأمل أردوغان أن تسقط بيد داعش.

النظام التركي لا يُخفي أطماعه في الشمال السوري ويعمل بشتّى الوسائل لضمّها مثل لواء إسكندرون ويحلم بتحقيق الميثاق الملّي، واليوم أُتيحت له الفرصة الذهبية للتدخّل وفرض الهوية التركية – ليس على المناطق المحتلّة فحسب – بل على نظامها التعليمي في كامل سوريا، دعك من الهيمنة الاقتصادية ومنافع الاستثمارات والإعمار، فتعلن عن استعدادها لتشكيل الجيش وتدريبه وحتى في إعداد العقد الاجتماعي والدستور؛ وما تهديدها للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا إلاّ مقدّمة لاحتلالات جديدة قد تصل للشمال العراقي، فهل ستستطيع الحكومة الجديدة الناشئة في دمشق وضع حدّ لتركيا وإيجاد الحلّ المناسب لإخراج الجيش التركي وحلّ مرتزقة تركيا ممّا يُسمَّى (الجيش الوطني)؟!

من حكومة الإنقاذ في إدلب إلى حكومة تصريف الأعمال لسوريا

كما بدا أنّ نظام الحكم "الجولاني" الذي كان في إدلب برئاسة "محمد البشير" سوف يُطبَّق هو نفسه على سوريا، وبنفس الأشخاص والأسلوب والذهنية لتصريف الأعمال حتى بداية آذار/٢٠٢٥ بدون ضمّ العديد من أطياف المعارضة والمكوّنات السورية المختلفة، فعندما ننظر إلى تشكيلة الحكومة – وإن كانت مؤقّتة لتصريف الأعمال – نجد أنّها من طيف واحد وغير مدروس؛ فمثلاً كيف يمكن لمهندس زراعي أن يصبح وزيراً للدفاع مع إقصاء المئات من الضباط الخبراء من المنشقّين؟!

وكذلك كيف يمكن استبعاد قوات "قسد"، التي تمتلك قوام الجيش المنظّم، والتي دحرت تنظيم داعش الإرهابي؟

وكذلك كيف يمكن تعيين شقيق قائد العمليات وزيراً للصحة؟ وتعيين امرأة واحدة فقط في تشكيل الحكومة، وهي لمكتب شؤون المرأة – ومن الطبيعي ألاّ يكون رجلاً -؟ ويبدو أنّ معظم الوزراء ملتحون ولديهم خلفية ثقافية إسلامية متشدّدة. بطبيعة الحال؛ هذه الحكومة مؤقّتة ولأجل التحضير لحكومة انتقالية – وربّما حكومة تكنوقراط – تحت إشراف

أممي كما أعلنه اجتماع العقبة في الأردن.

وكيف ستصبح هيئة تحرير الشام سلطة جديدة وتنتقل من جماعة مصنّفة على أنّها إرهابية – حيث شوهدت العديد من التصرّفات المتشدّدة والعنيفة وشعارات داعش على أكتاف بعض عناصرها – إلى حكم دولة تسعى إلى الدعم والاعتراف الدولي؟! فهل سيستطيع الشرع إقناع بعض فصائله المتشدّدة بالاعتدال؟ هل الزيارات العربية وزيارات ممثّلين دوليين ووفد رفيع من وزارة الخارجية الأمريكية إلى دمشق، وفتح بعض السفارات، وإلغاء الجائزة الأمريكية لمن يُدلي بمعلومات عن مكان "أبو محمد الجولاني" ستكون تمهيداً لرفع اسمه وهيئته من تصنيف لائحة الإرهاب، ومن ثم نشر الأمن والرخاء كي يعود المهجَّرون من أصقاع العالم؟ هذا ما ستكشفه لنا قادم الأيام.

التحدّيات أمام إدارة "الشرع"

بعد إبراز شخصيته ذات الكاريزما والبراغماتية في التحوّلات، من السهل على الشرع تغيير مظهره في اللباس المدني، لكن الأصعب هو التحوّل من ذهنية الجماعة إلى ذهنية بناء الدولة، ومن سياسة وأسلوب حكومة الإنقاذ في إدلب إلى حكومة لكافة أنحاء سوريا بكل طوائفها وتنوّعاتها؛ فهل سيستطيع "الشرع" التخلّص من العنف والتشدّد والتطرّف في تطبيق الشريعة – كما نراه في تواجد فصائل غير سورية متشدّدة وربّما يُمنح عناصرها الجنسية السورية مكافأة لهم – وإلزام كلّ المجتمعات السورية متنوّعة الإثنيات والثقافات بتطبيق تلك الشريعة، أم أنّه سيحترم الخصوصيات ويترك الاختيار الحرّ للمكوّنات الأخرى؟! فسوريا لا يمكن أن تُدار كإمارة إسلامية – كما صرّح الشرع أنّ سوريا ليست كأفغانستان – بعد أن ظهر علمها خلف رئيس حكومة البشير، بالإضافة إلى أناشيد إسلامية جهادية في صباح دوام طلاب المدارس الابتدائية، وإجبار الطلاب وأساتذة كلية الطب في جامعة دمشق على أداء صلاة الغائب، وموضوع رفقة المحارم مع النساء وغطاء الرأس، وحرق شجرة الميلاد في السقيلبية عشية الاحتفال بعيد الميلاد، والأحداث الأخيرة التي شهدتها مناطق حلب والساحل في الاعتداء على الطائفة العلوية والتخوّف من تحوّلها إلى حرب أهلية طائفية في سوريا؛ فهل يمكن تغيير ذهنية (هتش) بنفس السهولة التي غيّر قائدها اسمه من (الجولاني إلى الشرع) بحجّة تقدّمه بالعمر وأصبحت لديه خبرة – كما صرح لشبكة (CNN) الأمريكية؟ وهل براغماتيته مؤقّتة لحين نيل الشرعية ومن ثم يعود لتطبيق الشريعة المتشدّدة؟

يتأمّل المراقبون الدوليون بحذر تصرّفاتهم المقبِلة في التغيير من حكم الاستبداد إلى الديمقراطية؛ فالثورة في سوريا أساساً بدأت تحت شعار الحرية والديمقراطية، وقدّم الشعب السوري في سبيل ذلك التضحيات الجِسام وآلاف الشهداء.

ترقّب وقلق

لن يقبل السوريون بعد اليوم أن يعيشوا ويتحوّلوا من حكم مُستبِدّ إلى حكم مُستبِدّ آخر، كما يُقال: "كالمستجير من الرمضاء بالنار". وهناك ترقّب حذِر لدى جميع المراقبين الدوليين والمكوّنات والطوائف السورية والنساء لطبيعة نظام الحكم الجديد في سوريا؛ فلم يُسمَع من القادة الجدد أية كلمة مريحة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي. فهل يُعَدُّ تعيين امرأة – بذهنية رجل – في إدارة مكتب شؤون المرأة كافياً لإحقاق حقوق النساء وحريّتهنّ؟!

إذاً؛ على الحكام الجدد أن يأخذوا بعين الاعتبار أنّ المجتمع السوري متنوّع عرقياً ودينياً وثقافياً، وما كان يتم تطبيقه في "إمارة إدلب" – بالرغم من ظهور معارضة له هناك أيضاً – لا يمكن تطبيقه على كافة أنحاء سوريا؛ فالمكوّنات الأخرى المنفتحة وما تسمعه من ممارسات مسؤولي بعض المحافظات الذين يضيّقون على حياة المواطنين، وخاصة النساء، تجعلهم ينفرون من التصرّفات العنيفة للفصائل المسلّحة، خاصة في الأيام الأولى وما شهدته من انفلات أمني وفوضى،

وتناقض ما بين القرارات الارتجالية المتناقضة الخاصّة بالحياة المجتمعية؛ من فرض الشروط على التحرّك ولباس النساء والتحشّم والعمل الوظيفي وعدم الاختلاط، وخاصة رفض النساء القاضيات، وبين القرارات الأخرى الداعية لعدم المساس بالحرية المجتمعية ضمن الأخلاق، وأنّ الحرية الشخصية مكفولة للجميع؛ لذا؛ بات الناس يعيشون قلقاً ويتخوّفون من القادم.

إقليم شمال وشرق سوريا والإدارة الذاتية

كانت الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا دوماً ما تدعو إلى الحوار، وأنّ يبتعد حكام دمشق – أيّاً يكونوا – عن سياسة الاقصاء والتهديد، وأنّ سوريا يجب أن تكون لكل السوريين مع احترام خصوصية كلّ مكوّن، وتحقيق العدالة للجميع دون التفرّد بالقرار وإقصاء الآخر، وأنّ سياسة الحلّ السلمي والحوار والتفاهمات هي التي ستوصل السوريين إلى برّ الأمان؛ فمناطق شمال وشرق سوريا اتّخذت منذ بداية الثورة (النهج الثالث) ما بين النظام وما تُسمّى بالمعارضة الإخوانية، وجاهدت في الدفاع عن الأمن والسلم الأهلي ضدّ كلّ المعتدين، وحارب أبناؤها تنظيم "داعش" وقدّمت آلاف الشهداء، وهزمت تنظيم داعش وخلّصت البشرية من وحشيته. تبنّت إدارتها الذاتية الديمقراطية براديغما "الأمة الديمقراطية" وأخوّة الشعوب والتعدّدية، واحترام كافة مكوّناتها وتحقيق العدالة للجميع، ولتثبت أنّها تشارك الفرحة مع السوريين، رغم أنّ الشعب الكردي كان قد أعلن الثورة على نظام البعث منذ ٢٠٠٤/ حين كان الآخرون يُسبّحون بحمد النظام لسنوات طوال، وكانت مناطق الإدارة الذاتية محرّرة من سيطرة النظام منذ إعلان ثورتها في عام ٢٠١٢، ولتثبت كذلك أنّها مع قواتها الحامية "قسد" تسعى لتحرير وتوحيد الوطن ولا تدعو إلى الانفصال؛ قرّرت الإدارة الذاتية رفع علم الاستقلال فوق مؤسساتها الرسمية واحتفلت به، ولا تنفكّ تنادي بوحدة الأراضي السورية. لذا؛ يتطلّب من الحكام الجدد في دمشق، ولأجل بناء الدولة العصرية الديموقراطية الحرة، أن تتوافق مع الإدارة الذاتية وقسد وكافة المكوّنات، وتحترم الخصوصيات وتبتعد عن الحكم المركزي الصارم، وتقبل بإدارة كلّ منطقة لشؤونها بالطريقة التي تناسب مجتمعاتها، تحت هوية سورية واحدة جامعة، وكما يتطلّب منهم المسارعة إلى عقد مؤتمر وطني واسع يضم كافة أطياف المجتمع السوري دون إقصاء أحد؛ وذلك لبحث تلك الأمور دون إملاءات خارجية.

حتى الآن لم تحدث أيّ صدامات بين إدارة العمليات العسكرية وقوات سوريا الديمقراطية وقوات حماية المجتمع في حلب وباقي المناطق، بل جرت تفاهمات ودّية في تسليم المطار والتعاون معاً في إخراج المدنيين المحاصَرين في الشهباء، وكذلك تسليم إدارة مدينة دير الزور؛ إلاّ أنّ بعض التصريحات من القيادة الجديدة حول تسليم الأسلحة وضرورة بسط سيطرتها على أنحاء البلاد لا تريح السكان في مناطق الإدارة الذاتية والتي ترى أنّها مع قوّتها العسكرية الحامية جزء من سوريا، وأنّها ستتوافق مع حكومة دمشق الحالية عندما يتم الاتفاق على شكل النظام الجديد ضمن دستور ديمقراطي يضمن الحقوق الأساسية للشعب الكردي الذي يمثّل ثاني أكبر قومية في البلاد.

المطالب الدولية من الحكام الجدد في سوريا

نتيجة موقع سوريا الجيوسياسي وتأثيرها على دول الجوار والقوى الإقليمية والعالمية وتناقض المصالح الداخلية والخارجية، يبدو أنّ مجمل المطالب التي تأملها القوى والمجتمع الدولي كي تصبح سوريا نموذجاً للتغيير في الشرق الأوسط الجديد، تتركّز في النقاط التالية:

**أن تكون سوريا دولة تعدّدية تضمّ جميع الأطراف والمكوّنات السورية من دون تمييز؛ وذلك كطريقة لضمان

الاستقرار، وخاصة حقوق الكرد وغيرهم من المكوّنات السورية.

* *أن تكون سوريا لجميع السوريين، وتوفير فرص متساوية لجميع المواطنين، والمشاركة في الحياة السياسية، وخلق بيئة سليمة لعودة اللاجئين.

* *ضمان حرية المرأة في التعليم والعمل السياسي وحمايتها في المجتمع السوري الجديد.

* *أن تكون سوريا دولة علمانية، وتفصل السلطة الدينية والسلطة السياسية عن بعضيها، لضمان حرية المعتقد والتعبير.

* *كتابة دستور جديد يتضمّن حقوق كلّ المكوّنات والطوائف.

* *بناء جيش سوري موحّد بعيداً عن الفصائلية الميليشياوية والطائفية تحت قيادة مركزية.

* *إزالة دور إيران في سوريا بالكامل، وألاّ تكون سوريا ملاذاً للإرهابيين والجماعات المتطرّفة.

* *بعد انقضاء الفترة الانتقالية؛ يجب إجراء انتخابات حرّة تحت إشراف الأمم المتحدة.

فهل سيستطيع الحكام الجدد الابتعاد عن الإملاءات التركية، والانتقال من الحكم المركزي المطلَق إلى التعدّدية، والاعتراف بالإدارة الذاتية الديموقراطية في شمال وشرق سوريا، وكذلك في الساحل والجنوب السوري، واحترام الخصوصيات المتنوّعة في إحياء تراث تلك المكوّنات ضمن حق حرية المعتقَد والتعبير، ومنع التمييز الديني والطائفي؟!

المهام السريعة والمطلوبة من الحكام الجدد

نتيجة الانهيار والسقوط السريع للنظام القمعي في سوريا، وفرحة المقاتلين وكل الشعب السوري بزوال الطاغية؛ حدثت حالة من الفوضى العامّة والفلتان الأمني في البلاد، كما حدثت تجاوزات ومظاهر غير حضارية بحق بعض شرائح المجتمع، ويجب وضع حدّ لذلك؛ من خلال تعيين عناصر شرطة مدنية لضبط الأمن والتعامل مع المواطنين بكل احترام ودراية، وإخراج المظاهر المسلّحة من المدن.

وحتى نستطيع القول أنّ الثورة قد انتصرت وسيعمّ الأمن والأمان والعدالة في ربوع سوريا بعد زوال حكم الطاغية، ولرأب الصدع الذي أحدثته الحرب في سوريا بين كافّة المكوّنات الإثنية والدينية السورية المتنوّعة، يجب على (إدارة العمليات العسكرية والسياسية) القيام بما يلي:

أولاً: بشأن نظام الحكم

يجب القيام بخطوات عملية بعيداً عن الأيديولوجية الجهادية والجماعة الإسلامية، وبالتحديد عدم فرضها على باقي الجغرافيا السورية والمكوّنات المختلفة والمتنوّعة، وكذلك العمل على عدم ربط الأطراف بالمركز بالشكل القويّ الصارم، وعدم ممارسة المركزية المتشدّدة، ومنح الصلاحيات لتدير شؤونها الداخلية بنفسها، أي يكون نظام الحكم في البلاد نظاماً برلمانياً لامركزياً متناغماً بين اللامركزية الجغرافية والإدارية، وأن يتم التوافق على اسم الدولة والعلم والنشيد الوطني بحيث يعبّر عن جميع المكوّنات، وألاّ تُفرض الشريعة الإسلامية المتشدذدة بالقوة – كما نظام الملالي في إيران – بحيث تُحترَم حقوق وحرية المرأة، كما قال السيد احمد الشرع: "سوريا لن تكون أفغانستان" في إشارة إلى حرية تعليم المرأة وغيرها، وأن يُثبَّت ذلك ضمن دستور جديد.

ثانياً: بشأن الفصائل المسلحة وإنشاء جيش سوري موحَّد:

على إدارة العمليات العسكرية أن تدعو كافة الفصائل المسلّحة (وخاصة في الشمال السوري الواقع تحت النفوذ التركي) – التي تمارس الجرائم وتنتهك حقوق الإنسان – للاندماج في جيش سوري جديد وموحّد وتلتزم بتعليمات وتوجيهات القيادة الجديدة، وأن تتبع مصالح وأجندة الإدارة السورية الجديدة بعيداً عن الاملاءات التركية، وكذلك يجب عقد حوارات مع قيادة (قسد) حول كيفية انضمامهم إلى الجيش السوري؛ فهي تضمّ أكثر من مئة ألف مقاتل، وهم مدرَّبون ومنظّمون بشكل جيّد – وهي ركن أساسي من التحالف الدولي – وقوة منضبطة تتبع لمجلس قيادة موحّدة، وحمت مناطقها لأكثر من عشر سنوات بكل وحداتها المتنوّعة، ومن الممكن أن تكون تلك القوات نواة للجيش السوري الجديد.

ثالثاً: بشأن الإدارات الذاتية (المحلية والمجتمعية)

حتى نستطيع القول أن الثورة قد انتصرت، على القيادة الجديدة ممارسة المرونة والانفتاح على الحوار لإيجاد حلول سياسية لقضايا المجتمع المختلفة – بعد سنين طويلة من تداعيات الحرب –، وعليها أن تبدأ بالاعتراف بحق الشعب الكردي في تعلّم وممارسة لغته الأم واعتبارها اللغة الرسمية الثانية في البلاد وترسيخ ذلك في الدستور الجديد، وحقّهم في اختيار النظام المناسب لهم حسب العقد اجتماعي الذي وافقت عليه كافة المكوّنات الأخرى المتواجدة في تلك المناطق، واحترام خصوصيات باقي الفئات على الجغرافيا السورية الأخرى في حقّهم – من خلال مبادئ فوق دستورية – في إدارة وتنظيم مجتمعاتهم بالطريقة المناسبة للحفاظ على تراثهم وثقافتهم، من التركمان والأرمن والمسيحيين والإيزيديين والدروز والعلويين وغيرهم، في اتباع هيكلية نظام الأقاليم أو الولايات أوالمحافظات (حسب ما يتّفق عليه السوريون في المؤتمر الوطني العام).

رابعاً: الهوية الوطنية الجامعة

أظهرت بعض الأنباء أنّ هناك مشاورات تقوم بها الحكومة الجديدة لأجل التحضير لعقد مؤتمر للحوار الوطني، ليختار مجلسا انتقاليا لإعداد دستور جديد لسوريا، ولكن لم يتم الإعلان بعد عن كيفية اختيار المدعوّين، ويجب أن يكون بتمثيل ومشاركة جميع المكوّنات السورية بلا استثناء، لرسم مستقبل البلاد، كما يعلنها مراراً قائد الإدارة السورية الجديدة السيد أحمد الشرع، كما يلزم الإقرار في المؤتمر بمبادئ المواطنة المتساوية وتبنّي دستور (عقد اجتماعي) مؤقّت – لحين كتابة دستور دائم – في الفترة الانتقالية والتي ربما قد تطول؛ يضمن هذا العقد المساواة بين جميع المواطنين السوريين، بغضّ النظر عن القومية والدين والمذهب، والاعتراف بالتنوّع الإثني والثقافي واللغوي في البلاد، فالمجتمع قال كلمته في تظاهرة ساحة الأمويين في دمشق حول علمانية الدولة ومشاركة النساء في السياسة، حيث دعا إليها "تجمّع الشباب المدني" في ١٢/٢٠ من شهر كانون الأول الجاري للمطالبة بدولة ديموقراطية مدنية، ورفع المتظاهرون لوحات كُتِبت عليها الشعارات التالية: (نريد دولة ديموقراطية لا دينوقراطية – نحو دولة قانون ومواطنة – لا وطن حراً دون نساء أحرار). (٢) فالعقد الاجتماعي عليه التأكيد على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المكوّنات بما يضمن المشاركة الفعّالة للجميع في إدارة شؤونهم الخاصة والعامة في كل البلاد؛ بحيث لا يتم إلغاء وصهر الهوية الإثنية والثقافية الخاصة مقابل الهوية الوطنية العليا الجامعة.

خامساً: بشأن مسألة حلّ القضية الكردية ونموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية

بما أنّ الكرد هم ثاني قومية كبرى في البلاد، وهم جزء ومكوّن تاريخي وأساسي من النسيج السوري – كما أكّده القائد الجديد –، حينها لا يمكن النظر إليهم على أنّهم أقلية – أساساً مصطلح الأقليات هو انتقاص – بل لهم تاريخ طويل وساهموا في حضارات المنطقة، ولهم باع كبير في مقارعة كافة المستعمرين والغزاة وفي بناء واستقلال سوريا، لذا؛ يتطلّب أن يتم الحوار والتفاهم معهم بالشكل الذي يضمن حقوقهم الأساسية ضمن الوطن السوري المشترك للجميع، وأن يكون لهم دور في بناء دستور عصري وجديد – وليس ترقيع القديم – بما يعكس ثقلهم الاجتماعي والسياسي والعسكري والاقتصادي. لذا؛ يلزم الدخول في حوار سريع ومباشر مع ممثّلي الإدارة الذاتية الحالية في شمال وشرق سوريا، لإيجاد صيغة لدمج تلك المناطق في عملية وحدة البلاد وبناء العملية الإنمائية والاقتصادية لوضع مركبة البناء والإصلاح في سوريا على سكّة الانطلاق نحو التصالح والتسامح والسلم الأهلي المجتمعي.

بناءً على المستجدّات؛ يُطلَب من الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا أن تعقد مؤتمرها الوطني الكردي، وترتّب بيتها الداخلي، وتشكّل وفدها الجامع مع كافة المكوّنات في شمال وشرق سوريا بأسرع ما يمكن، وبيان مطالبها للإدارة الجديدة وللمجتمع الدولي، وعلى "قسد" الإسراع في التفاهم مع الإدارة الجديدة في دمشق والوصول لطبيعة العلاقة بينهما، لوضع حدّ للتهديدات التركية المهيمنة على الأراضي والشأن السوري، وسدّ ذريعتها للتدخل السافر في شؤون سوريا الداخلية، لتكون الإدارة الذاتية الديمقراطية الناجحة نموذجاً عصرياً يمكن تعميمه على كامل الأراضي السورية.

سادساً: بشأن التهديدات التركية وتدخّلها في الشأن السوري:

لأنّ رياح التغيير في المنطقة تهبّ لصالح الكرد؛ فإنّ النظام التركي الذي لديه الفوبيا الكردية، يقف في وجه تلك الرياح، فيقوم بشتّى الوسائل كي لا يحصل الكرد على حقوقهم العادلة، ولا تنفكّ الدولة التركية عن تهديداتها، وكانت تستميت للقاء الأسد لأجل ذلك، فهي اليوم من أولى الدول التي تتسارع للذهاب إلى دمشق، وتحضّ حكومة دمشق على إنهاء الإدارة الذاتية وقوات قسد، بحجّة إنشاء منطقة عازلة على طول حدودها مع سوريا، وترى تركيا أن وجود قوات سوريا الديمقراطية (قسد) خطر يهدّد أمنها القومي – مع أنّ قوات (قسد) لم تطلق طلقة واحدة من جانبها على تركيا- وترى أنّها إرهابية وانفصالية، مع أنّه لا قسد ولا مسد (الممثل السياسي لقسد)، ولا الإدارة الذاتية – التي تضمّ كافة المجتمعات والمكونات هناك – ليس في أجنداتها الانفصال أو التقسيم، وهي التي حمت مناطقها والعالم من هجمات "داعش" الإرهابية وقضت عليهم جغرافياً، وضحّت لأجل ذلك بخيرة شبابها؛ بل ترى أنّها جزء من الوطن السوري وقوات حمايتها هي داعمة لجيش سوريا الجديدة، والاقتصاد الغنيّ لمناطقها إنّما هو ملك لكافة الشعب السوري وسيوزّع عليهم بشكل عادل ومتساوٍ (كما يصرّح قادتها). وعلى الدولة التركية الجارة أن تبتعد عن سياسة الوصاية والهيمنة على كيفية بناء وتأسيس سوريا الجديدة الخارجة من هول حربها المدمّرة لكلّ شيء والغارقة في مشاكلها، وعلى تركيا ألاّ تتصرف كمندوب سامٍ يملي شروطها ويفرض هيمنتها وأجنداتها العثمانية الجديدة، وخير ما تقوم به تركيا هو الانسحاب من الأراضي السورية التي تحتلّها وترك السوريين لبناء وطنهم كما يشاؤون ويحلّوا مشاكلهم بأنفسهم دون تدخّل خارجيّ.

*المراجع
-وكالة "نورث بريس" ٢٠٢٤/١٢/١٨
-المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠٢٤/١٢/٢٠

نفتالي بينيت رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق:

تحولات ستؤثر على المنطقة بأكملها لعقود من الزمن

صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية/الترجمة والتحرير:محمد شيخ عثمان

يقع بركان جبل بنتال الخامد، وهو وجهة سياحية خلابة محاطة بالمزارع والبلدات الساحرة، في الجولان الإسرائيلي المطل على سوريا المجاورة.

في معظم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان بإمكانك المشي مباشرة إلى هذه القمة الخصبة، وسحب كرسي قابل للطي ومشاهدة مختلف جوانب الحرب الأهلية السورية وهي تقصف مباني بعضها البعض أمامك مباشرة.

على الرغم من أننا في إسرائيل لا نريد أن يكون لنا أي علاقة بها، إلا أن الحرب كانت قريبة جدًا، لدرجة أننا كنا نستطيع لمسها تقريبًا. لقد صدمتنا مقاطع الفيديو التي نشرها تنظيم الدولة الإسلامية والتي ذبح فيها رؤوس المدنيين والتي صدمت العالم، والتي أثرت علينا أكثر من تأثيرها على أغلب الدول الغربية.

لقد كان تنظيم الدولة الإسلامية من بين

الجماعات التي كانت تقاتل، وما زالت، هناك في فنائنا الخلفي. وإذا لم نحرص نحن في إسرائيل على أمننا، فإننا نعلم ما الذي سيأتي بعد ذلك.

مع سقوط بشار الأسـد، جـزار دمشق، تواجه إسرائيل لحظة محورية من الخطر والفرصة. وأي تحولات تحدث الآن من المرجح أن تؤثر على المنطقة بأكملها لعقود من الزمن.

وللتعامل مع هذا الواقع الجديد، تبنت إسرائيل استراتيجية ذات شقين:

أولاً، القضاء على التهديدات المباشرة.

وثانياً، الاستفادة من الفرص الناشئة لتعزيز موقفنا الدفاعي.

وكلا الجانبين من هذا النهج ضروريان للتعامل مع الفوضى الحالية وضمان الاستقرار في الأمد البعيد.

إن الأولوية المباشرة للحكومة الإسرائيلية هي سلامة مواطنيها، وخاصة أولئك الذين يعيشون بالقرب من مرتفعات الجولان.

وهذا ينطوي على تحييد القدرات العسكرية السورية المتقدمة قبل أن تقع في أيدي الجهاديين وإنشاء منطقة عازلة إقليمية لحماية المجتمعات الإسرائيلية من الاضطرابات المجاورة. وكلا الأمرين من الأمور المتعلقة بالسلامة الأساسية.

على مدى الأسبوعين الماضيين، أفادت التقارير أن القوات الجوية الإسرائيلية دمرت ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الأصول الاستراتيجية للجيش السوري، بما في ذلك ما يقرب من كامل سلاح الجو والبحرية ومستودعات الأسلحة الكيميائية.

إن النجاح المذهل لهذه العمليات – ضد ما كان في السابق أحد أكثر الجيوش قوة في المنطقة – هو نعمة ليس فقط لإسرائيل بل وأيضا للعالم أجمع. إن الأسلحة الخطيرة في أيدي الجماعات الجهادية من شأنها أن تشكل تهديدا كارثيا للأمن العالمي.

> **تبنت إسرائيل استراتيجية ذات شقين**

سوريا دولـة ممزقة، مقسمة بين فصائل متشابكة ومعقدة، والتي هي في حد ذاتها تحالفات من فصائل أصغر يجب على اللاعبين المهيمنين التفاوض معها.

برزت هيئة تحرير الشام كقوة سائدة، على الرغم من أن مقاتليها قليلون للغاية بحيث لا يمكنهم الاحتفاظ بالبلاد بمفردهم. في الشمال، احتلت تركيا لسنوات جزءًا كبيرًا من الأراضي السورية دون أي شكاوى دولية من «الاحتلال» مثل تلك التي تنطبق على إسرائيل – وتستغل الشركات التابعة لها فراغ السلطة لمهاجمة عدوهم، الكرد. إن الكرد متحالفون مع الولايات المتحدة، لأنهم بارعون في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي خضم كل هذا، تعتبر تركيا والولايات المتحدة حليفتين في حلف شمال الأطلسي.

وفي الوقت نفسه، يعمل الجيش السوري الحر في الجنوب كائتلاف فضفاض من المتمردين السنة. وتؤكد الطبيعة غير المنظمة لهذه المجموعات على غياب حكومة سورية فعّالة قادرة على ضمان الاستقرار أو الالتزام بالاتفاقيات الدولية.

إن صعود زعيم هيئة تحرير الشام أحمد الشرع،

> الحدود والترتيبات التي فرضها الاستعمار على مدى القرن الماضي تتآكل

المعروف سابقًا باسمه الحركي، أبو محمد الجولاني، يستحق تدقيقًا خاصًا، إنه تاليران سوري، لدرجة أنه غالبًا ما غيّر مواقعه لصالح البقاء السياسي.

كان الشرع ذات يوم عضوًا في تنظيم القاعدة في العراق تحت قيادة الجهادي أبو مصعب الزرقاوي، ثم خدم تحت قيادة خليفته، وزعيم تنظيم الدولة الإسلامية في المستقبل، أبو بكر البغدادي، قبل أن ينشق لتشكيل فرع القاعدة الخاص به، جبهة النصرة.

ومنذ ذلك الحين، حاول إعادة صياغة نفسه باعتباره معتدلاً، فلعب اللعبة الدبلوماسية داخل سوريا، وارتـدى ملابس عصرية، وأنشأ وظائف شبه حكومية في أراضيه، وتخلى عن اسم القاعدة لصالح هيئة تحرير الشام.

ومن المرجح أن يكون هذا التحول خدعة محسوبة. فمن المؤكد أن الشرع (أو الجولاني، كما يناديه كثيرون منا ممن تابعوا مسيرته المهنية) يظل جهادياً سلفياً لم تتغير أيديولوجيته الأساسية ــ بل إن الولايات المتحدة رفعت للتو مكافأة قدرها ١٠ ملايين دولار على رأسه، ولا تزال تدرج هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية. والثقة في نواياه أمر ساذج إلى حد خطير. ولا ينبغي لإسرائيل أن تسمح له بأية حرية ــ وينبغي معاقبة أي عمل عدائي تجاه إسرائيل بسرعة وبشكل غير متناسب. والوقت وحده هو الذي سيكشف عن ألوانه الحقيقية.

إن الردع القاسي ضرورة ملحة بالنسبة لإسرائيل، وخاصة في ضوء انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٧٤ مع سوريا.

فقد أصبح هذا الإطار الذي كان يشكل حجر الزاوية للاستقرار على طول الحدود الإسرائيلية السورية الآن منتهياً. فقبل أيام قليلة من سقوط نظام الأسد، هرع جنود إسرائيليون لمساعدة موقع متقدم لقوات مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة عندما تعرض لهجوم شنه مسلحون مجهولون. وفي غياب أي سلطة موثوقة في سوريا أو آلية للتنفيذ، تبخر الإطار العملي لاتفاق وقف إطلاق النار.

وبالتالي فإن إنشاء منطقة عازلة مناسبة يشكل ضرورة دفاعية لحماية المجتمعات الإسرائيلية من امتداد عدم الاستقرار في سوريا. وتحقيقاً لهذه الغاية، استولى الكوماندوز الإسرائيلي على جبل الشيخ السوري الاستراتيجي، وتحتفظ وحدات قوات الدفاع الإسرائيلية بما يكفي من الأراضي لحماية حدود إسرائيل.

ثم هناك مكانة سوريا في الشرق الأوسط الأوسع، فقد أدى سقوط نظام الأسد، إلى جانب التدهور الشديد الذي أصاب منظمة حزب الله الإرهابية في لبنان على مدى الأشهر القليلة الماضية، إلى تدمير «الهلال الشيعي» الممتد من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط.

لقد كانت سوريا بمثابة الطريق الرئيسي لإمداد حزب الله بالصواريخ المتقدمة، كما كانت نفسها دولة عميلة لإيـران. ومع انهيار النظام، وإزالة إسرائيل لأنظمة الدفاع الجوي الروسية الصنع في سوريا، أصبحت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية قادرة

الآن على الطيران إلى إيران دون عوائق تقريبا، دون أي تهديد بدفاع جوي معاد أو رد فعل من جانب الوكلاء الإيرانيين.

لقد تم تدمير «حلقة النار» الإيرانية، مما جعل المنشآت النووية وغيرها من المنشآت الإيرانية عارية تقريبا. وهذه فرصة يكاد يكون من المؤكد أنها لن تتكرر أبدا.

لقد ترك تفكك النظام الذي تلا الحرب العالمية الأولى خريطة الشرق الأوسط في حالة من التقلب.

إن الحدود والترتيبات التي فرضها الاستعمار والتي حددت المنطقة على مدى القرن الماضي تتآكل؛ ولا أحد يعرف كيف ستبدو الخريطة عندما تنتهي كل هذه الأحداث.

وبدلا من الالتزام بالهويات الوطنية المفروضة، من المرجح أن يكون النظام الإقليمي الجديد عضويا من الناحية الاجتماعية، ومبنيا على أسس عرقية ودينية وقبلية وطائفية.

ومع تشكيل الشرق الأوسط الجديد، لا يمكن لإسرائيل أن تجلس مكتوفة الأيدي. يتعين علينا أن نحمي مصالحنا ونبقي أسوأ الجهات الفاعلة في مأمن.

إن مقاطع الفيديو المروعة التي خرجت من سوريا ــ من عمليات الإعدام الانتقامية التي ارتكبها السنة بحق العلويين، إلى الفظائع التي كُشِف عنها في سجن صيدنايا خارج دمشق ــ تذكرنا بالمعاناة الإنسانية الرهيبة التي يعيشها جيراننا.

ولكننا شهدنا أيضا دعوات الجهاديين المتمردين لغزو القدس. وبالنسبة للإسرائيليين، فإن كل هذا يثير التعاطف ولكنه يجبرنا أيضا على تبديد أي أوهام. فبعد سقوط الفاشية، حوصرت أجزاء كثيرة من أوروبا المحررة على الفور خلف الستار الحديدي

مع تشكيل الشرق الأوسط الجديد، لا يمكن لإسرائيل أن تجلس مكتوفة الأيدي

للشيوعية. وهناك العديد من المجموعات في سوريا، التي تتعارض أهدافها مع بعضها البعض، بحيث يمكن أن يكون نفس الديناميكية حاضرا.

ولهذا السبب طلبت مجموعة مثل الدروز في السويداء من إسرائيل الاستيلاء على أراضيها وجعلها جزءا من إسرائيل. وهم قادرون على رؤية ما قد يحدث.

إن استراتيجية إسرائيل في سوريا مستنيرة بالدروس القاسية التي تعلمتها من أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول: فالقدرات أهم من النوايا، و«احتواء» التهديدات يفشل في نهاية المطاف. ولن ننتظر لنرى ما إذا كانت مجموعات مثل هيئة تحرير الشام سوف تعدل عن موقفها. إن إسرائيل سوف تسعى بدلاً من ذلك إلى تحييد التهديدات قبل ظهورها.

ولهذا السبب أيضاً يتعين على إسرائيل أن تغتنم أعظم فرصة استراتيجية لها في الذاكرة: ضرب المنشآت النووية الإيرانية، مما يؤدي إلى إعاقة قدرة طهران على صنع سلاح نووي بشكل كبير وربما يعجل بنهاية النظام الذي يدعو إلى تدميرنا.

*نفتالي بينيت هو رئيس وزراء إسرائيلي سابق.

المقدم عميت ياغور:

الخطر الذي لا يتحدث عنه أحد: أردوغان يقرب حدوده من إسرائيل

*صحيفة «معاريف» الاسرائيلية

بهدوء نسبي في القنوات الإخبارية في إسرائيل، نشهد في هذه الأيام عملية استراتيجية مهمة جداً؛ سيطرة تركيا (وقطر) على سوريا، والبدء بصوغ النظام الإقليمي الجديد.

ومعنى ذلك أننا نشهد أمام أعيننا نموذجاً للإمبراطورية العثمانية وفق الصورة الأردوغانية، أي منطقة يقودها ويهيمن عليها محور الإخوان المسلمين السنّي المتطرف، الذي يحل عملياً ونظرياً محل محور المقاومة الشيعي الذي انهار نتيجة خروج سوريا من المعادلة.

وفي النهاية، أي فراغ لا بد من أن يمتلئ، وقد بدأ أردوغان بملئه على شكل خطوات سريعة، والأداة هي سوريا الجديدة.

وتعكس تصريحات المسؤولين الأتراك أجواء التفكير التركي بشأن سوريا؛ إذ تحدّث الرئيس التركي رجب طيب أردوغـان في كلام تنبؤي (حاول طمسه لاحقاً) عن سوريا كمحافظة في تركيا الكبرى، كما تحدّثت مجموعة من كبار المسؤولين الأتراك عن المساعدة التي تنوي تركيا تقديمها إلى سوريا الجديدة، وتشمل موضوعات سورية داخلية مع التشديد على المسألة الكردية

(لقد صرّح أردوغان بأن على الكرد التخلي عن سلاحهم أو سيُدفنون معه بغض النظر عما يقوله مؤيدوهم، ولدى تركيا خططها الخاصة).

ومن الموضوعات المهمة الموضوع الذي تحدّث عنه موقع "بلومبرغ" مؤخراً؛ إذ ينوي وزير المواصلات التركي البدء بمفاوضات مع سوريا من أجل ترسيم الحدود البحرية في البحر المتوسط، وهذا الاتفاق سيسمح، بحسب كلامه، "للدولتين بزيادة منطقة نفوذهما في التنقيب عن الطاقة.

" وأشار الوزير إلى أن تركيا مهتمة بالتعاون مع سوريا في مشاريع بنى تحتية، بينها مرافئ.

هذه الخطوة سبق أن قامت بها تركيا عبر توقيعها سنة ٢٠١٩ مذكرة تفاهم مع ليبيا (طرابلس الغرب) جرى فيها ترسيم حدود بحرية جديدة بين الدولتين عبر تجاهُل اليونان (جزيرة كريت)، واستخدام سفن للتنقيب عن الغاز ترافقها سفن حربية.

وفي مقابل ذلك، فقد قدّمت تركيا إلى ليبيا مساعدة عسكرية (عبارة عن سلاح ومسيّرات ومستشارين عسكريين وقوات).

لكن لبنان أيضاً شهد زيارة مندوبين عن أردوغان، إذ تحاول تركيا أن تنشئ موطئ قدم لها هناك.

ومن منظور إقليمي (متعدد الأبعاد)، يرتسم أمامنا محور إسلامي سنّي متطرف تابع للإخوان المسلمين بقيادة تركيا وقطر في الأراضي السورية، بينما قطر البعيدة هي التي تقدم المال من أجل التمويل، وتركيا القريبة (على الرغم من وضعها الاقتصادي الصعب) هي التي تقدّم اليد العاملة والمشاريع والمساعدة العسكرية.

وعلاوة على ذلك، وربما الأهم، فمن الممكن

> **النفوذ الامريكي لإدارة ترامب سيسمح بصوغ سوريا الجديدة**

جداً أن خطط أردوغان العامة هي إحياء حلم تركيا الكبير، وتحويل تركيا إلى مركز لتسويق الغاز إلى أوروبا (في هذه الأثناء، وقّعت ألمانيا اتفاقاً للتزود بالغاز السائل مع قطر)، وسينطلق أنبوب الغاز من قطر، ويعبر الأراضي البرّية السورية إلى تركيا.

وهذه نقطة مهمة يجب أن تثير اهتمام ترامب؛ فالخط البرّي الجديد الذي سينشأ سينافس الرؤية الاقتصادية للولايات المتحدة، أي الخط البرّي من الشرق عبر الإمارات والسعودية، والذي يمر بإسرائيل، ومن هناك إلى أوروبا.

يبدو لي أن ما وصفته حتى الآن يشكّل عاملاً استراتيجياً جوهرياً في صورة الشرق الأوسط الجديد، لكن مع الأسـف، هنا أيضاً إسرائيل تتصرف كما تصرفت خلال الحرب كلها، فهي جيدة جداً في التحدث باللغة العسكرية، وفيما يتعلق بسوريا نفسها، فقد حسّنت بصورة كبيرة منظوماتها الأمنية في الأراضي السورية، بالإضافة إلى تدمير الجيش السوري، وهذا كل شيء، ومن الآن فصاعداً، هناك جمود ومحافظة على الستاتيكو.

وفي المقابل، فإن تركيا (كـ"حماس" وحزب الله) جيدة جداً في الكلام المدني والاقتصادي، وتحقق مصالحها بالوجه المدني (البريء) بعد

> **النفوذ الامريكي لإدارة ترامب سيسمح بحماية الأقليات التي تتعرض للخطر**

الحرب، وعبر الحصول على شرعية دولية وتشجيع من مختلف أصحاب المصالح الاقتصادية. وإن التمركز المدني وإعادة الإعمار المدني يحملان دائماً معهما لاحقاً التدخل العسكري.

تتحدث تركيا باللغة المدنية، وتحاول أن تحقق لنفسها الهيمنة والنفوذ المدنيّين، وهو ما سيؤدي لاحقاً إلى الوجود العسكري، وقد صدرت تصريحات تركية بشأن إقامة حلف استراتيجي بين تركيا وسوريا الجديدة.

وفي مواجهة كل هذه التطورات، تواجه إسرائيل معضلة وتقف أمام خيارين: إما معارضة الحكم الجديد في سوريا أو التعامل معه بصفته "ذئباً في ثياب حَمَل" يتبنّى أيديولوجيا إسلامية سنّية متطرفة ويرتدي قناعاً موقتاً للحصول على الشرعية الدولية.

والمغزى من ذلك: في أراضي سوريا الجديدة سينشأ عملياً ونظرياً أردوغستان، أي محور إسلامي سنّي متطرف يحظى بحماية وتأييد عسكريّين من الجيش التركي، والذي مع مرور الزمن سيتحدى إسرائيل على حدودها (بحراً وبراً وجواً).

الاعتراف بالحُكم الجديد، يهدف إلى التأثير في الصورة المستقبلية لسوريا كجزء من نظام إقليمي جديد، وقطْع الطريق على قيام أردوغستان.

معنى ذلك اعتراف إسرائيلي بالحُكم الإسلامي السنّي المتطرف الذي عند الانتهاء من ترسيخ وضعه الداخلي، سيبدأ في استخدام قواته المتطرفة من أجل تحدي إسرائيل.

الخياران مثيران للقلق، لكنهما أفضل من التحدي اليومي الذي كانت تمثله إيران في سوريا، من دون الحديث عن حزب الله في لبنان كقوة عسكرية مهمة.

لكن الحياة ليست أبيض أو أسود، ويوجد خيار ثالث: إنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط يتلاءم مع مصالح إسرائيل البعيدة المدى، والأداة الأساسية هي أداة مدنية وليست عسكرية؛ التسلل والقيادة والهيمنة عبر موضوع إعادة الاعمار (الذي سيحدث سواء شئنا أم أبينا).

وثمة مصلحة مشابهة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن كل ما له علاقة باليوم التالي في الشرق الأوسط، وهذا يترافق مع مصالح اقتصادية مهمة جداً في مسائل الطرق البرّية من الشرق الأوسط وتوسيع اتفاقات أبراهام.

والولايات المتحدة ودول اتفاقات أبراهام هي الوحيدة القادرة على أن تدعم اقتصادياً إعادة الاعمار (الأمر الذي لا يستطيع أردوغان القيام به في ظل الوضع الاقتصادي التركي الصعب حالياً).

والطريقة هي تسخير إدارة ترامب على خلفية المصالح الامريكية في الشرق الأوسط، من أجل "خطة مارشال" (خطة إعادة إعمار شاملة).

وشرط إسرائيل من أجل الاعتراف بالحُكم الجديد هو أن تدرس هذا الحُكم وتتعامل معه بصورة مشروطة وعلى مراحل متدرجة لوقت طويل (وفي مرحلة معينة الطلب منه الاعتراف

رسمياً بدولة إسرائيل)، وفي هذه الأثناء، عدم ترك الساحة للمحور التركي – القطري، وهيمنة إسرائيل من وراء الكواليس مع العمل مع طاقم امريكي يدخل الساحة ويُخرج الأتراك منها.

وبصورة مثيرة للدهشة، فإن تطبيق خطة مارشال بقيادة إسرائيل ستحوّل كل المناطق المختلَف عليها عسكرياً مع إسرائيل إلى قاعدة للتعاون، وهو ما سيؤدي عملياً إلى قيام حِلف إقليمي دولي عبر استغلال المصلحة المشتركة لكل اللاعبين، ألا وهي إعادة الإعمار.

ومن ناحية أُخرى، فإن هذا سيجعل "حماس" في قطاع غزة وتركيا غير ذات دلالة في مواجهة قوات أكبر منها (كثرة اللاعبين والمال الكثير والمواد والقدرات لبناء اتفاقات أبراهام).

إن النفوذ الامريكي لإدارة ترامب (وليس بايدن) والأوضاع الصعبة للمتمردين سيسمحان بصوغ سوريا الجديدة، وحماية الأقليات التي تتعرض للخطر في أثناء كتابة هذه الأسطر (في الأمس كان دور العلويين في اللاذقية).

كما ستجري حماية الكرد من تركيا، وربما لاحقاً منْع إنشاء دولة "داعـش" على حدودنا الشمالية، ومع مرور الوقت، فإن هذا سيسمح بوجود نفوذ داخلي يساعد في إيجاد بديل لمجموعة المتمردين التي تشكّل الحُكم الحالي.

وهكذا، وعندما تكون هناك جزرة (في مقابل سلسلة من الشروط) إلى جانب العصا، فسيكون من الممكن صوغ نظام إقليمي جديد والتأثير فيه بدلاً من الجلوس جانباً والمراقبة.

إن المبادرة ستمنح إسرائيل ائتماناً دولياً من جديد، وستساعد، بعكس الماضي، في تأمين المصالح الإسرائيلية (بما في ذلك السيطرة الأمنية الإسرائيلية الشاملة على قطاع غزة).

> **من المرجح أن تضطر إسرائيل إلى التعامل مع التحدي العسكري للأتراك**

وهذه الخطة ستجعل "حماس" و"حزب الله" والمتمردين في سوريا في مواجهة معضلة؛ إذ إن تحركهم ضد جهود إعادة الإعمار سيجعلهم موضع إدانة دولية وإقليمية، وسيُظهرهم للمرة الأولى وبوضوح أنهم يعملون ضد شعوبهم، الأمر الذي سيُلحق ضرراً كبيراً بشرعيتهم الشعبية.

وفي هذه المرحلة، يمكن تحقيق ذلك، بينما سيكون من الصعب في مراحل لاحقة على الولايات المتحدة، وبالتأكيد على إسرائيل، تحقيق مبادئ النظام الجديد في الشرق الأوسط، ومن المرجح أن تضطر إسرائيل إلى التعامل مع التحدي العسكري الذي سيشكله لها الأتراك على الأقل في المياه الاقتصادية، وربما أيضاً على الحدود السورية وفي الأجواء الجوية.

إن الأمر يعود إلينا، وهو مهم للغاية وممكن تحقيقه"

* المقدم (احتياط) عميت ياغور هو النائب السابق لرئيس الساحة الفلسطينية في شعبة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس الساحة الشمالية في المخابرات البحرية

*الترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

د.محمد نورالدين

من تجديد المسجد الأموي إلى إقامة قواعد عسكرية: سوريا تُسيل لعاب تركيا

يشبه التحرّك التركي حيال سوريا، شاحنةَ نقل خارجي تسير بأقصى سرعة على أوتوستراد سريع، في سباق مع الوقت للوصول إلى محطتها النهائية قبل طروء أي مفاجآت.

ومَن يتابع حركة المسؤولين الأتراك وتصريحاتهم عن سوريا، يكاد يشعر، وهم يتحدّثون باستخدام ضمير المتكلّم بالجمع، بأنهم يتناولون شأناً تركيّاً داخليّاً.

وفي هذا الإطـار، أكد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، أن بلاده «ستقدّم الدعم لسوريا في كل المجالات، من الطاقة والتعليم والمواصلات والصحة والتجارة والأمن، وغيرها»، قبل أن يضيف: «(إنّنا) نعتقد بأنّ أحمد الشرع يدير سوريا بصورة جيّدة».

صحيفة «حرييت»

ويعتقد عبد القادر سيلفي، في صحيفة «حرييت»، أن «سوريا تمضي إلى حياتها العادية أسرع من المتوقّع.

فالحكومة تشكّلت بصورة سريعة، وتمّ تعيين وزيرَي الخارجية والدفاع، في انتظار تعيين وزراء الطاقة والمالية والاقتصاد والمواصلات وحاكم المصرف المركزي، كما إن الانفتاح على العالم الخارجي يتواصل مع الولايات المتحدة وقطر والأردن والإمارات».

ويلفت إلى أن عدداً من الـوزراء الأتـراك ينتظرون تعيين نظراء لهم في سوريا، ليقوموا بزيارات متتالية إلى دمشق، وفي مقدمة هؤلاء كل من وزراء الدفاع ياشار غولر، والمواصلات عبد القادر أورال أوغلو، والطاقة ألب أرسلان بيرقدار، والبيئة مراد قوروم، والثقافة والسياحة محمد نوري إرصوي.

«طريق التنمية»

وكان وزير المواصلات التركي قد شرح، قبل يومين، خطط وزارته «لشق الطرق، ومدّ خطوط السكك الحديد،

وإعادة بناء الجسور المهدّمة، وصيانة طريقَي إم ٤ وإم ٥ (في سوريا)، وتجهيز مطار حلب والمطارات الأخرى لتسيير الرحلات الخارجية، كما الخطوط البحرية بين سوريا وتركيا»، بينما أشار أيضاً إلى أن بلاده ستضع يدها على شبكة الخطوط الخليوية والعادية، وعلى طبع العملة الورقية التي كانت تُطبع في موسكو.

ومن بين المشاريع التي تبحث تركيا تمريرها أيضاً، «طريق التنمية»، والتي اتُّفق مع العراق على انطلاقها من ميناء الفاو إلى الحدود العراقية مع تركيا، عبر سوريا، علماً أن الفدرالية الكردية في العراق على تباين مع بغداد في شأن بعض تفاصيل الطريق.

وفي هذا الإطار، تقول «حرييات» إن «على الأتراك أن يضيفوا إلى اهتماماتهم، تطوير الموانئ السورية على المتوسط».

سوريا ستكون ممرّاً مهمّاً

وينسجم ما تقدَّم، مع ما قاله نائب رئيس الجمهورية، جودت يلماز، من أن «سوريا، بموقعها المهمّ، تقدّم لتركيا آفاقاً واسعة على صعيد النقل والتجارة.

سوريا ستكون ممرّاً مهمّاً لتركيا، إضافة إلى ممرّ التنمية، كما ممرّ زنغيزور المخطّط إنشاؤه بين تركيا وآذربيجان عبر أرمينيا، وهو ما يزيد من أهمية مكانة تركيا كممرّ لوجستي للتجارة العالمية».

وممّا لفت أيضاً، التصريحات التي أدلى بها وزير المواصلات، أورال أوغلو، حين كشف أن أنقرة تعمل على توقيع اتفاق المنطقة البحرية الخالصة مع دمشق في وقت قريب، علماً أن الحكومة السورية الحالية هي حكومة انتقالية، ما يفقد الاتفاقات الموقّعة معها شرعيتها الدولية.

كذلك، إن تركيا تسعى إلى التفرّد بتوقيع الاتفاق مع سوريا، متجاهلةً طرفاً ثالثاً في الموضوع، هو جمهورية قبرص (اليونانية)، التي تُعتبر أمام القانون الدولي مسؤولة عن المنطقة البحرية المواجهة لقبرص الشمالية التركية، فيما ترفض أنقرة الاعتراف بهذا الوضع.

> **تتحرك تركيا في سوريا باعتبارها الراعية لكل شيء**

وبالفعل، احتجّت نيقوسيا على تصريحات الوزير التركي، وقرّرت رفع القضية أمام الاتحاد الأوروبي، كونها عضواً فيه.

سيغيّر المعادلات

ووفقاً لصحيفة «تركيا» الموالية، فإنّ «توقيع اتفاق المنطقة البحرية الخالصة مع سوريا، سيغيّر المعادلات في شرق المتوسط لمصلحة السيطرة التركية».

وهكذا، تتحرّك تركيا في سوريا باعتبارها الراعية لكلّ شيء، والمسؤولة عن كلّ شيء.

ومن ذلك، على سبيل المثال، اعتبار الصحف التركية الموالية تعيين عائشة الدبس مسؤولة عن مكتب (ليس وزارة) شؤون المرأة، مؤشراً إلى ضرورة دمج المرأة في مؤسسات السلطة الجديدة، في حين أنه كان للمرأة السورية دور بارز وعلني في جميع المجالات على مدى العقود الماضية.

والجدير ذكره أن اختيار الدبس لم يكن عبثيّاً، تماماً كما اختيار وزير الخارجية ومحافظ حلب (وهما من خريجي الجامعات التركية)، كونها أيضاً من أصحاب «التجربة التركية»، إذ كانت من اللاجئات السوريات إلى تركيا، وتولّت إدارة مكتب الجمعيات الخاصة باللاجئين، والتي أسّسها السوريون هناك.

ووصل الأمر بتركيا إلى حد الإعلانات أنها تريد تغيير سجادات «الجامع الأموي» لأنها «أصبحت بالية»، وفقاً لرئيسة بلدية غازي عينتاب، فاطمة شاهين، التي قالت

> أنقرة تخطط لإقامة قواعد عسكرية في كل من دمشق وحمص وطرطوس

إنه «لَشَرَفٌ للبلدية أن تقوم بذلك حفاظاً على تراث إنساني مثل الجامع الأمـوي، خصوصاً أن عينتاب هي عاصمة السجاد في العالم» على أن التحرُّك التركي الأهمّ والأكثر دلالة، إلى الآن، يكمن في وضع اليد على تشكيل جيش سوري جديد.

جيش سوري قوي

وفي هذا الجانب، تقول صحيفة «تركيا» إن السلطة الجديدة في دمشق «ستنشئ جيشاً قوياً من ٣٠٠ ألف جندي، وبدعم من الخبرات والاختصاصات التركية»، مضيفة أن الجيش التركي «سيعمل على إنشاء خمسة تجمّعات للجيش السوري في إدلب ودرعا والقنيطرة وشرق الفرات وغيرها، تبعاً للتطوّرات مع وحدات حماية الشعب الكردية».

وتلفت الصحيفة إلى أن الجيش السوري سيتشكّل بدايةً من ٥٠ ألفاً هي قوات «الجيش الوطني السوري» التابع لتركيا، و٥٠ ألفاً هي قوات «هيئة تحرير الشام»، وصولاً إلى أن يصبح العدد من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف جندي، مشيرةً إلى أن «روسيا بدأت بالانسحاب من القامشلي وعين عيسى والحسكة، كما أن الجنود الأميركيين بدأوا بالانسحاب من منطقة حقل العمر الغنية بالنفط، وهذا يتطلّب الإسراع في إعداد جيش جديد».

ومع أن سوريا بكاملها أصبحت في مرمى الهيمنة التركية، إلا أن صحيفة «يني شفق» ذكرت أن أنقرة تخطّط لإقامة قواعد عسكرية في كل من دمشق وحمص، وأخرى بحرية في طرطوس أو اللاذقية، بل إنها تفكّر أيضاً في إقامة قاعدة بحرية أو برية في لبنان، واعتبار تركيا وسوريا ولبنان «حوضاً عسكريّاً واقتصاديّاً واحداً».

اتهامات لإيران بإزكاء التمرّد:

من جهة ثانية شنّت الصحف التركية الموالية لـ«حزب العدالة والتنمية» حملةً غير مسبوقة على إيران، في ضوء الأحداث التي اندلعت في مدن حمص وطرطوس واللاذقية السورية، متّهمة إيّاها بأنها تقف وراء الاحتجاجات.

ووفقاً لمزاعم صحيفة «يني شفق» التي عنونت «إيران تلعب بالنار في سوريا»، فإن الجمهورية الإسلامية، ومنذ عام ٢٠١١، «شكّلت الداعم الأكبر للنظام الأسدي.

وها هي الآن من جديد في سوريا. من جهة تدعم حزب العمال الكردستاني، ومن جهة ثانية تستخدم فلول نظام الأسد، وتبدأ حملة تحريض في اللاذقية وطرطوس وحمص».

وادعـت الصحيفة أن المرشد الإيراني، آية الله علي خامنئي، «ضغط على الزر بدعوته أنصار إيران إلى الثورة. وقد هدّد وزير الخارجية، عباس عراقجي، قائلاً إنّ السلطة الجديدة في سوريا لن تستطيع الحكم».

وبعنوان «إيران تحرق سوريا»، اعتبرت صحيفة «يني عقد»، من جهتها، أن طهران «أعطت الضوء الأخضر لبدء نزاعات مذهبية جديدة»، وأنها «تعمل على تحريض النصيريين والعلويين والشيعة والدروز على الفتنة».

أما صحيفة «تركيا»، والتي عنونت «إيران لا تشبع من الدم»، فرأت أن «الادّعاءات في شأن قتل الشرطة للعلويين غير صحيحة.

هدف إيران وضْع يدها من جديد على سوريا». وكتب محمد متينير، الكاتب المعروف في «يني شفق»، بدوره، أن إيران «بدأت لعبة الفتنة في سوريا، وهي ترتكب الخطأ تلو الآخر بسبب مكابرتها وانفعالها، وتعمل على تخريب الوضع في هذا البلد وتجذير الصراعات المذهبية.

من الواضح أنها منزعجة جدّاً من الوجود التركي في سوريا، بل إنها تعمل عبر دعم حزب العمال الكردستاني، على تخريب الوضع في سوريا وفي الداخل التركي أيضاً. كما

تتحضّر لتدريب عناصر الجيش الذين هربوا من سوريا إلى العراق.

لعبة مزدوجة

وبذلك، تلعب إيران لعبة خطيرة ومزدوجة، فمن جهة تحرّض العلويين، ومن جهة أخرى تلعب بورقة حزب العمال الكردستاني».

وأضاف متينير أنه «في كلّ خطوة لعدم الاستقرار في سوريا، يجب البحث عن الدور الإيراني.

وأصل هذا الدور هو تصفية الحساب مع تركيا في سوريا. إن عداء طهران لأنقرة لن يجلب إلاّ نهايتها، وهي تفلت الخيط من يدها. وعندما تضطرب إيران من الداخل، ستدرك أهمية تركيا وقيمتها، ولكن بعد فوات الأوان. إن إيران تدخل من جرّاء ذلك في مخاطر عدة. ولو أن الأسد لم يكن مكابراً وعنيداً، لكانت سوريا الآن في حال مختلفة. ولو أن إيران شجّعت الأسد على مصالحة شعبه، لكان نفوذها أكبر بكثير في سوريا من دعمها للنظام».

وأشار الكاتب يحيى بستان في الصحيفة نفسها، إلى أن «خامنئي قال: «أرى أن حركة قوية وشريفة ستنهض في سوريا»، فيما قال وزير الخارجية عباس عراقجي: «على الذين يرون أنفسهم قد انتصروا، ألاّ يفرحوا بذلك»».

ولفت إلى أنه «بعد التصريحات الإيرانية، حصلت هجمات مناصري النظام السابق على قوات الحكومة، وهجمات لحزب العمال الكردستاني في منطقة منبج».

واشنطن والكرد

ورأى أنه «من المهمّ الوقوف عن كثب عند موقف واشنطن ممّا يحدث. الولايات المتحدة وعدت الكرد بحكم ذاتي، لكن سقوط الأسد قلب الأمور رأساً على عقب. ولم تَعُد أميركا تعرف ما الذي يجب فعله، ولا سيما مع قول الشرع للوفد الأميركي إنه يجب على الكرد حلّ قواتهم وتسليم السلاح، وهو الموقف التركي نفسه.

وفي هذا الحال من الإحباط، عاد حزب العمال يبحث

> **ثمة في تركيا من يرى أن محور المقاومة تحول إلى محور الفتنة**

عن الإسناد الإيراني له. كذلك، شنّ الكاتب نديم شينير، في صحيفة «حرييت»، هجوماً لاذعاً على إيران، معتبراً أن «محور المقاومة تحوّل إلى محور الفتنة».

وزعم أن طهران «كانت دائماً هي الشريك لكلّ ما كان يقترفه نظام الأسد. ولكن بعد سقوط النظام وانهيار محور المقاومة، تسعى الآن إلى جعل المحور من جديد أداة للتخريب والفتن». وأضاف أن «خامنئي كان واضحاً في تحميل تركيا، إلى جانب إسرائيل وأميركا، مسؤولية إسقاط النظام، حين قال إن دولة مجاورة لسوريا لعبت دوراً كبيراً في الأحداث السورية.

وبعدها، قال إنه ليس من شيء يخسره الشباب السوري، فالمدارس والمنازل والشوارع كلّها غير آمنة. ويتطلّب أن يواجه الشباب هذا الوضع الجديد، وسيفوزون بإذن الله. وكما ولد حزب الله من قلب الحرب، فإن الشيء نفسه قد يحصل في سوريا».

انصار كثر لايران في تركيا

ولفت شينير إلى أن إيران «لم تتخلّ عن إستراتيجية الوصول إلى البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان»، داعياً تركيا إلى أن تكون يقظة لِما تخطّط له الجهمورية الإسلامية لـ«استعادة الهلال الشيعي»، والتنبُّه كذلك إلى «أنصار إيران في تركيا، وهم كثر.

وقد اعتقلت الاستخبارات الكثير منهم في السنوات الماضية»، متابعاً أن عليها أيضاً «ألاّ تغمض العين عن سعي إيران إلى إثارة الفتنة المذهبية في الداخل التركي»، على حدّ زعمه.

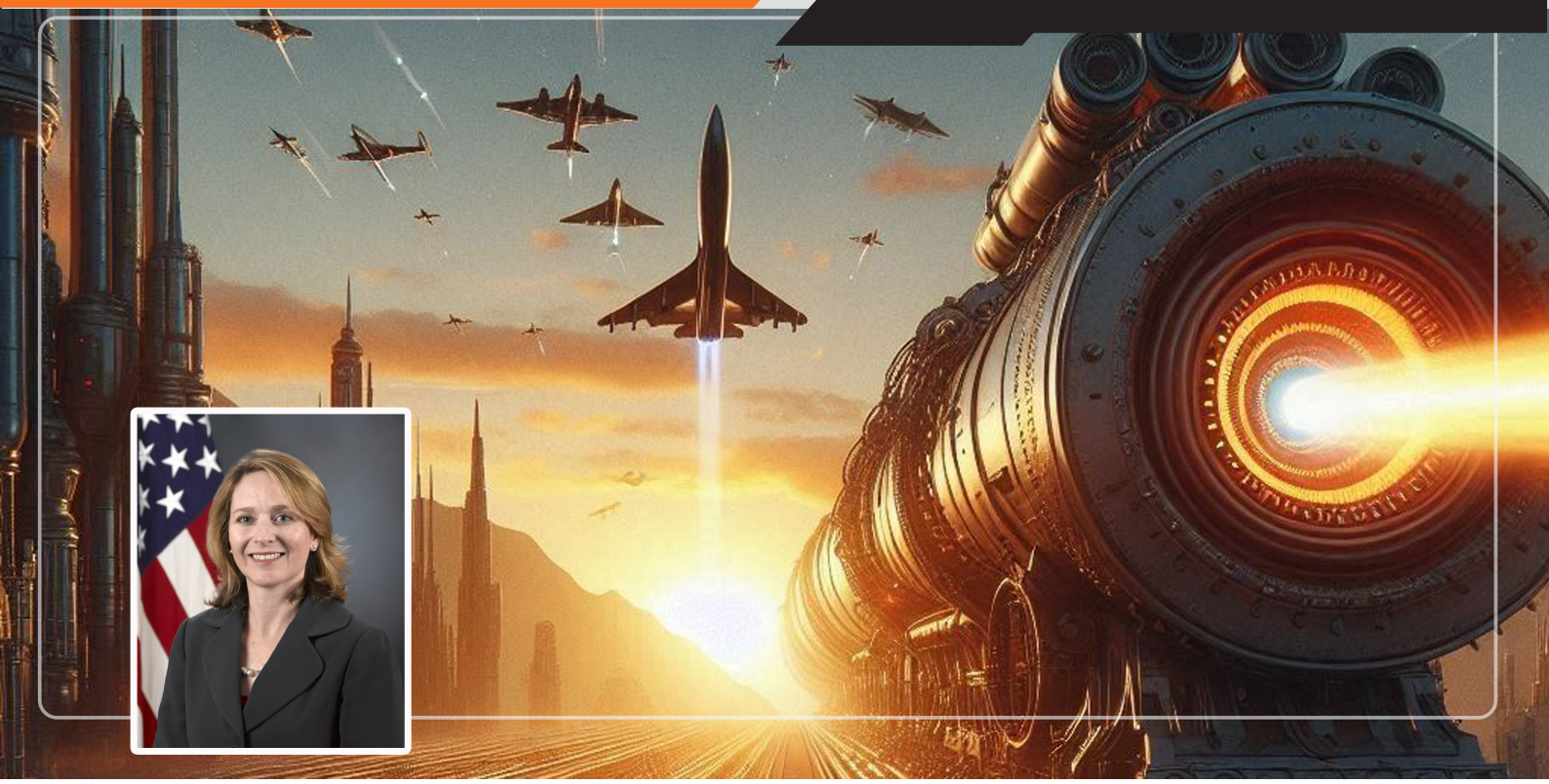

نائبة وزير الدفاع الامريكي كاثلين هيكس:

الطـابع المستقبـلي للحــرب

موقع البنتاغون/الترجمة: والتحرير:محمد شيخ عثمان

القت نائبة وزير الدفاع الامريكي كاثلين هيكس كلمة حول «الطابع المستقبلي للحرب»في المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، لندن، المملكة المتحدة في ٢٠٢٤/١٢/١٠ ونظرا لاهمية مضمونها فيما ياتي الترجمة الكاملة لها:

شكرًا جزيلاً للجميع.

إنه لأمر رائع حقًا أن أعود إلى المعهد الملكي للخدمات المتحدة. وعلى الجانب الآخر من المحيط، يتمتع المعهد الملكي للخدمات المتحدة بشهرة واسعة النطاق لأبحاثه الثاقبة وقدرته الواسعة على عقد الاجتماعات بشأن مسائل

الدفاع والأمن.

ومع عودة شبح الحرب بين الدول إلى أوروبا بقوة في فبراير/شباط ٢٠٢٢، أصبحنا في احتياج إلى المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية وغيره من مراكز الأبحاث المستقلة الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن الجدير بالذكر أن علماء المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية وزملاءه مثل جاك واتلينج، وإميلي فيريس، ونيك رينولدز، وإيما بوتشر، ونوح سيلفيا، وغيرهم، قد ألقوا الضوء على العديد من الدروس التقنية والتكتيكية والعملياتية من أوكرانيا والمملكة المتحدة وغيرها من الجيوش على مدى السنوات العديدة الماضية.

إن كل حرب تفتح لنا نافذة على كيفية خوض الحروب في المستقبل. ومما لا شك فيه أن حرب روسيا ضد أوكرانيا تحمل لنا الكثير من الدروس.

على سبيل المثال، نحن نشهد تطبيقات جديدة للتكنولوجيات القديمة والجديدة، وبعضها سيكون عوامل مهمة في كيفية خوض الحروب في المستقبل.

لقد كانت للحرب عواقب وخيمة ليس فقط على أوروبا، بل وأيضاً على مناطق أخرى ــ وخاصة منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث عملنا على مدى السنوات الأربع الماضية على تعزيز تركيزنا، وتعزيز موقفنا وقدراتنا، إدراكاً للمنافسة الاستراتيجية طويلة الأجل مع جمهورية الصين الشعبية.

لقد فعلنا ذلك مدركين أن المنافسة لا تعني الصراع ــ لأن لا أحد ينبغي له أن يرغب في الدمار العالمي الذي قد تجلبه مثل هذه الحرب.

ولهذا السبب فإننا نسعى إلى منع الصراعات، من خلال ردع العدوان الصيني ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا، والدفاع عن مصالحنا الأمنية الوطنية الأساسية. والمفتاح إلى الردع هو القدرة على الفوز إذا ما دُعينا إلى القتال.

لن أستسلم لأي إغراء اليوم

لا شك أن هناك اختلافات بين المناطق وبيئاتها الأمنية. ولكن هناك أيضاً أوجه تشابه ودروس مستفادة يمكن نقلها. وقد رأينا ذلك بوضوح، ونعلم أن منافسينا قد رأوا ذلك أيضاً.

ولهذا السبب أردت الحضور إلى معهد RUSI اليوم، أثناء وجودي في لندن هذا الأسبوع لحضور الحوار الدفاعي نصف السنوي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة — لمشاركة:

- بعض الدروس التي نتعلمها في البنتاغون؛
- وتداعياتها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وما وراءها؛
- كيف نرى طبيعة الحرب المتغيرة؛ و
- كيف نعمل على تغيير أنفسنا لتشكيل وإتقان الطابع المستقبلي للحرب.

لذا، بعض الشروط السريعة مقدما:

أولاً، لكي أكون واضحاً، أركز اليوم على التغيرات في طبيعة الحرب، وليس طبيعتها. ولست بحاجة إلى أن أجادل كلاوزفيتز في أن الحرب عنيفة، فهي غامضة، مليئة بالاحتكاك والخوف وعدم اليقين والصدفة. لقد كان هناك الكثير من إراقة الدماء بلا داعٍ في حرب روسيا ضد أوكرانيا، ودفعت ثمناً باهظاً للغاية، وخاصة من قبل شعب أوكرانيا. وهذا أحد الأسباب التي تجعل الحرب دائماً آخر ما نريده.

وثانياً، يتمتع البشر بسجل غير كامل في التنبؤ بالمستقبل، ناهيك عن الأسبوع. لذا فإنني حريص هنا على تجنب

التصريحات الشاملة التي لا تترك مجالاً للتفاصيل الدقيقة. فالحكمة تتطلب معرفة حدودك، وهناك حالة من عدم اليقين لا يمكن التغلب عليها في الشؤون الأمنية الدولية.

عندما نتنبأ بالمستقبل، فمن المغري أن نعلن عن تحول نموذجي - حتى لو سمعنا جميعًا عن تحولات سابقة لأوانها، أو تلك التي لم تتحقق بعد.

ومن المغري أيضًا انتقاد مبشري الثورة، حيث يبدو التطور أكثر وضوحًا.

إننا في مجالنا نميل إما إلى «خوض الحرب الأخيرة» أو المعاناة من «مرض الحرب القادمة». ولقد رأيت البندول يتأرجح بين هاتين العقليتين منذ توليت أول وظيفة لي في البنتاجون قبل أكثر من ثلاثين عاماً. وبدلاً من اختيار أحد الجانبين، يتعين علينا أن نتعايش مع التوتر القائم بينهما. وإذا استطعنا ذلك، فلن يكون النجاح مضموناً، ولكنه في متناول أيدينا. وإذا لم نستطع ذلك، فإن الفشل محتوم.

والسبب في ذلك أن التكنولوجيا والحرب والمفاهيم العملياتية التي تتقاطع معها ليست ثابتة أبدا. بل هي في حركة دائمة. ورغم أن الأمر قد يستغرق سنوات أو حتى عقودا من الزمن لفهم عواقبها بالكامل، فإنه يتعين علينا أن نميز بين الموضوعات الرئيسية بمجرد أن نتمكن من ذلك. ففي نهاية المطاف، قد يؤدي القيام بذلك إلى إنقاذ الأرواح، وتأمين المصالح الوطنية، بل وحتى ردع الصراعات في المستقبل.

أربع رؤى مبكرة مستمدة من الحرب في أوكرانيا

وهنا أربع رؤى مبكرة مستمدة من الحرب في أوكرانيا والتي أعتقد أنها قد أثرت على طبيعة الحرب.

إن الفكرة الأولى هي أن الاستخبارات الجيدة تشكل ميزة دائمة. فقبل الرابع والعشرين من فبراير/شباط ٢٠٢٢، لم تكن بلدان كثيرة تتوقع أن تواصل روسيا غزو أوكرانيا؛ بل كنا نعلم عكس ذلك.

ولحسن الحظ، فقد شهدنا في وقت مبكر الحشد الهائل للقوات الروسية. وكان لدينا ما يكفي من الثقة في المؤشرات والتحذيرات، وما يكفي من المصداقية، لنشر المعلومات وحشد أصدقائنا وحلفائنا. ولم يصدق الجميع ذلك في البداية. ولكن أولئك الذين صدقوه كانوا أكثر استعداداً.

كانت الفكرة الثانية، والتي أصبحت واضحة بعد وقت قصير من بدء الحرب الأوسع، هي: يمكنك أن تمتلك كل عناصر الجيش المتقدم على الورق، ولكن إذا لم تتمكن من جمع كل ذلك في نظام متكامل من الأنظمة، إذا لم يكن لديك معرفة تشغيلية متسقة، فإن الفوز سيكون صعباً.

لقد رأينا ذلك بوضوح في إخفاقات روسيا المبكرة في ساحة المعركة، ولا يزال الأمر يستحق الإشارة إليه بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات.

لا يعني هذا أن الجيش الروسي يفتقر إلى الخبرة في الحروب الحديثة، إذ نفذ عمليات في الشيشان وجورجيا وسوريا وحتى أوكرانيا بدءاً من عام ٢٠١٤.

ولكن أوكرانيا كانت تعمل مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين مثل المملكة المتحدة منذ ذلك الحين، حيث تدربت على الدفاع عن نفسها. وقد أثمرت هذه الجهود في وقت مبكر.

إن هذا يذكرنا بحقيقة دائمة: إن الاستعداد والتدريب والفنون العملياتية ــ وخاصة في ما يتصل بكيفية تجميع الأنظمة على عمق عبر الزمان والمكان ــ غالبا ما تكون أكثر أهمية للقوة العسكرية من الأعداد أو التكنولوجيا وحدها. والواقع أن القوة العسكرية قد لا تزيد عن مجموع أجزائها.

تاريخيا، كان هذا النوع من التكامل والقدرة على العمل بشكل مشترك قوة نسبية للجيش الأمريكي وأقرب حلفائنا مثل المملكة المتحدة. ونحن نتحسن دائمًا، سواء بشكل فردي أو جماعي، من خلال الجمع باستمرار بين المفاهيم التشغيلية الجديدة والقدرات التي تغير قواعد اللعبة.

لقد رأينا بالطبع روسيا تتكيف وتتحسن مع مرور الوقت، وهو ما يقودني إلى رؤية ثالثة: إن الحرب المطولة لا تزال حية وبصحة جيدة، حتى بين الجيوش المتقدمة.

وكما لاحظ علماء المعهد الملكي للشؤون الدولية قبل عامين، خطط بوتن للاستيلاء على أوكرانيا في غضون عشرة أيام. وحتى الآن، فشل بوتن في تحقيق هدفه الزمني مائة مرة. لقد قلل من تقدير إرادة أوكرانيا في القتال وقدرتها على الابتكار ــ وبصراحة، كان هذا هو حال كثيرين في الغرب. وحتى مع وجود أفضل أجهزة الاستخبارات في العالم، فلن تنجح دائما في كل شيء.

لا ينبغي التقليل من شأن قدرة المجتمع المتعلم والمترابط

والخلاصة الواضحة هي أنه لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن قدرة المجتمع المتعلم والمترابط والقادر على تنظيم نفسه ومقاومة العدوان.

إن هذه القوى المجتمعية في أوكرانيا جعلت مقاومتها أكثر تحدياً بالنسبة لروسيا. لقد أظهر الأوكرانيون مدى فعالية خصم أصغر في إلحاق الهزيمة بخصم أكبر، إذا ما توافرت لهم القدرات والدعم المناسبين.

والسبب الرئيسي وراء ذلك هو الرؤية الرابعة، وهي أن التحالفات والشراكات تشكل ميزة غير متكافئة، وخاصة عندما يتحد العالم الحر: لتوفير المساعدة الأمنية، مثل الدفاعات الجوية والمدفعية والمركبات والذخائر، وأكثر من ذلك؛ وفرض التكاليف، بما في ذلك باستخدام العديد من الأدوات الاقتصادية المتاحة لنا؛ والدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد الذي حقق الكثير من الفوائد لكثيرين لفترة طويلة.

من حلف شمال الأطلسي إلى قوات الدفاع الجوي الملكي البريطاني (AUKUS) وما بعد ذلك، من حسن حظ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تكونا من بين العشرات من الأصدقاء والحلفاء ذوي التفكير المماثل الذين يشكلون شركاء الاختيار.

إننا نتقاسم القيم. ونقوم بتدريب بعضنا البعض بشكل عميق. ونوفر لبعضنا البعض إمكانية الوصول إلى القواعد والتحليق. وقدراتنا مترابطة بشكل سلس وقابلة للتبادل بشكل متزايد. كما أن سلاسل التوريد الخاصة بنا تعزز بعضها البعض.

إن هذه النتيجة هي نتيجة عقود من الزمن ــ وفي بعض الحالات قرون من الزمان ــ من الاستثمار المتبادل في علاقاتنا. ولا ينبغي لنا أبداً أن نعتبر ذلك أمراً مسلماً به. وهذا ينطبق بشكل خاص على هذه العلاقة الخاصة.

لا تتمتع كل دولة بهذه المزايا. ولا شك أن منافسينا يتمنون لو أنهم يتمتعون بها لأن الحروب الطويلة من الصعب خوضها بدون الكثير من الأصدقاء ويصبح الفوز أصعب عندما تكون عالقاً مع رفقاء الملاذ الأخير.في حين أن التحالفات الحقيقية والدائمة توفر شعوراً فريداً بالمرونة.

إن روسيا لا تزال في صراع مستمر مع روسيا حتى الآن، وذلك بفضل ترسانة مرتجلة من الأنظمة الاستبدادية. ورغم التأثير الذي خلفته خطة بوتن، فإن الاستعداد لإرسال قطع الغيار والأسلحة والقوات لا يعني أن الجميع يتفقون ــ وإن كان من المثير للقلق أن نرى ما قد يحدث. والواقع أن التعاون الأكثر جدية من شأنه أن يثير المزيد من القلق.

ومن جانبنا، نعمل على إعادة بناء ترسانتنا من الديمقراطيات التعددية، لأن تحالفاتنا تجعل صناعاتنا أقوى.

ومن المفارقات بالنسبة لروسيا أن عدوان بوتن أدى إلى محادثات أكثر وضوحا وأكثر علنية حول القاعدة الصناعية الدفاعية عبر الأطلسي والتحديات التي يفرضها إنتاج القدرات على نطاق واسع، مما مكننا من القيام بالاستثمارات اللازمة لمواجهة تلك التحديات، مثل:

* *تعزيز إنتاج الذخائر الرئيسية – بما في ذلك الذخائر الأحدث والأقل تكلفة – لمجموعة من سيناريوهات الحرب؛
* *الاستثمار في قاعدة صناعة بناء السفن والغواصات لدينا، وهو أمر مهم أيضًا بالنسبة لشركة AUKUS؛
* *استخدام التوريد الداخلي والتوريد الخارجي لتأمين سلاسل التوريد، من المعادن الحيوية إلى الرقائق الدقيقة؛ وتوسيع نطاق التطوير المشترك والإنتاج المشترك والدعم المشترك مع الحلفاء والشركاء.

إننا نفعل كل هذا لأن الإنتاج يشكل وسيلة ردع. ورغم أن محركات الإنتاج لا تعمل أبدا بنسبة ١٠٠٪ بين عشية وضحاها، فإن الحرب في أوكرانيا حفزت المجتمعات الديمقراطية على إعادة تنشيط صناعاتها وتعميق مخزوناتها من الأسلحة لردع العدوان بشكل أفضل والاستعداد للمستقبل.

ما الذي ينبغي أن تعنيه هذه الرؤى بالنسبة لهم؟

من ناحية أخرى، ينبغي أن تكون الصراعات التي خاضتها موسكو في ساحات المعارك المبكرة مصدر قلق عميق بالنسبة لبكين. وهذا صحيح بشكل خاص لأن جيش التحرير الشعبي الصيني أقل خبرة في الحروب الحديثة من الجيش الروسي؛ فلم يخض جيش التحرير الشعبي الصيني أي حرب منذ أربعين عاماً.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضاً أن نقدر بشكل واضح مثال أوكرانيا في المقاومة والابتكار ضد المعتدي ــ على جانبي مضيق تايوان، وفي بحر الصين الجنوبي، وفي أماكن أخرى.

إذا ما أقدمت جمهورية الصين الشعبية على شن عدوان ضد دولة مجاورة، فمن المرجح أن تجد ما وجدته روسيا في أوكرانيا: وهو أن كلا الجانبين لابد وأن يكون مستعدا لمعركة طويلة الأمد ــ حيث ترتفع التكاليف على الجميع بمرور الوقت.

وتتجلى قوة ما يمكن للأصدقاء والحلفاء من ذوي التفكير المماثل أن يفعلوه معًا بشكل واضح أيضًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث شهدنا ما أسماه وزير الدفاع الأمريكي أوستن «تقاربًا جديدًا» بين حلفائنا وشركائنا حول رؤية مشتركة للأمن، من شمال شرق آسيا إلى أستراليا وجزر المحيط الهادئ.

ولا يوجد مكان يتجلى فيه هذا التقارب بشكل أوضح مما هو عليه في AUKUS، حيث نعمل بشكل وثيق مع حلفائنا البريطانيين والأستراليين: لنشر الخوارزميات التي تعمل بالفعل على تعزيز قدرات الحرب المضادة للغواصات؛ وإطلاق طوربيدات المملكة المتحدة من منصات أمريكية، والعكس صحيح؛ وتعزيز قدراتنا في مجال السرعة فرط الصوتية والاستقلالية المشتركة، من بين العديد من القدرات الأخرى.

العدوان العسكري لن يحقق أهدافك بسرعة

مرة أخرى، سيجد المحرض على الصراع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ النتيجة نفسها التي وجدتها موسكو في أوروبا: وهي أن العدوان العسكري لن يحقق أهدافك بسرعة. وأنك ستصبح معزولاً بشكل متزايد. وأن العالم الحر، بالإضافة إلى العواقب العسكرية، يمكن أن يفرض تكاليف اقتصادية وسمعة باهظة.

وفي مثل هذا الصراع، قد يجد المعتدي أن حسن النية العالمي يتبخر بسرعة، لأن معظم البلدان لا تريد أن ترتبط بأمة تتسلط على جيرانها أو تغزوهم ــ بغض النظر عن مقدار الديون التي تورطت فيها.

بطبيعة الحال، ليس من الممكن أو ينبغي أن تترجم كل الدروس المستفادة من أوكرانيا إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، أو إلى أي مكان آخر. فهناك اختلافات إقليمية جديرة بالملاحظة.

على سبيل المثال، لا يوجد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حلف شمال الأطلسي، ولا نسعى إلى وجوده. بل هناك شيء أكثر ملاءمة للمنطقة: مجتمع عضوي واسع النطاق من الدول التي تريد أن تظل منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة ومستقرة وسلمية ومزدهرة للجميع. وهذا ما تريده امريكا وحلفاؤها وشركاؤنا أيضًا.

هناك فرق آخر: فتايوان جزيرة تبعد ١١٠ أميال عن ساحل البر الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية. وفي هذا الصدد، كان الأمر أسهل بالنسبة لروسيا ــ لأن الإنزال البرمائي يشكل أصعب عملية عسكرية في العالم ــ ولكن الكرملين فشل رغم ذلك في الاستيلاء على أوكرانيا كما خطط.

في حين تزعم جمهورية الصين الشعبية أنه لا يوجد أي تشابه، فإننا نعلم أنهم يراقبون هذه الحرب عن كثب، ويتعلمون الدروس ـ على الرغم من أن ملاحظة الدروس تختلف تمام الاختلاف عن تطبيق الدروس. لذا فإننا سنراقب عن كثب ما يتعلمونه. وسنظل على أهبة الاستعداد لردع العدوان.

لماذا تراقب بكين هذه الحرب عن كثب

بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات، شهدنا تغيراً في طبيعة الحرب،في البداية، بدت القدرات والمفاهيم الناشئة المستخدمة في أوكرانيا ــ والحروب الأصغر حجماً التي سبقتها ــ وكأنها تكيفات طفيفة، مكنتها من الانتشار العالمي للتكنولوجيا التجارية. ومنذ ذلك الحين أصبحت تحولات أوسع نطاقاً ومضمنة في سلوك الحرب. ومن المؤكد أن هذه الاتجاهات سوف تتردد أصداؤها في الحروب المستقبلية على الأقل للجيل القادم.

إن أحد الاتجاهات هو كيف أثبتت التكنولوجيات والأساليب التجارية، مع القليل من التعديلات، فائدتها مرارا وتكرارا، من الأقمار الصناعية التجارية المنتشرة إلى الطائرات بدون طيار الصغيرة المحمولة جواً إلى الحوسبة السحابية. وبعد عقود من ظهور الحديث عن «الحرب التي تركز على الشبكات» لأول مرة، فإننا نراقب ما يحدث عندما يتم تطبيقها على نطاق واسع. ونحن نرى كيف يمكن للتكنولوجيات والمواهب ذات الاستخدام المزدوج أن تساعد في تحقيق ذلك.

لقد أدى انتشار الاتصال والحرب الإلكترونية على نطاق واسع إلى خلق فرص وتحديات جديدة فيما يتصل بالمناورة والتشتيت والاستشعار والإخفاء. فإذا كان من الممكن رؤيتك، فمن الممكن أن تتعرض للضرب. وهذا من شأنه أن يدفع عجلة الابتكار في المفاهيم التشغيلية والقدرات، وحتى تصميم القوة.

وهذا أيضًا عامل رئيسي في تطويرنا المتكرر ونشرنا واستخدامنا للقيادة والسيطرة المشتركة الشاملة لجميع المجالات، أو CJADC٢، والتي تستفيد من الريادة العالمية الحالية لأمريكا في مجال البرمجيات والذكاء الاصطناعي المسؤول لمنحنا وحلفائنا وشركائنا ميزة اتخاذ قرار واضحة.

لأننا عندما نستطيع أن نرى أنفسنا والخصوم المحتملين بوضوح - عندما نجعل ساحة المعركة أكثر شفافية من أي وقت مضى بالنسبة لنا - يمكننا أن نشعر، ونستوعب، ونتصرف بشكل أسرع، مع الحفاظ على الحكم البشري والمسؤولية عن استخدام القوة: أفضل ما في العالمين.

وهناك اتجاه آخر، يطلق عليه البعض «الكتلة الدقيقة»، وهو استخدام قدرات مستقلة أقل تكلفة وقابلة للاستغلال

إلى جانب القوات التقليدية لزيادة نطاق ودقة المراقبة والهجمات. ولم تبدأ الحرب بين روسيا وأوكرانيا هذا الاتجاه، لكنها أدت إلى تسريعه. وقد تبين كيف تساهم الكتلة الدقيقة في عمق المجلة، وهو أمر بالغ الأهمية في سيناريوهات الإطالة.

اليوم، تعد مبادرة(Replicator)التابعة لوزارة الدفاع إحدى الطرق التي نحتضن بها الكتلة الدقيقة للمستقبل، ونضعها في الإنتاج بسرعة وعلى نطاق واسع. يركز(Replicator)في البداية على نشر آلاف الأنظمة المستقلة القابلة للتدمير، في مجالات متعددة، بحلول أغسطس ٢٠٢٥. إنها مبادرة رائدة لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف التشغيلي فحسب، بل وتسريع توسيع نطاق الاستقلالية المسؤولة على نطاق أوسع.

وسوف نستمر في التكيف مع ما يفعله منافسونا وخصومنا. وهذا هو السبب جزئيًا وراء قيام الإصدار الثاني من Replicator)) بتوسيع الأنظمة لمواجهة تهديد الطائرات بدون طيار الصغيرة، بما يتماشى مع استراتيجيتنا التي أصدرناها مؤخرًا لمواجهة الأنظمة غير المأهولة.

الكتلة الدقيقة تجسد اندماج القديم والجديد

عبر التاريخ، كانت الكتلة غالبًا حاسمة في الحرب، حتى أتاحت الاختراقات التكنولوجية في عصر الحرب الباردة للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين فرصة استبدال الكتلة بدقة أكبر. والآن، أدى انتشار الدقة المتاحة تجاريًا إلى جعل الكتلة مهمة مرة أخرى، حتى مع استمرار الدقة في تحسين الفعالية والكفاءة العسكرية، والمساهمة في حماية غير المقاتلين.

إن الاندماج بين التكنولوجيا القديمة والجديدة في أوكرانيا ــ مثل الطائرات الصغيرة بدون طيار التي تتيح تصحيح المدفعية في الوقت الحقيقي ــ يمثل أيضا اتجاها أوسع نطاقا من المرجح أن نراه في الحروب المستقبلية.

في حين أن كل نوع من أنواع التكنولوجيا لديه مجتمعه من المنتجين والمروجين ــ مثل عصابات القاذفات والمقاتلات القديمة، التي تدعي كل منها أنها الأكثر أهمية ــ فإن الواقع هو أن كليهما مهم: فنحن في حاجة إلى أنظمة غير مأهولة، وقذائف مدفعية عيار ١٥٥ ملم. وكلاهما مطلوب على نطاق واسع.

ومن المرجح أن تتسم الحروب المستقبلية التي تشمل طيفاً كاملاً من القدرات بمزيج من القدرات العالية والمنخفضة ــ بعض الأنظمة الضخمة والمكلفة والرائعة، التي تتعاون مع أنظمة أصغر حجماً وذكية ورخيصة وتستخدم على نطاق واسع. ومن المرجح أن تأتي الابتكارات المهمة التي نراها غالباً في أوقات الصراع عند تقاطع الاثنين.

إن أفضل الجيوش هي التي تتقن كلا الأمرين. ومن المرجح أن تؤول الميزة الأعظم إلى أولئك القادرين على الجمع بين القدرات القائمة والناشئة لتحقيق أهدافهم العملياتية بأكبر قدر من الفعالية.

وفي الوقت نفسه، تؤكد الحرب بين روسيا وأوكرانيا أن التكنولوجيا، سواء كانت قديمة أو جديدة، أو كليهما، نادرا ما تكون حاسمة في حد ذاتها.

على سبيل المثال، رأينا روسيا مرارا وتكرارا وهي تشن هجمات نارية مشتركة في محاولة للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية. لكن هذا وحده لم ينجح، حتى عندما كانت تنفق أفضل ذخائرها. ولنتذكر: لقد استخدموا صواريخ فرط صوتية دون أي تأثير استراتيجي تقريبا. بل إن أوكرانيا نجحت في تقليص الضجة الإعلامية حول الصواريخ فرط صوتية عندما اعترضت بطارية باتريوت صاروخ كينزال روسي العام الماضي. ولا شك أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها لا يزال يتطلب قوة برية قادرة.

لتحديد الجيوش التي ستفوز في حرب مستقبلية، علينا أن ننظر إلى نوعية شعبها، وقدراتها الحالية، وتقنياتها الناشئة - وانظر إلى كيفية دمجها لهذه العناصر الثلاثة في طرق جديدة للقتال والعمل وتبني الابتكار بالسرعة وعلى نطاق واسع.

واليوم، لا أحد يقوم بذلك على نحو أفضل من الجيش الامريكي وحلفائه مثل المملكة المتحدة ــ ولدينا أفضل الأشخاص الذين يقومون بذلك. وهذا من شأنه أن يعزز ويدعم تفوقنا العسكري ليس فقط في المستقبل، بل ولسنوات وعقود قادمة.

مبدآن أساسيان لصناع السياسات

سأختتم حديثي اليوم بمبدأين أساسيين لصناع السياسات، آمل أن نستفيد منهما جميعا على المدى البعيد. ويتجاوز كلا المبدأين طبيعة الحرب.

أولا، رغم أنني لا أستطيع أن أقول كيف سينتهي الصراع بين روسيا وأوكرانيا، فإن الجميع ينبغي أن يتذكروا أن الاسترضاء لا يؤدي إلا إلى تشجيع المعتدين.

إن أولئك الذين يقولون «إنها مجرد شبه جزيرة القرم»، أو «إنها مجرد منطقة دونباس»، يجب أن يتذكروا أولئك الذين قالوا قبل ما يقرب من قرن من الزمان «إنها مجرد النمسا»، و«إنها مجرد منطقة السوديت». وتذكروا الثمن الذي دفعه كثيرون عندما جاءت بولندا بعد ذلك.

ثانيا، نحن كديمقراطيات فردية وحلفاء ديمقراطيين، لدينا ما يلزم للبقاء والتفوق على أي شخص يرغب في رؤية ديمقراطياتنا تموت.

ومن المؤكد أن هذا يتطلب بذل جهود متواصلة من جانب المواطنين الملتزمين، يوما بعد يوم، للحفاظ على الحكم الذاتي، وبناء الثقة، ودعم المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

وهذا ليس بالأمر الهين ولا يمكننا أن نعتبره أمرا مسلما به.

إن السنوات القادمة سوف تختبر شجاعتنا، وسوف تختبر أرواحنا.

ولكننا لا ينبغي لنا أن نذبل أمام رياح الاستبداد العاتية التي تجتاح العالم.

نحن قادرون على الصمود، لقد فعلنا ذلك من قبل.

إننا لا نستطيع أن نتصور أن الأجزاء الأقوى في جيوشنا وأممنا وتحالفاتنا لا تأتي من القدرات المتطورة، أو حجم قواتنا، أو حتى حداثة تكنولوجياتنا ومفاهيمنا التشغيلية. ففي أي منافسة استراتيجية طويلة الأجل، فإن هذه المزايا مؤقتة بطبيعتها، وسوف يتم التنافس عليها.

وبدلاً من ذلك، فإن مزايانا الأكثر ديمومة تأتي من أساسيات لا يمكن لأي جيش في دولة ديمقراطية أن يشكلها أو يمتلكها بمفرده، لأنها تشكل شريان الحياة للمجتمعات المفتوحة التي ندافع عنها:

اقتصاداتنا، وثقافاتنا، وأفكارنا نابعة من عقول حرة، وأسواق حرة، وأشخاص أحرار.

وهذه هي مزايانا الأعظم، ومصدر ميزة نسبية هائلة.

ما داموا موجودين، فسوف نستمر كذلك.

وشكرًا

٢٠٢٥: عام التحول والحسم

*محمد شيخ عثمان

كان عام ٢٠٢٤ بمثابة اختبار لتوازنات القوى في عالم متعدد الأقطاب،فقد شهد ديناميكيات سياسية متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، حيث برزت التوازنات والمعادلات الجديدة بفعل أحداث مفصلية أعادت رسم المشهد السياسي ابرزها الانتخابات الأمريكية التي احتلت مركز الصدارة في الأحداث السياسية العالمية حيث أدى التنافس الحاد بين المرشحين إلى تعزيز الاستقطاب داخل الولايات المتحدة، فيما ركزت السياسة الخارجية الأمريكية على احتواء صعود الصين وروسيا، مع تعزيز تحالفاتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،وكذلك استمرار الحرب في أوكرانيا في تشكيل التوازنات الأوروبية، مع تصاعد الدعم الغربي لكييف مقابل تشديد العقوبات على موسكو.

اما الصين فقد واصلت تعزيز نفوذها من خلال مبادرة "الحزام والطريق"، بينما تصاعدت الجهود الأمريكية لتطويق نفوذها في جنوب شرق آسيا.

اما الشرق الأوسط فقد شهد تحولات بارزة، أبرزها تصاعد الهجمات الاسرائيلية على غزة ولبنان وايران وسوريا والرد الايراني الحذر واهم التحولات مثلت بسقوط نظام بشار الاسد وهروبه الى موسكو والانفتاح الغربي الحذر والمشروط على هيئة تحرير الشام لتصبح سوريا ساحة لتفاهمات دولية جديدة، وخاصة بين القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة، إلى جانب اللاعبين الإقليميين .

كردستانيا ،استمرت القضية الكردية في لعب دور حساس في السياسات الإقليمية، لا سيما مع التطورات في شمال سوريا والعراق وقد استثمرت القوى الكردية المناخ السياسي لتحقيق مكاسب، رغم الضغوط الدولية والإقليمية، بينما كان عاما صعبا لاقليم كردستان خاصة فيمايتعلق بوحدة البيت الكردي ومسالة الرواتب ومعاناة المواطن لاستخدامها كورقة سياسية بين بغداد واربيل خارج سياقات قرار المحكمة الاتحادية.

ومثل سباق التتابع ستنتقل تلك التحديات والتحولات الى العام ٢٠٢٥ مدفوعة بالصراعات والمصالح المشتركة والمتوقع ان يكون عاما للتحول ومفصليا في إعادة تشكيل النظام الدولي والمعادلات السياسية، حيث ستشهد الساحة الدولية والإقليمية تحولات عميقة نتيجة أحداث وتراكمات سابقة، مع بروز ملفات وقضايا جديدة ليكون عاما فارقا في رسم ملامح عالم جديد تسوده التغيرات الاستراتيجية وسيستمر الشرق الأوسط في لعب دور رئيسي في هذه التحولات، حيث ستبقى قضايا مثل التغيير في سوريا والقضية الكردية في قلب التوازنات الجديدة.

سيحمل هذا العام فرصة لإعادة صياغة علاقات دولية وإقليمية أكثر استقرارا أو الدخول في مرحلة صراع جديدة إذا فشلت القوى في التكيف مع التحولات الجارية اما على صعيد الدول فيتطلب وحدة داخلية متماسكة و حكما رشيدا للتعاطي السليم مع تلك التغييرات والتحديات .

كل التمنيات بان يكون عاما لاستتباب الامن والسلم العالمي ونهاية الحروب والصراعات.